

خُلَّةُ عَصْرِ رَسَائِرِ الْجَزَائِرِ

المقاومة والتحرير

1830 - 1962

تأليف

الدكتور أبو القاسم سعد الله

٥٥٥

جلال صديق سارنجي الجزار

المقاومة والتحرير

1962 - 1830

خُلَّةُ عَصْرِ سَارِجِ الْبَحْرِ

المقاومة والتحرير

1830 - 1962

تأليف

الدكتور أبو القاسم عبد الله



دار الفرب الإسلامي

© دار الغرب الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

1428 هـ - 2007 م

دار الغرب الإسلامي

ص: ب. 5787 - 113 بيروت

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمع بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في
نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل
إلكترونية أو كهرومائية، أو أشرطة مغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو
الاستماع الفونوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مدخل

كثير من الدارسين لتاريخ الجزائر عشية الاحتلال لا
يتعرضون للأوضاع الداخلية ويقفزون للحديث عن الأوضاع
الخارجية وتأثيرها على البلاد، وهذا خطأ كبير في نظرنا،
فالواجب معرفة نظام الحكم، وعلاقته بالشعب والقوى
الاقتصادية والاجتماعية المحركة لدواليب السلطة والمجتمع،
والتساؤل عما إذا كانت هذه الأوضاع هي التي قادت إلى
الاحتلال. ونحن هنا لا ندعي أننا سندرس بدقة ونقد أوضاع
الجزائر عشية 1830 ولكننا سنحاول تلخيصها لندخل إلى
موضوع المقامة والتحرير.

كانت السلطة الحاكمة في الجزائر عشية الاحتلال سلطة
دخيلة ومستبدة، على رأسها حسين باشا المولود في أناضوليا
والذي لم تكن تربطه بأهل البلاد سوى المصالح المادية التي
تجعله يستمر في الحكم. وكان كل من باي التيطري ووهران

غربيين أيضا عن أهل البلاد مثل حسين باشا. غير أن الاستثناء هو باي قسنطينة الذي كانت له خؤولة جزائرية، ولكنه كان أيضا مستبدا بأمره معزولا عن سكان إقليمه، وربما كان لا يعرف لغتهم ولا يشاركهم عاداتهم. وكانت الحكومة والديوان مؤلفين من غرباء أيضا، بالإضافة إلى الجيش الإنكشاري والبحارة الذين لا يكاد عددهم جميعا يزيد عن ستة آلاف جندي. وقد سمي بعضهم النظام الجزائري عندئذ نظاماً جمهورياً عسكرياً، كما سماه بعضهم نظام أقلية مستبدة. والخلاصة أن النظام الجزائري العثماني عشية الاحتلال كان لا يرمى إلا مصالحه الخاصة، وكان الشعب أو الرعية في حالة تغييب مقصود.

وكما تجاهل النظام الشعب كذلك تجاهل الشعب النظام حتى وقعت كارثة الاحتلال. حقا إن التاريخ قد أثبت وقوع عدد من الثورات أوائل القرن التاسع عشر، ولكن الثورات ليست جديدة على الجزائر العثمانية. فطيلة القرنين السابع عشر والثامن عشر حدثت ثورات قبلية أو دينية دامت أحيانا سنوات طويلة، ولكن الثورات التي وقعت عشية الاحتلال تزامنت مع أحداث عربية وإسلامية مختلفة.

فقد كان المشرق العربي يعيش آثار الحركة الوهابية في الحجاز وكان سلاطين المغرب الأقصى يدعمون هذه الحركة لأنها تضعف سلطة آل عثمان. كما كانت الحركة الوهابية نفسها تجد معارضة من بابات تونس للسبب نفسه. وكان من المتوقع أن يقف دابات الجزائر ضد الحركة الوهابية أيضا ولكننا إلى الآن لا

نعرف موقفهم لعدم توفر الوثائق على ذلك. ونحن نعتبر أن هذه النقطة ماتزال غير مدروسة رغم أهميتها في تاريخ الجزائر وبالخصوص علاقة السلطة الجزائرية بالباب العالي التي سيكون لها انعكاساتها على الطرفين عندما بدأ الحصار الفرنسي سنة 1827. كما أن آثار الحملة الفرنسية على مصر وظهور محمد علي كانت لها أصدائها في الجزائر على لسان المؤرخ أبي راس الناصري دون أن تدرس حتى الآن دراسة تظهر آثارها الفعلية.

وفي 1826 قرر السلطان محمود الثاني القضاء على الإنكشارية في إطار الإصلاحات التي كان قد بدأ بإدخالها على الجيش والإدارة. وقد كان لذلك الحدث أنصاره في الجزائر على لسان محمد بن محمود ابن العنابي صاحب كتاب السعي المحمود في نظام الجنود. والمعروف أن باي قسنطينة نفسه قد أدى فريضة الحج زمن حكم محمد علي لمصر وشاهد آثار إصلاحاته في مصر وفي الحجاز بعد قضاء محمد علي على الحركة الوهابية هناك. ولكننا لا نعرف أن باي قسنطينة حاول إدخال إصلاحات في ولايته شبيهة بإصلاحات محمد علي في بلاده.

من ناحية أخرى كان الجهاز الإداري في الجزائر غير مؤهل للحكم سنة 1830. فالداي حسين كان في الستينات من عمره وكان أقرب إلى الجهل منه إلى العلم، وكل مؤهلاته تقتصر على تجربته في السلطة وعلى كونه وصل إلى رتبة خزانجي عند سلفه. وكان يعيش تحت التهديد ومعزولا في قصره لا يكاد يخرج منه إلا للصلاة أو لحضور جلسة الديوان الصغير (الحكومة). وكان

باي وهران (حسن بن موسى) شيخا تجاوزا الثمانين سنة، حسب مصادر الوقت، وكان غير عارف بأحوال العصر ولا مهتما بشؤون الإدارة، وكان أيضا أميا أو شبه أمي. وعندما جد الجد لم يدافع عن ولايته ولا عن شرفه، فقد اكتفى بإرسال خليفته لمواجهة الجيش الفرنسي في سيدي فرج قرب العاصمة في جوان 1830، ولم يحضر بنفسه للدفاع عن عاصمة البلاد ولا عن النظام الذي ينتمي إليه. وسرعان ما استسلم هذا الباي للقائد الفرنسي الذي غزا وهران من البحر في 2 جانفي 1831. ولم يكن له أي اعتبار عند الأهالي ولا عند الفرنسيين، فغادر وهران إلى مصر.

ومن جهة أخرى كان الباي مصطفى بومزراق يحس أن المدينة، وهي مقر ولايته، قريبة جدا من العاصمة، فكان متزوع الحرية قليل المال، ولم تكن له تجربة طويلة في الحكم ولا قاعدة شعبية يسكن إليها، ولا علم يرجع إليه. حقيقة أنه شارك عند الحملة في قيادة الأركان، ناحية اسطاويلي، وكان يطمح إلى خلافة قائد الجيش، إبراهيم آغا، صهر الداوي حسين. وحين خلع هذا الداوي حدثت بومزراق نفسه في خلافة سيده فناور مع الفرنسيين ضد المدعي الآخر للخلافة، وهو الحاج أحمد، باي قسنطينة، ولكنه لم يقنع أحدا بأهليته للسلطة فكان مصيره هو أيضا النفي إلى الإسكندرية. أما الحاج أحمد فقد كان يتمتع بعدة كفاءات ولكن الكتاب المعاصرين، كانوا يسمونه بالجبن والطمع وعدم الثبات عندما حان هجوم الفرنسيين على قسنطينة سنة 1837. ولا نتحدث الوثائق عن أن أحمد باي كان أحسن حالا مع

الرعية أو أنه كان حاكما متعلما أو متنورا. فهو رغم خؤولته الجزائرية كان عثمانيا بكل جوارحه.

إن المطالع لأحداث الحصار والاحتلال لا يلاحظ أن هناك تلاحما بين السلطة والشعب على غرار ما حدث مثلا أثناء حملة شارلكان أو حملة أوريلي ونحوهما من الغارات الأوروبية على الجزائر حيث كان التجاوب بين الطرفين باسم الجهاد واضحا. ويبدو أن أهل الجزائر كانوا قد ملوا من نظام الحكم العثماني الذي لم يتجدد منذ ثلاثة قرون بينما تجددت النظم الإسلامية في البلدان المجاورة (حمودة باشا في تونس، والسلطان سليمان في المغرب) وغير المجاورة (محمد علي في مصر والسلطان سليم الثالث ومحمود الثاني في إسطنبول). وقد كانت هناك مؤشرات تدل على أن الجزائريين كانوا سينقلبون على نظام الدايات إذا حانت الفرصة. وربما يجد ذلك تفسيره في تركهم الباشا وأركانه المتخاذلة يواجهون مصيرهم رغم النداءات التي وجهها حسين باشا على لسان المفتي ابن العنابي وغيره. ونفس الشيء حدث في الولايات إذ لم يلب الناس نداء البايات وإنما لبوا نداء القادة الجدد المنبثقين من صفوفهم كالمرابطين والعلماء والأعيان الذين كانوا في الماضي خارج السلطة.

كان المجتمع الجزائري سنة 1830 مجتمعا ريفيا في أغلبه، فلم يكن للمدن دور تلعبه في الضغوط السياسية ولا في المفاوضات ولا في توازن المصالح. فأعيان العاصمة كانوا مهمشين، وكان بعضهم يتعامل في تجارته مع اليهود أو مع

الأوروبيين مباشرة. ولم تكن هناك نقابة مستقلة أو ذات نفوذ بين أصحاب الحرف والصنائع، وإنما هناك جماعات يمثلها الأثنياء الذين هم المسؤولون في الواقع أمام السلطة المحلية من أجل الضرائب ومراقبة الجماعات التي يمثلونها. ولكن هذه الجماعات لا تشكل جهة ضاغطة تخشها السلطة. وكذلك كان أصحاب الصنائع، فقد كانوا لا يمثلون طائفة ذات وزن وقدرة على فرض إرادتها. هذا في العاصمة أما في الأطراف فإننا إذا استثنينا قسنطينة، لا نجد مدينة ذات تأثير يذكر. وهكذا فإنه لم يكن للمدن أي دور اقتصادي وسياسي تلعبه سنة 1830، ولذلك بقيت السلطة المركزية تدير عن جهل وغطرسة شؤون الأزمة وحدها إلى أن غرقت البلاد في البحر ولم يعد هناك أي مجال للإنقاذ.

لقد انطلقت المقاومة ضد المحتلين من الأرياف وظلت تنبع من الريف طيلة عهد الاحتلال. فكان ريف العاصمة المتمثل في أوطان متيجة وكان ريف وهران المتمثل في المناطق الشاسعة والمفتوحة نواحي معسكر وتلمسان والشلف والونشريس، ثم كان ريف قسنطينة المتمثل في الهضاب العليا وقالمة وسهول عنابة وبلزمة. كما ظهرت قيادات ريفية من المرابطين وأصحاب الطرق الصوفية (الرحمانية، والقادرية، والشاذلية). ولا نكاد نجد قيادة (نخبة) سياسية تابعة من المدن إلا بعد حوالي قرن من الاحتلال، بل إن أحداث الثامن ماي 1945 كانت تابعة من الريف لا من المدن، وكذلك الحال بالنسبة لثورة أول نوفمبر في مرحلتها الأولى. وعندما نتحدث عن الريف فإننا نعني الطبقة

المحرومة من السكان وهي الطبقة التي لم يتغير وضعها عندما انتقلت من العهد العثماني إلى العهد الفرنسي، إن لم يكن وضعها قد ازداد سوءاً، بحيث ظلت تعاني الفقر والجهل واللامبالاة سواء في عهد حسين باشا وباياته أو في عهد المارشال توماس بوجو وجنرالاته، وإذا شئت من المارشال راندون إلى المقيم لأكوست.

تنبيه

ننبه إلى أن الباحثين المذكورين في هذا الكتاب (المقاومة والتحرير)، قد كتبوا أصلاً بطلب من المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة ليصدر في كتاب عن الأمة العربية، ثم تغيرت الخطة، فأبينا تنقيح الباحثين ونشرهما تعميماً للفائدة. وننبه كذلك إلى أن مراجع كل بحث توجد في آخره.

أ. د/ أبو القاسم سعد الله

قمار (وادي سوف) في 4 مايو 2004

مبحث المقاومة

من الحملة إلى الاحتلال

إذا ذكر عام 1830 في الجزائر فالذهن ينصرف تلقائيا إلى الاحتلال الفرنسي الذي أسقط حكومة وأزال دولة وفتح بابا للصراع بين الغازي والمغزو في العالم الإسلامي امتد عشرات السنين، وكان في الواقع صراعا حضاريا يعود بجذوره إلى عهد العرب والروم، والاسلام والمسيحية، والشرق والغرب. وقد وقع احتلال الجزائر في ظرف كان فيه العالم العربي والاسلامي يعاني من التخلف وضعف التواصل، فلم تأت النجدة للجزائر من أية جهة، مما سهل على الفرنسيين ضرب المقاومة بكل عنف وغرس نمط عيشهم في بيئة كانت إلى 1830 معقلا للحضارة العربية وقوة بحرية تدافع عن الإسلام في البحر الأبيض المتوسط.

ولأن موقع الجزائر المركزي بين أقطار المغرب العربي والمواجه لثلاث قوى أوروبية لاتينية (فرنسا واسبانيا وإيطاليا) مضافا إليها هولندا وبريطانيا ذات المصالح الحيوية في البحر المتوسط هو الذي جعل هذه القوى تستهدف قوة الجزائر البحرية بدعوى أنها تمارس القرصنة، وهو النشاط الذي يسميه الجزائريون الجهاد البحري. فكانت القوى المذكورة تشن الغارات فرادى أو متحالفة على الجزائر، ومن أواخرها قبل الاحتلال الفرنسي حملة بريطانيا - هولندا سنة 1816 وحملة أمريكا سنة 1815. ومنذ

مؤتمر فيينا (1815) أخذ الغربيون يتدخلون في شؤون الجزائر الداخلية كالمطالبة بالإلغاء الرق، وإطلاق سراح الأسرى المسيحيين، والتوقف عن الجهاد البحري وإلغاء دفع الجزية التي اعتادوا دفعها للجزائر لحماية تجارتهم، ويدخل في هذا التمرد تماطل فرنسا في دفع ديونها للجزائر، تلك الديون التي ترتبت على منح الجزائر لفرنسا كميات من القمح أثناء الحصار الذي ضربته عليها بريطانيا أثناء حروب نابليون.

وكانت هذه الديون ⁽¹⁾ هي السبب المباشر في توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا، وهو التوتر الذي انتهى بالحصار الفرنسي البحري للجزائر سنة 1827 ثم بالاحتلال سنة 1830. وهناك قصة تروى عن السبب المباشر للاحتلال. فعندما ألح باشا الجزائر، الداوي حسين، على قنصل فرنسا بضرورة دفع الديون المذكرا إياه بالرسائل التي وجهها إلى ملك فرنسا بهذا الشأن، أجابه القنصل (دوفال) ⁽²⁾ اجابة مهينة مفادها أن ملك فرنسا

(1) أصبحت تعرف بديون بكري - بوشناق. وهي دار يهودية كانت تحتكر التجارة الخارجية مع الجزائر، وكان مقرها ليفورنيا (إيطاليا) ولها فرع في الجزائر، وكان حكام الجزائر يتاجرون بواسطتها مع أوروبا. وبعد الاحتلال أصبح أصحاب دار بكري - بوشناق من المقربين لدى الفرنسيين.

(2) بعض المصادر الفرنسية، مثل غبريال ايسكير في كتابه احتلال الجزائر، تنهم دوفال بأنه اصطنع الحادثة، وتقول إنه كان صاحب أخلاق مشكوك فيها، ونفس الرأي نجده عند حمدان خوجة الجزائري في كتابه (المرآة).

(شارل العاشر) لا يتنازل لإجابة أمثالك ! فما كان من حسين باشا إلا أن أشار إليه بمروحته بالخروج من المجلس الرسمي الذي كان يضم أيضا قناصل الدول الأخرى الذين جاؤوا لتهنئته بعيد الأضحى. وقد أصبحت هذه الحادثة الدبلوماسية تعرف (بحادثة المروحة). وتتصاعد التوتر بعدها بين الدولتين حتى وصل إلى الحصار البحري ثم الاحتلال، كما ذكرنا.

حين عجز الفرنسيون عن إجبار الجزائر على الاستجابة لمطالبهم، ومنها ارسال وفد رسمي إلى باريس للاعتذار علنيا عن اهانة فرنسا في قنصلها، لجأوا إلى تدبير حملة عسكرية " لتأديب " الباشا، حسب تعبيرهم، وكانت هناك أيضا اتصالات بين فرنسا ومحمد علي باشا، والي مصر، لقيام هذا بالحملة برية ودعم فرنسا له بحريا ودبلوماسيا، ولكن هذه الجهود لم تصل إلى اتفاق نهائي لهما لعدم قبول فرنسا لشروط محمد علي باشا. ومنذ يناير 1830 أخذ الفرنسيون يعدون العدة لحملتهم على الجزائر. وبينما الجيش والجواسيس والخبراء يستعدون للحملة، كان الدبلوماسيون يؤمنون بدعم أوروبا، ومنها بريطانيا، للمشروع باعتباره مشروعاً لصالح التجارة والمسيحية. وهكذا حصلوا على موافقة البابا وحياد بريطانيا، وتأييد الدول الأوروبية الأخرى حتى أن الحملة الفرنسية شاركت فيها عناصر من مختلف دول أوروبا بما في ذلك روسيا. وقد ضمت بالإضافة إلى الجنود، تراجمة، ومستشرقين، وفنانين، ومغامرين من كل صنف، كما ضمت عناصر من أصحاب المذاهب السائدة عندئذ كالرومانتيكيين

والسانسيميونيين الذين كانوا يحلمون برؤية العالم الذي عرفوه عن طريق ألف ليلة وليلة أو الذين كانوا يبحثون عن شعب يجربون فيه مبادئهم الاشتراكية (المثالية)⁽¹⁾.

انطلقت الحملة الفرنسية من ميناء طولون، ووصلت الجزائر يوم 14 يونيو 1830، وكان على رأسها وزير الحربية (الدفاع)، الكونت دي بورمون DE BOURMONT، أما قائد الاسطول فكان الأميرال دوبيري، وكانت الحملة تضم أكثر من 60 ألف جندي، وأكثر من مائة سفينة حربية وحوالي اربعمائة سفينة وناقلة للمؤن والمعدات، وقد كلفت الحملة ميزانية فرنسا 43 005 000 فرنك، ولكن الفرنسيين يفتخرون بأنهم لم يقوموا في حملاتهم العسكرية بحملة انتهت باسترجاع كل مصروفاتها وفاض منها الشيء الكثير إلا هذه الحملة ضد الجزائر، فقد قدرت الأموال التي وجدوها في خزانة الدولة الجزائرية بـ 55 864 527 فرنكا⁽²⁾، وكانت هذه الخزانة قد عرفت النهب والاختلاس من قبل قادة الحملة بل اتهم في ذلك حتى الملك لويس فيليب والقائد دي بورمون، مما جعل السلطات تنصب عدة لجان

(1) أنظر بحثنا (المستشرقون الفرنسيون...) المنشور في مجلة مجمع اللغة العربية - القاهرة، جزء 64، مايو 1989 وكذلك كتابنا (محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث - بداية الاحتلال) ط. 3، الجزائر 1982.

(2) حول هذه الأرقام أنظر أحمد توفيق المدني (كتاب الجزائر)، ط. 2، القاهرة 1963، ص 49.

للتحقيق في مصير أموال الخزانة الجزائرية التي تفرقت أيدي سبيل.

نزلت الحملة في خليج صغير يدعى (سيدي فرج) غربي العاصمة، لم تكن السلطات الجزائرية تتوقع الخطر منه، ولذلك لم يكن محروسا ولا محصنا، وبعد عدة معارك (منها معركة اسطاويلي 19 يونيو)، جرت مفاوضات بين حسين باشا والكونت دي بورمون، انتهت بتوقيع اتفاق، من بنوده تسليم المدينة (العاصمة) في 5 يوليو، وضمن سلامة شخص الباشا ومن يرافقه، واحترام الدين الاسلامي، واحترام المرأة والمساجد والتقاليد والأملاك الخاصة، وقد استلمت البحرية الفرنسية الأبراج والحصون ورفعت عليها العلم الفرنسي في الوقت المتفق عليه، ودخل قائد الحملة قصر الباشا الواقع في أعالي القصبة، واستلم بدوره مفاتيح الخزانة. وترضية للجنود والمغامرين أباح دي بورمون المدينة لهم ثلاثة أيام، فاشتد خوف المدنيين وكثر النهب والاعتداء، مما جعل آلاف السكان يغادرون المدينة هروبا بأنفسهم وبما خف حمله من متاعهم، سالكين طريق الشرق والجنوب، أما الباشا نفسه فقد حمله الفرنسيون على إحدى سفنهم إلى (نابولي) حسب رغبته، وبعدها توجه إلى (ليفورنيا)، وزار فرنسا في السنة الموالية، ثم استقر في الاسكندرية بمصر حيث توفي سنة 1838⁽¹⁾.

(1) عن زيارته لفرنسا وما سجل عنه من آراء حول حكمه وديوانه والحملة الفرنسية وشعبه، أنظر ما كتبه عنه أوغسطين جال، وقد =

إذا كان ذلك هو مصير حسين باشا (أو الداي)، فإن مصير ولاية الاقاليم (أو البايات) كان يختلف. فقد كانت الجزائر مقسمة إداريا إلى ثلاثة أقاليم رئيسية - يسمى كل منها اصطلاحا (بايليك) - إقليم الشرق وعاصمته مدينة قسنطينة، وإقليم التطيري بالوسط وعاصمته مدينة المدية، وإقليم الغرب وعاصمته مدينة وهران، إضافة إلى دار السلطان التي كانت تضم العاصمة وما حولها والتي كانت تتبع الحكومة المركزية مباشرة. وكان على رأس إقليم الشرق عندئذ الحاج أحمد، وإقليم التطيري مصطفى بومزراق، وإقليم الغرب حسن بن موسى، وكان الثاني والثالث تركيين عثمانيين، أما الحاج أحمد فقد كان كرغليا، أبوه تركي وأمه جزائرية. وجميعهم كانوا حاضرين في ميدان المعركة أثناء نزول الحملة الفرنسية ما عدا باي الغرب الذي أرسل لكبر سنه، خليفته نيابة عنه.

تعامل الفرنسيون في البداية مع هؤلاء القادة بطريقة تكاد تكون واحدة، وهي عرض تثبيتهم في وظائفهم بشرط الاعتراف بالسيادة الفرنسية ودفع الدنوش أو الضريبة السنوية التي اعتادوا على تقديمها للداي علامة على الخضوع والطاعة. أما بومزراق (التيطري) فقد قبل ذلك أول مرة، ولكنه لم يلبث أن شق عصا الطاعة وحارب الفرنسيين فقبضوا عليه ونفوه أيضا إلى الاسكندرية

ترجمنا نحن ذلك في كتابنا (أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر) ج2، بيروت 1990

حيث توفي⁽¹⁾. وأما حسن بن موسى (وهران) فقد جمع أعيان اقليمه واستشارهم في الأمر قبل أن يرد على الفرنسيين، فرفضوا - بقيادة والد الأمير عبد القادر - التعاون معه لظلمه السابق⁽²⁾، فاستسلم للفرنسيين وسلم اليهم مدينة وهران والمرسى الكبير، وكان مصيره هو أيضا النفي مثل مصير زميله بومزراق. وأما الحاج أحمد (قسنطينة) فقد رفض التعامل مع الفرنسيين ورجع إلى اقليمه وأعلن مواصلة الجهاد ضدهم وطلب من السلطان العثماني، محمود الثاني، دعمه والاعتراف به الممثل الشرعي الباقي من القيادة العثمانية في الجزائر.

المقاومة الشعبية وبداية التنظيم الإداري

هكذا كان مصير المقاومة على المستوى الرسمي أما على المستوى الشعبي فإن المقاومة قد انطلقت منذ الوهلة الأولى، وقد اتخذت عدة أشكال، وكان منطلقها في أول الأمر من سهل متيجة باعتباره متصلا بالعاصمة التي استولى عليها الفرنسيون

(1) ولكن ابنه أحمد بقي في الجزائر وقد حارب الفرنسيين ثم خدعهم، وقبل ذلك حارب مع الأمير عبد القادر، ولكنه كان مغامرا أكثر منه محاربا من أجل قضية وطنية أو دينية.

(2) كان قد احتجز محي الدين وابنه عبد القادر في وهران أثناء توجههما للحج حوالي سنة 1824 ثم سمح لهما بمواصلة الطريق. وقد حدثت عدة ثورات في إقليمه قادت بها الطرق الصوفية، منها الدرقاوية والتجانية.

واستقروا فيها بجيشهم وبمن جاء معهم من المدنيين. وأقرب المدن إلى هذا السهل، بالإضافة إلى العاصمة، هي البليدة، والمدينة، والقلعة، ولذلك كان مسرح المقاومة الأولى هو هذه المراكز وما حولها من جبال وسهول. وأول تعبير عن المقاومة الشعبية ظهر في خروج السكان من العاصمة انتظاراً لما ستسفر عنه الأحداث، وكان المتوقع والرائج أن الفرنسيين سينتقدون من حسين باشا وإدارته ويخلصون السكان - كما أعلنوا ذلك في بيان وزعوه عشية الحملة⁽¹⁾ - من "حكم الأتراك" ثم يرجعون إلى بلادهم. وعندما لم يتحقق الجلاء عن العاصمة بالسرعة التي توقعها السكان، لجأ هؤلاء إلى مقاطعة الأسواق والتوقف عن البيع والشراء بالعاصمة، وكان لهذه المقاطعة أثرها الفعال على الفرنسيين لدرجة أنهم كادوا يقضون جوعاً لنفاذ مؤونتهم التي جاؤوا بها من بلادهم، ثم لحدوث (ثورة يوليو)⁽²⁾ التي أطاحت بالملك شارل العاشر وجاءت بالملك لويس فيليب، وهي الثورة التي عطلت إرسال المؤونة لجيش الاحتلال في الجزائر، وأدت إلى عزل قائد الحملة نفسه - دي بورمون - وتعيين قائد جديد خلفاً له يدعى (كلوزيل).

(1) عن نص هذا البيان وظروفه أنظر كتابنا (أبحاث وآراء)، ج1، ط3، بيروت 1990.

(2) توقع البعض أن هذه الثورة ستؤدي إلى سحب الجيش الفرنسي من الجزائر ولكن النظام الجديد تبنى مشروع الحملة، وتردد في التوسع إلى 1834، ثم أطلق العنان للجيش وزوده بالمال والرجال ونظم البلاد تنظيمًا جديدًا، وقرر الاحتفاظ بالجزائر فرنسية.

وأمام الضيق الذي أصبح فيه الجيش الفرنسي المحاصر اقتصادياً في العاصمة وإزاء الجوع الذي أصبح يعانيه، قام بمحاولة فك الحصار بالخروج جنوب العاصمة لجس نبض السكان في الأرياف ودعوتهم للتعامل التجاري مع العاصمة، ولكن السكان ردوا الفرنسيين على أعقابهم بالحرب. وعقد زعماء الأهالي اجتماعاً تاريخياً شرقي العاصمة واتفقوا فيه على مقاومة العدو، وعدم السماح له بالتوغل في البلاد أو الخروج من العاصمة، وقد وقعت عدة معارك عندما حاول الفرنسيون الخروج للوصول إلى بوفاريك والبليدة والمدينة، ودامت المقاومة المسلحة بين الطرفين حوالي أربع سنوات، وكان من أبرز قادة المقاومة الشعبية حول العاصمة في هذه الفترة: الحاج محمد بن زعمون والحاج سيدي السعدي. الأول من رجال السيف والثاني من رجال العلم والتصوف.

وفي العاصمة هناك نوع آخر من المقاومة في هذه المرحلة، وهي المقاومة السياسية، ذلك أن سياسة العثمانيين السابقة القائمة على غلق أبواب الحكم في وجه الطبقة المتشيسية من الجزائريين، جعلت هؤلاء يرون في الحملة الفرنسية وسيلة للخلاص من الحكم العثماني الاستبدادي والمنغلق على نفسه. وقد صدقوا ما جاء في البيان الذي وزعه الفرنسيون على السكان، وكانوا يعتقدون أن الفرنسيين سيحلون عن الجزائر بعد معاقبة الداي حسين، ومن ثمة فإن السلطة ستؤول لا محالة إلى هذه الفئة الساخطة والمتطلعة إلى حكم البلاد بنفسها باعتبارها هي صاحبة

الأرض والثروة. ولذلك اقتربت هذه الفئة من الفرنسيين وشاركتهم في بعض الوظائف الإدارية والدينية، ولكن الفرنسيين لم يظهروا أي استعداد للجلاء عن البلاد، بل إن سياستهم المتوددة لليهود وإفساح المجال للمغامرين الأوروبيين في الاستيطان بالعاصمة وما جاورها، وإساءة معاملة الفئة المتصاهرة مع العثمانيين، وقصم عرى العائلات بطريقة قسرية، والنفي الجماعي " للأتراك"، والاستيلاء على أملاك الذين نزحوا عن العاصمة، وإهانة المساجد والأضرحة، إلخ - كل ذلك مهد لظهور قيادة سياسية تمثلت في (لجنة الحضرة) التي تزعمها حمدان بن عثمان خوجة وأحمد بوضربة. وقد قامت هذه اللجنة باتصالات في الجزائر وفرنسا لصالح "الحكم الإسلامي" الذي يعني تخلي الفرنسيين عن الحكم للمسلمين الجزائريين. ولكن السلطات الفرنسية رفضت التعامل مع هذه اللجنة وأدخلت زعماءها السجن واتهمتهم بالتآمر ضدها لاستعادة نظام بائد. ومع ذلك نجح حمدان خوجة في نشر عرائض تدين الاحتلال وفي إصدار كتابه (المرآة)⁽¹⁾ بفرنسا، ثم هرب منها (1836) إلى

(1) ألف كتابه بالعربية سنة 1833 وترجمه صديقه، حسونة دغيز الطرابلسي، إلى الفرنسية. وكان دغيز وزيرا سابقا للخارجية في عهد القرمانيين في ليبيا. و(المرآة) وثيقة إدانة للحملة الفرنسية وتأثيرها على الشعب الجزائري. وعندما يش خوجة من الاستجابة لخطته، رحل إلى اسطنبول بمساعدة سفير الدولة العثمانية في فرنسا، حيث تولى عدة مهام منها ترجمة ما يرد من الجزائر للسلطان العثماني، سيما عن الحاج أحمد، باي قسنطينة، ثم الأمير عبد القادر.

اسطنبول حيث بقى في حماية الدولة العثمانية إلى وفاته هناك حوالي 1845.

تعرف الفترة بين 1830-1834 عند الفرنسيين بفترة "التردد" وهم يعنون بذلك أنهم بعد احتلالهم للجزائر لم يقرروا بشأن مستقبلها قرارا نهائيا: فهل يدعمون الاحتلال ويتوسعون فيه ويوفرون له كل الوسائل، أو يخرجون من الجزائر بعد أن ينشؤوا سلطة محلية جديدة أو يتعاونوا مع القيادات السياسية والإدارية التي وجدوها، أو يعيدون الجزائر إلى السلطان العثماني، ليعين عليها من يشاء، أو يطرحون قضيتها على جميع الدول الأوروبية لترى رأيها في الموضوع باعتبار الجزائر كانت تقضى مضاجع الجميع في أوربا سيما التجار ورجال الدين.

ومهما كان الأمر، فإن الجواب على "هذا التردد" أو هذه التساؤلات جاء من لندن "اللجنة الأفريقية"⁽¹⁾ التي عينتها الحكومة الفرنسية للتحقيق في الشكاوى التي ارتفعت هنا وهناك حول الوضع في الجزائر وتقديم الاقتراحات بشأن مستقبلها. فقد كان جواب اللجنة هو "الاحتفاظ" بالجزائر وإلحاقها بفرنسا. وتطبيقا لهذه التوصية عينت الحكومة الفرنسية أول "حاكم عام" عنها للجزائر سنة 1834 بعد أن كان لقب المتولي الفرنسي في الجزائر منذ الاحتلال هو "قائد الحملة" أو "حاكم الممتلكات الفرنسية بأفريقيا". كان الحاكم العام هذا يتبع وزير الحربية إذ

(1) كلمة (أفريقيا) عندئذ تعني الجزائر، وقد شاعت الكلمة في أدبيات ذلك العهد، مثل المطبعة الأفريقية والجيش الأفريقي، إلخ.

هو الذي يعينه، ومن ثمة فإن الجزائر منذ احتلالها إلى 1870 (ما عدا ستي 1858 - 1860) كانت تحت إدارة عسكرية فرنسية ممثلة في سلطة الحاكم العام وضباط الجيوش والأقاليم، ورؤساء المكاتب العربية، وقادة الأهالي الذين تعاونوا مع السلطة الفرنسية، وجميعهم كانوا عسكريين.

مقاومة الأمير عبد القادر

بحلول سنة 1834 كان الفرنسيون قد نجحوا في الاستيلاء على أغلب المدن الساحلية الآتية: وهران (ومعها المرسى الكبير)، وعنابة، وبجاية، بالإضافة إلى العاصمة، وحاولوا دون جدوى الاستيلاء على المدينة، ولكنهم استولوا على البلدة وكلتاها من المدن الداخلية في الوسط. ولنر الآن كيف تطور الوضع بالاقليمين الغربي والشرقي.

بعد استلام وهران والمرسى الكبير من الباي حسن بقي الفرنسيون محصورين هناك في وضع شبيه بوضعهم السابق بالعاصمة، فقد جلا سكان وهران عنها ولم يبق فيها الا بضع مئات من العجزة واليهود. وانطلقت المقاومة الشعبية التلقائية باسم الجهاد. وكان رجال الدين هم الذين تولوا القيادة واثارة الحماس الشعبي. فكان المغيرون يزحفون في جماعات غير منسقة على وهران إلى أن وصلوا إلى أسوارها فيصدهم الفرنسيون المتحصنون داخلها بمدافعهم. ومن أبرز قادة هذه المقاومة

عندئذ هو الحاج محيي الدين بن مصطفى، والد الأمير عبد القادر وشيخ الطريقة القادرية التي كانت تتمركز في بلدة القيطنة غير البعيدة من مدينة معسكر، ذلك أن الإقليم الغربي بقي بدون قيادة منذ استسلام الباي حسن للفرنسيين أواخر 1830. ومن هذا التاريخ كان الحاج محيي الدين وابنه عبد القادر (الأمير فيما بعد) يجمعان كلمة الناس ويهجمان بهم على الفرنسيين في وهران، لكن بدون تنسيق على المستوى الاقليمي أو الوطني. صحيح أن الفرنسيين ظلوا محاصرين داخل الأسوار وأنهم ذاقوا الجوع نتيجة المقاطعة الاقتصادية، ولكنهم لم يتهزموا، وصحيح أيضا أن الوفود الجزائرية التي توجهت إلى سلطان المغرب الأقصى تطلب منه المعونة والدخول تحت طاعته وحمايته قد رجعت ببعض الوعود، ولكن الفرنسيين هددوا السلطان إذا لم يسحب تأييده ومبعوثيه، فلم يسعه إلا الإذعان، وقد حاول الفرنسيون التخلص من مشاكل إقليم وهران "بيعه" لباي تونس، بمقتضى اتفاق يعين الباي أحد ممثليه على وهران ويدفع ضريبة سنوية لفرنسا ويعترف بالسيادة الفرنسية على الإقليم⁽¹⁾ ولكن الحكومة الفرنسية لم توافق على هذا الاتفاق فلم ينفذ، وهكذا بقي الوضع في الإقليم الغربي بدون زعامة وبدون تحكم أيضا:

(1) نتيجة اتفاق كلوزيل - الحاكم العام - مع باي تونس دون المرور بالحكومة الفرنسية، عزل كلوزيل وعوض بآخر يدعى الجنرال بيرتيزين، ولكن كلوزيل سيرجع حاكما عاما للمرة الثانية سنة 1835.

فالضرائب لا تدفع، والأمن منعدم، والتجارة كاسدة مدة تزيد عن ستين (1830 - 1832).

وفي نوفمبر 1832 تغير ذلك الوضع، فقد انتخب أهل معسكر ونواحيها الحاج عبد القادر بن محيي الدين ليكون أميراً عليهم. وكان عمره آنذاك أربعاً وعشرين سنة فقط، وكان هذا الأمير فارساً شجاعاً، وعالماً نابغة، ومجاهداً مؤمناً. رشحه والده لهذه المهمة فقبلها هو وبايعه قومه مبايعة تذكرنا طقوسها ببيعة الخلفاء الراشدين⁽¹⁾ وقد تلقب بأمير المؤمنين. ودعا الناس للجهاد فاستجابوا، ومن نوفمبر 1832 إلى ديسمبر 1847 هو عهد الأمير عبد القادر، عهد تميز بشدة المقاومة الوطنية وشموليته حتى كادت تعم كل الجزائر. وكان على الفرنسيين أن يجندوا ضده حوالي ثمانين ألف جندي، وأن يواجهوه بأبرز جنراتهم الذين أصبحوا فيما بعد يفتخرون بأنهم نالوا أوسمتهم وترقياتهم بفضل المعارك التي خاضوها ضد الأمير عبد القادر.

وإذا كان من الصعب أن نلم هنا بكل تفاصيل عهد الأمير، فإنه من المفيد أن نذكر مراحل هذا العهد وميزات كل مرحلة، محيلين القارئ على الكتب المتخصصة في حياة الأمير ونضاله الطويل. ومن جهة أخرى فإنه ما دامت مقاومة الأمير عبد القادر تمثل قاعدة المقاومة الشعبية المسلحة عبر القرن التاسع عشر، فإننا سنحاول تتبع نماذج فقط من المقاومة ضمن هذه الفقرة من بحثنا.

(1) انظر مراسيم البيعة في (تحفة الزائر) للأمير محمد بن الأمير عبد القادر، ج 1، ط 1، الاسكندرية، 1903.

تنقسم مقاومة الأمير بدورها إلى مراحل: من البداية سنة 1832 إلى معاهدة ديميشيل سنة 1834، ومن هذا التاريخ إلى معاهدة التافنة 1837، ثم من هذا التاريخ إلى استئناف الحرب 1839، ثم إلى سقوط الزمالة 1843، ثم إلى الهزيمة 1847. وهناك امكانية أخرى لدراسة مقاومة الأمير على مرحلتين: مرحلة القوة والتوسع 1832 - 1840 ثم مرحلة الضعف والانحسار من 1841 - 1847.

حارب الأمير أول مرة تحت إمرة والده محيي الدين، حرب الكر والفر ضد الفرنسيين المحاصرين في مدينة وهران. وحين لم تنجح النجدة المغربية، وتحت اصرار قادة الرأي على تولى زمام السلطة، اقترح محيي الدين ابنه عبد القادر ليكون هو "السلطان" بدله.

لم يكن هناك وقت يضيعه عبد القادر، فقد واصل الكفاح الذي كان قد بدأه تحت لواء والده، ونظم جيشه وادارته وخزنته وعملته وعلمه واتخذ مدينة معسكر عاصمة له، وعين عليها صهره مصطفى بن التهامي ليكون خليفة عنه، وعين على تلمسان خليفة آخر، وهو البوحميدي الولهاصي، وعلى مليانة الحاج محيي الدين بن مبارك ثم ابن علال، كما عين على المدية اخاه مصطفى ثم محمد بن عيسى البركاني، وانضمت اليه العشائر وتقوى ساعده فضغط على الفرنسيين الذين كانوا ما يزالون محاصرين في وهران، وكان قائدهم فيها هو الجنرال ديميشيل الذي خلف الجنرال بوايه، وقد رأى ديميشيل أنه من مصلحة

فرنسا أن تتفاوض مع الأمير ففتح معه المفاوضات التي انتهت بمعاهدة ديميشل 1834. وقد اعترفت فرنسا للأمير بما تحت يده من مقاطعات، وهي تمثل تقريبا إقليمي الغرب والوسط القديمين (وهران والتيطري) ما عدا بعض المدن الساحلية التي احتلها الفرنسيون مثل مدينة الجزائر ووهران ومستغانم، أما شرشال وتنس وراشقون، وكلها ساحلية، فقد دخلت في حوزة الأمير. وتنص المعاهدة على تبادل الأسرى المحاربين وعلى تبادل القناصل وحرية التجارة وأمن الطرق وحق الأمير في شراء السلاح من المدن الفرنسية⁽¹⁾.

اعتبرت المعاهدة انتصارا كبيرا للأمير فازدادت شعبيته، وانضم إليه المترددون، واستفاد من ذلك في شراء السلاح وتحديث الجيش النظامي، وإنشاء الصناعات، وسك النقود، ولكن المعاهدة أثارت المتحمسين للاستعمار من الفرنسيين، فقد رأوا فيها خطرا على مستقبلهم في الجزائر ولاحظوا أن أهداف الأمير لن تتوقف عند شروط المعاهدة، فأرادوا أن يفسدوا عليه خططه قبل أن يستفحل أمره، وقد حل الجنرال (تريزيل) محل الجنرال ديميشل حاكما على وهران، فشرع (تريزيل) في إفساد المعاهدة بتوقيع (اتفاق الكرامة) مع بعض القبائل التي ترغب في الدخول في حماية الفرنسيين لضمان تجارتها، بينما هي داخلية في

(1) ظهر نص المعاهدة في عدة مصادر، ومن آخرها كتاب رفيل دانزيغر (عبد القادر والجزائريون)، ط، برنستون، نيويورك، 1977.

حماية الأمير حسب المعاهدة⁽¹⁾ وكان هذا الاتفاق سببا في استئناف الحرب، كما أن الحاكم العام على الجزائر (الجنرال كلوزيل) جاء متحمسا للتوسع والاستعمار، فهاجم بنفسه مدينة معسكر عاصمة الأمير ثم مدينة تلمسان، واكتفى الأمير بالانسحاب أمام الفرنسيين ثم العودة إلى مهاجمتهم عندما ينسحبون، كما رجع إلى المدن التي جلا عنها. وأثناء ذلك وقعت معارك حامية بين الطرفين، منها معركة المقطع ومعركة الزقاق.

أعجبت كلوزيل قوته، فنظم أيضا حملة ضد قسنطينة التي كان الحاج أحمد باي مايزال يحكمها باسم السلطان العثماني، فقد حصل الباي أحمد من السلطان (محمود الثاني) على الباشوية والتأييد المعنوي وبعض المساعدات المادية ولكنها لم تصله لتواطؤ باي تونس مع الفرنسيين ضده. ولكن حملة كلوزيل سنة 1836 على قسنطينة كانت فاشلة، فعزلته حكومته وعينت بدله الجنرال دمريمون، كما عينت الجنرال بوجو على وهران. وصادف أن كان الأمير والفرنسيون في حاجة ماسة إلى معاهدة جديدة، أما الأمير فقد كان يريد تنظيم جيشه وإدارته وتوفير السلاح واستعادة بناء تلمسان ومعسكر وإخضاع القبائل النافرة، وأما الفرنسيون فقد كانوا يريدون التفرغ لحملة جديدة ضد الباي الحاج أحمد في قسنطينة، والتفرغ للحرب على جبهة واحدة - الجبهة الشرقية - وهكذا جرت الاتصالات بين الأمير وبوجو،

(1) الاتفاق يخص قبائل المخزون المعروفين بالدوائر والزماله.

وتلتها مفاوضات رسمية انتهت بمعاهدة الثافنة سنة 1837⁽¹⁾.

وبناء على هذه المعاهدة فقد استفاد الطرفان، فالأمير تفرغ لتأسيس دولته وإخضاع خصومه وتقوية سلطته، والفرنسيون خططوا للحملة الثانية على قسنطينة ونجحوا فيها بعد حوالي ثمانية أشهر من توقيع المعاهدة. إن هذه المعاهدة قد أعطت للأمير أكثر من ثلثي الجزائر إضافة إلى مخططه هو في امتداد سلطته إلى إقليم قسنطينة بعد ذلك. كما أن المعاهدة أدت إلى تبادل السفراء، وحتى شراء الأسلحة من المدن الفرنسية نفسها، وفتح المعاملات التجارية، وبناء على ذلك أرسل الفرنسيون قناصلهم إلى مدينة معسكر ووهران، وأرسل الأمير قنصله (سفيره) إلى مدينة الجزائر، كما أرسل بعثة إلى فرنسا، وانتدب من يدرب له جيشه النظامي من الأوربيين، واشترى الأسلحة، وأنشأ مصانع للسلاح وأعد مستودعات لذلك في حوالي خمس نقاط من القطر (سعيدة، وبوغار، وتازة، الخ...) وقد عين خلفاء على المقاطعات الجديدة، فكان خليفته على بلاد القبائل

(1) من المعاهدات التي ثار حولها جدل من حيث توقيعها ومن حيث نصوصها، أما من حيث توقيعها فالجدل كان عن موقف الأمير من أحمد باي وموقف هذا من الأمير، وكيف تفرغ الفرنسيون من حرب الأمير لاحتلال قسنطينة وتنحية أحمد باي، وأما من حيث نصوصها فقد نيين أن نصها العربي غير نصها الفرنسي وأن لها ملحقا بالعربية كتب الأمير وعبد بوجو الذي وقع معه المعاهدة. أنظر ذلك في دانزيغر، مرجع سابق، ومارسيل إيمريت، (المجلة الإفريقية) 1949.

هو الحاج سيدي السعدي ثم أحمد الطيب بن سالم، ومقره البويرة، وعلى القبائل الصغرى محمد بن عبد السلام المقراني ومقره مجانة، وعلى الزيبان والجنوب الشرقي فرحات بن سعيد ثم حسن بن عزوز ومقره بسكرة، وعلى الجنوب والجنوب الغربي أحمد بن سالم، ومقره الأغواط. وأثناء ذلك ضم الأمير عين ماضي (1838) إلى سلطته وأرسل وفدا إلى بني جلاب، حكام تقرت وسوف، واستنجد به أهل قسنطينة ضد الفرنسيين، فلم تحن سنة 1839 حتى أصبح الأمير هو السلطة الفعلية الوطنية في الجزائر.

ولكن هذه السلطة المتعاضمة هي التي كانت مصدر الخوف منه لدى الفرنسيين. فلو تركوا الأمير يسيطر على الأوضاع ويجلب السلاح ويعصرون جيشه وإدارته لكان في ذلك إرهابات جلائهم عن الجزائر. وقد قرأوا الرسالة جيدا فكتب المارشال (فالبي) الذي خلف دمريمون - لأن هذا قتل أثناء الحملة على قسنطينة - يقول إن الأمير يحاول أن يكون من الجزائريين أمة عربية متحدة بالوطنية والجهاد وإنه إذا تركته فرنسا فسوف يخرجها لا محالة من الجزائر. ولاحظ معظم القادة الفرنسيين ملاحظات شبيهة بهذا الرأي. ولكي ينقضوا معاهدة الثافنة أراد الفرنسيون اختبار نوايا الأمير ومعرفة ردود فعله إذا مر جيشهم بأرض يعتقد الأمير حسب مخططه أنها داخلية في حوزته بمقتضى المعاهدة. فلم يرجع الجيش الفرنسي هذه المرة إلى الجزائر عن طريق عنابة والبحر ولكنه رجع عن طريق البر - سطيف -

والمناطق التابعة للخليفة أحمد الطيب بن سالم. وقد اضطّر الأمير إلى إعطاء أوامره بإطلاق النار على الجيش الفرنسي لأنه اعتدى على سيادته ولم يطلب رخصة بالمرور في أرضه⁽¹⁾. وهكذا افتعل الفرنسيون حادثاً لاستئناف الحرب ونقض المعاهدة مع الأمير.

وقد حاول الأمير طيلة سنوات 1839-1841 الإبقاء على المعاهدة ولكن الفرنسيين كانوا مصممين على نقضها. ومن محاولاته إرسال وفد برئاسة وزيره للخارجية - المولود بن عراش - إلى الملك الفرنسي لويس فيليب، طالباً تدخله الشخصي لوقف خرق المعاهدة من قبل ممثليه في الجزائر. ولكن الملك والحكومة الفرنسية والجنرالات كانوا متفقين بعد الاستيلاء على قسنطينة على تمديد عمليات الاحتلال، والقضاء على قوة الأمير قبل أن تقضي عليهم. وهكذا عزلت فرنسا سنة 1841 الماريشال فاليه الذي كان يطبق الحرب المحدودة على الأمير، وعينت بدله الماريشال بوجو (وهو نفسه الذي كان قد وقع معاهدة التافنة مع الأمير) الذي جاء هذه المرة متحمساً للحرب اللامحدودة ومنادياً باستعمال كل الوسائل تحت غطاء ما سمي "بالأرض المحروقة" للقضاء على مقاومة الأمير. وقد منحت الحكومة الفرنسية لبوجو زيادة في عدد الجيش وفي الميزانية - حسب طلبه - وأطلقت يده في الجزائر، بينما وعد هو بالقضاء على المقاومة

(1) كانت نسخة الأمير من معاهدة التافنة تحتوي على عبارة يفهم منها أن المناطق الواقعة بين مدينة الجزائر وقسنطينة داخلة ضمن سيادته.

وتثبيت الاحتلال وتشجيع الاستعمار⁽¹⁾.

وهذه المرحلة هي الأكثر شراسة في تاريخ المقاومة الجزائرية. فكل طرف استعمل ما عنده من سلاح للقضاء على الآخر. وإذا كان الأمير متمسكاً بالشرعية الدينية والوطنية فإن بوجو قد تمسك بشرعية القوة والاستعمار، في غياب أية قوة ثالثة تناصر هذا أو تكبح ذاك⁽²⁾. لم يعد للأمير قاعدة - عاصمة - يلجأ إليها، فأنشأ عاصمة جديدة هي تاكدامت. وتخلّى عنه بعض خلفائه البعيدين، سيما في مجانة وبسكرة والأغواط، أمام الضغط الفرنسي، كما وقعت المدينة ومليانة وتلمسان ومعسكر في يد العدو. وأصبح كفاح الأمير يعتمد فقط على البطولة الشخصية والسرعة في الحركة وكتائب الفرسان. وأصبحت عاصمته هي الزمالة وهي عبارة عن مدينة مثقلة تضم الآلاف من الرجال والنساء والأطفال والخزينة الرسمية والمكتبة، ويحميها جيش على رأسه بعض قادته وخلفائه. وقد تتبع الفرنسيون أخبار (الزمالة) عن طريق الجواسيس حتى عرفوا مكانها فلاحقوا بها في (السرسو) - بناحية الونشريس - واستولوا عليها سنة 1843.

(1) المقصود بالاستعمار هنا الحصول على الأرض وتوطين الأوروبيين فيها وإبعاد أهلها عنها.

(2) اتصل الأمير منذ 1834 بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، فلم يجد منهما استجابة. وخلال الأربعينات كرر الاتصال ببريطانيا ثم حاول أيضاً مع إسبانيا ولكن بدون جدوى. وقد اضطّر إلى مراسلة السلطان العثماني أيضاً بعد أن كان رافضاً لذلك، ولكن الدولة العثمانية كانت أضعف من أن تنجده عندئذ.

فكان سقوط الزمالة نكبة فظيعة على المقاومة، وكان في الواقع بداية التراجع السريع لسلطة الأمير.

لم يبق أمام الأمير سوى التخفيف من حركته والإبقاء على الأوفياء له من الفرسان، وضرب العدو مباغطة والإحتفاء عنه، وإذا ضايقه العدو كان يلجأ إلى داخل الحدود المغربية فيجد الحماية من سكان الحدود والمساعدة المادية أيضا، ولكن الفرنسيين شعروا أنه ما دام الأمير يلجأ إلى داخل المغرب فلن تنتهي المقاومة فضغطوا على المغرب بإبعاده أو مواجهة الحرب. ثم كانت الحرب هي الحل، فالتقى الجيش المغربي والفرنسي على واد (إيسلي) سنة 1844 فدارت الدائرة على الجيش المغربي⁽¹⁾. وكان ذلك بطريقة غير مباشرة هزيمة للأمير أيضا. ولكن الفرنسيين لم يتوقفوا عند كسب المعركة بل أجبروا المغرب على توقيع معاهدة يتعاون بمقتضاها الطرفان على حرب الأمير ومطاردته سواء في الجزائر أو في المغرب. فأصبح المغرب مجبرا على إلقاء القبض على الأمير وسجنه إذا دخل المغرب أو إعلان الحرب عليه لدفعه لقبضة الفرنسيين في الجزائر. ويمكن أن نقول إن معاهدة فرنسا - المغرب ضد الأمير كانت هي النكبة الثانية لمقاومة الأمير. وقد أثبتت الأحداث التالية أن المعاهدة المذكورة كانت هي الأداة التي نفذت بها هزيمة الأمير في ديسمبر 1847 عندما واجه الجيشين على ضفتي (وادي سبو)

(1) بعد المعركة نال بوجو لقب (دوق ديسلي). ويعتبرها المغاربة حاسمة لأنها أيقظت السلطات لضرورة تحديث الجيش والادارة.

وكان عليه أن يختار بين عدوه الذي حاربه بلا هوادة وصديقه الذي خانته - حسب تعبير الأمير نفسه⁽¹⁾.

إن الأحداث التي جرت بعد 1844 كلها تبين أن هزيمة الأمير أصبحت مسألة وقت، سيما أن المساعدات الخارجية أصبحت مفقودة وأن سياسة بوجو نحو الأهالي تجعل الأمير يظل معزولا. توقع الأمير تغييرا في ميزان القوى بتدخل بريطانيا أو إسبانيا أو السلطان العثماني، ولكن الجميع لم يتبنوا موقفا مساعدا له. وإذا كانت بعض الأسلحة قد وصلت من جبل طارق أو من سبتة فإنها كانت بأموال الأمير وعن طريق عملاء مغاربة وجزائريين، بتغاض من السلطات الإسبانية والإنكليزية هناك. أما الموقف الرسمي فالدولتان قد اعترفتا بالاحتلال الفرنسي للجزائر. وبالإضافة إلى مشاكل الدولة العثمانية في البلقان هناك مشاكلها مع محمد علي باشا ومع الأرمن. حقيقة إنها لم تعترف بالسيادة الفرنسية على الجزائر قبل 1847، ولكن المساعدات التي يمكن أن تمر إلى الأمير عن طريق ليبيا وتونس العثمانيتين أو عن طريق البحر كانت مراقبة بدقة من قبل الفرنسيين. وقد تحدثنا عن عزلة الأمير عن المغرب أيضا بعد 1844.

أما سياسة بوجو لعزل الأمير عن أتباعه وأنصاره، من الجزائريين فقد ظلت مضرب المثل في التاريخ، وقد لجأت إليها

(1) تعبير نقله عنه شارل هنري تشرشل في كتابه (حياة الأمير عبد القادر) ترجمة أبو القاسم سعد الله ط2، الجزائر، تونس 1982، وهو يعني بالعدو الفرنسيين عموما، وبالصديق السلطان عبدالرحمان بن هشام.

فرنسا مرة ثانية أيام ثورة نوفمبر 1954، ثم لجأت إليها إسرائيل في تعاملها مع المقاومة الفلسطينية. ويمكن تلخيص تلك السياسة في عبارة (السيف والمحراث) كما أسماها بوجو. فالسيف رمز الرعب والإرهاب والمحراث رمز الاستعمار والاستيطان. لقد استعمل بوجو مختلف الوسائل لحشد وحشر القبائل المؤيدة والنصيرة للأمير في معتقلات ومحتشدات خاصة ليست هي بالسجن المتعارف عليه ولكنها المحتشد الذي يستطيع أصحابه أن يتحركوا فيه وأن يمارسوا حتى نشاطا فلاحيا ورعويا في منطقة شاسعة ولكنهم كانوا فاقد الحرية لأنهم محاطون بحراسة مشددة من القوات الفرنسية التي تراقبهم أو من الرؤساء الأهالي الذين أجبروا على الطاعة أو اختاروا أخف الضررين. وهناك وسيلة أخرى لجأ إليها العدو وهي الكشف عن مخازن الحبوب والتموين الغذائي عموما والسيطرة عليها لمنع الأمير وأنصاره من الاستفادة منها وفرض التجويع عليهم. وكانت تلك المخازن عبارة عن مطامير لا يعرفها إلا أهلها بعلامات خاصة، ولكن الجوسسة والإرهاب كشفوا عنها للعدو. إضافة إلى حرق المحاصيل واختناق بعض القبائل بأسرها بالدخان في مخبأ أو غار في جبل⁽¹⁾. أما نفي الرؤساء فقد كان وسيلة إرهابية أخرى

(1) تشير هنا إلى موت قبيلة رياح اختناقاً في غار بجبال الظهرة في ربيع 1845، وقد لجأت إلى الغار، وكان عددها حوالي ألف نسمة. أنظر تفاصيلها في الحركة الوطنية لسعد الله، ج1، ط. بيروت والجزائر 1992

لتحطيم المعنويات والقضاء على المقاومة. فخلال عهد بوجو نفت الإدارة الفرنسية مئات الرؤساء والأعيان إلى خارج الجزائر - كورسيكا، وسان مرغريت، وكايان، وكاليدونيا - إذ فرقت بينهم وبين ذويهم وجعلتهم درسا للآخرين. وقد شمل النفي أيضا حتى غير الرؤساء والأعيان بل وجدنا في قوائم المنفيين بعض النساء ورجال الدين. وبهذه الوسائل المختلفة لم يبق أمام الأمير سوى الاعتراف بالهزيمة أو اللجوء إلى الصحراء.

لقد وقعت بعض الانتفاضات بين 1844 و 1847 أعادت بعض الأمل في التغلب على العدو، ولكنها في الواقع انتفاضات المذبوح، كما يقال، من ذلك ما يعرف (بثورة الطرق الصوفية) في الغرب الجزائري سنة 1845، ومعركة سيدي إبراهيم التي انتصر فيها الأمير (1846) وأسر فيها فرقة كاملة من الجيش الفرنسي، ومن ذلك تجنيد الأمير لفرقة كبيرة من الزواوة والهجوم بها على نواحي العاصمة حيث لا يتوقع الفرنسيون الهجوم، ولكن أمام هذا الانتعاش للآمال كان العدو يحقق انتصاراته أيضا. فقد هدد بوجو الزواوة واضطر ابن سالم، خليفة الأمير على البويرة (برج حمزة) إلى الاستسلام خلال أبريل 1847. وعاقب الفرنسيون أولئك الذين ساندوا الأمير من جديد وفرضوا عليهم ضرائب حرب ثقيلة. وأصبح الأمير في الواقع مطاردا بين جيشين، كما عرفنا: الجيش الفرنسي من الشرق والجيش المغربي من الغرب. وقد أجبرته ظروف الدفاع عن النفس إلى أن يدخل في معركة حامية مع الجيش المغربي. وأمام

هذا الوضع اليائس وبرودة الشتاء القارس، جرت مفاوضات (في شهر ديسمبر) في معسكر الأمير حول المستقبل فكان الرأي متروكا للأمير الذي قرر وضع حد للحرب بشروط منها السماح له وللمن يرغب من أنصاره بالتوجه إلى بلاد إسلامية، والتعهد بحماية من اختار منهم البقاء في الجزائر. ورأى الأمير أن لا يسلم نفسه لسلطان المغرب الذي تخلى عنه في وقت الشدة بتحالفه مع العدو، وأن العدو الصريح دائما هم الفرنسيون فاختار مراسلتهم في شهر ديسمبر 1847، وجاءته الموافقة على شروطه من الجنرال دي لامورسيير⁽¹⁾ قائد الجيش الفرنسي في الغرب الجزائري آنذاك وتحت ضمانة الدوق دومال حاكم الجزائر الجديد (استقال بوجو منذ جوان (يونيو) 1847). هكذا ترجل القارس الذي أصبح شبه وحيد، أمام جامع الغزوات، حيث صلى ركعتين، وركب البحر مبعدا عن الجزائر⁽²⁾ التي لم يرجع

(1) كان لامورسيير من أنصار الاشتراكية المثالية- أتباع سان سيمون - وقد تولى خلال الثلاثينات إدارة المكتب العربي حيث تدار الشؤون الأهلية، ورغم أنه هو الذي أعطى كلمة فرنسا للأمير في ديسمبر 1847، فإنه رفض إطلاق سراحه عندما أصبح ساي لامورسيير- وزيرا للدفاع.

(2) رغم الوعد الفرنسي الرسمي، فإن الأمير ظل أسيرا في فرنسا أكثر من أربع سنوات وعندما أطلق سراحه لويس نابليون (الأمبراطور) عاش في بروم قرب اسطانبول ثم منذ 1855، في بلاد الشام، وقد انتار دمشق إقامة له. وحياته في المشرق رغم أهميتها، لا نعتينا هنا.

إليها إلا رفاتا هامدة بعد تحريرها، سنة 1966.

ولكن المقاومة التي قادها الأمير ليست الوحيدة، فقد عاصرتها أنواع من المقاومة المسلحة، كما جاءت بعدها أنواع أخرى. حقيقة إن المقاومة المسلحة في الجزائر لم تكن موحدة طيلة القرن التاسع عشر، ولكنها لم تبلغ أي درجة من الوحدة ومن الوعي والنضج مثل ما بلغت في عهد الأمير عبد القادر. ولذلك اعتبرناها نموذجية واعتبرت المقاومة المعاصرة مكملة لها وإن لم تتوحد معها مثل المقاومة التي قادها الحاج موسى الدرقاوي، ومحمد بن عبد الله المعروف (بومعزة)، والحاج أحمد (باي قسنطينة). فكل هؤلاء حاربوا الفرنسيين ولكنهم لم يدخلوا تحت لواء الأمير، وكانوا جميعا معاصرين له. حارب الدرقاوي مجاهدا قادمًا من مصر ثم ليبيا ثم المغرب وأخيرا استقر بالجزائر، وصاحب في الجهاد الحاج سيدي السعدي في النتيجة ومحمد البركاني في المديّة، ثم انفرد بالجهاد فحاربه الأمير فانهزم الدرقاوي وابتعد إلى الصحراء، وكان يظهر من وقت إلى آخر لمقاومة الفرنسيين كلما وجد الفرصة إلى أن استشهد في ثورة الزعاطشة (1849) كما سنذكر⁽¹⁾. أما بومعزة فقد جاء من

(1) يسمى موسى المصري، وله أطوار غريبة، فبعد أن جال في المشرق والمغرب استقر بالجزائر داعيا للطريقة الشاذلية وفرعها الدرقاوية، وجاهد ضد الفرنسيين منذ البداية ولكنه لم يقبل بقيادة الأمير للمقاومة. وكان معظم نشاطه في التل والصحراء، إذ استقر في نواحي مسعد، ولكنه حارب في الجنوب الشرقي أيضا، واستشهد.

المغرب، حسب الروايات، شابا مغامرا ومجاهدا، وظل مختلفيا في نواحي الشلف إلى أن حانت ثورة 1845 الشعبية - الصوفية فبرز فيها وظل على حربه للفرنسيين إلى 1847 حين استسلم لهم فحملوه إلى فرنسا وسجنوه إلى أن وقعت حرب القرم (1853) فأطلق سراحه فتوجه إلى الحرب في صف الدولة العثمانية، وظل مصيره بعد ذلك غامضا⁽¹⁾.

الباي الحاج أحمد واحتلال قسنطينة

وأما الحاج أحمد، باي قسنطينة، فقد اختلف عمن سبقوه، فهو لم يقدر مقاومة وطنية شعبية كالأمير، ولم يكن مجاهدا مغامرا كالدرقاوي أو بومعزة ولكنه حارب الفرنسيين باسم النظام العثماني الموروث ومن موقعه كباي على إقليم شاسع وغني كان حاكما عليه منذ 1818. عرفنا أن الحاج أحمد تراجع إلى إقليمه منذ معركة أسطاويلي (19 يونيو 1830) بين الجيش الجزائري الرسمي والجيش الفرنسي. ورغم أن تراجع ما

إلى جانب بوزيان، زعيم الزعاطشة، كما سيمر بك.

(1) ظهرت عدة شخصيات باسم (بومعزة) بعد 1847 ولعلها كانت تتحل نفس التلقب مثل التلقب بلقب (محمد بن عبد الله) دلالة على عدم الانتساب إلى أية جهة أو قبيلة أو طريقة صوفية. وقد ظهر أيضا التلقب بالحيوانات مثل: بوعود (الحصان) وبوحمار، وبوحمار وبوغلة، إضافة إلى بومعزة. وهناك التلقب بما يتميز به الشخص في نظر العامة مثل بوعكاز وبوشوشة وبوقندورة.

يزال غير مبرر من الناحية العسكرية والسياسية، فإنه عاد إلى قسنطينة ليجد عاصمته في قبضة بعض المنشقين عنه. فدبر الأمر مع الحزب الموالي له وقضى تدريجيا وبالخديعة على خصومه إلى أن دخل عاصمة ملكه. وظل بين 1830 - 1837 يقاوم الفرنسيين، ولكن مقاومته لهم كانت تختلف عن مقاومة الأمير. فقد أعاد تنظيم سلطته الداخلية وعين صديقه علي بن عيسى على رأس الجيش، وقبض بيد حديدية على زمام الأمور وأثبت ولاءه للسلطان العثماني وطلب منه الباشوية والفرمان. وكان عليه أن يواجه خصومه القدماء من أمثال فرحات بن سعيد الساخط عليه لأن الباي أخذ منه مشيخة العرب في الزيبان وأعطاهما إلى أخواله (أخوال الباي) أولاد ابن قانة. وأمثال إبراهيم الكريتلي الذي سبق له حكم قسنطينة قبل الحاج أحمد وأراد الآن الرجوع إلى حكمها ولو بمساعدة الفرنسيين.

أما الخصوم الجدد فهم الفرنسيون الذين بدأوا يناوشون الحاج أحمد في عنابة، الميناء الرئيسي للإقليم. وقد وقعت حروب بينهم وبين الجيش النظامي والاحتياطي بقيادة ابن عيسى، فتغلب الفرنسيون على عنابة ولكن الجزائريين لم يسمحوا لهم بالخروج منها لتهديد قسنطينة. وقد لجأ الفرنسيون إلى طريقتين لضرب مقاومة الحاج أحمد، الأولى عزله عن تونس بالتعاون مع حاكمها. لقد كان باي تونس يمنع عن الحاج أحمد المساعدات الواردة له من إسطنبول، ويتفاوض مع الفرنسيين على 'شراء' إقليم وهران وقسنطينة. وكانت قنصلية فرنسا في تونس نشيطة

جدا من أجل عزل الحاج أحمد⁽¹⁾. أما الطريقة الثانية التي لجأ إليها الفرنسيون فهي فتح المفاوضات مع الحاج أحمد عارضين عليه الاعتراف بالسيادة الفرنسية ودفع جزية سنوية لهم مع التعهد له بالبقاء على رأس الإقليم، كما كان الحال في العهد العثماني.

ناور الحاج أحمد واستفاد من تردد الفرنسيين قبل 1834، ثم استفاد من حروبهم ضد الأمير عبد القادر، متوقعا مساعدات السلطان العثماني عبر ليبيا أو حتى عبر تونس. وقد اعتقد كلوزيل أنه بانتصاره الجزئي على الأمير في تلمسان ومعسكر (1836)، يمكنه أن يفتح الجبهة مع الحاج أحمد في قسنطينة، فأعد عدته لاحتلالها وجهاز قوة ضخمة وآليات حديثة وعبر سهول عنابة وقالمة حتى وصل إلى المنصورة المشرفة على مدينة قسنطينة وأخذ يحاول دك سورها بالمدافع، وحاصرها بضعة أيام. وعندما لم يجد الحصار ولا المدافع رجع كلوزيل مهزوما بينما الفرسان العربية تضرب جيشه من الجانبين ومن الخلف. وكان صمود المدينة انتصارا لأهلها وجيشها وانتصارا لاشك فيه للحاج أحمد. ولكن الفرنسيين الذين شعروا بالمذلة أمام الجزائريين وأمام العالم من جراء الهزيمة، سارعوا إلى تغيير طاقمهم

(1) اختلف موقف تونس من الحاج أحمد عن موقف المغرب من الأمير عبد القادر. فسلطان المغرب قدم المساعدة ثم انسحب ثم واجه الحرب من الفرنسيين ثم ارتبط معهم بمعاهدة ضد الأمير. أما باي تونس فقد ارتبطت مصالحه منذ البداية بالمصالح الفرنسية ضد الحاج أحمد ولكنه لم يصل إلى إعلان الحرب ضده.

وتكتيكهم. فعزلت الحكومة الفرنسية كلوزيل وعينت بدله الجنرال دمريمون، وتعيين بوجو حاكما على إقليم وهران، كما تبعه تعيين الجنرال (بريقو) قائدا لأركان الجيش، والجنرال (فاليه) قائدا لسلاح المدفعية. وانتهت المفاوضات مع الأمير بمعاهدة التافنة (1837). ثم عاود الفرنسيون الكرة ضد الحاج أحمد في قسنطينة، وهي المعروفة بالحملة الثانية.

ونظرا للاستعدادات المكثفة في هذه الحملة الفرنسية، فإن النجاح كان حليفها. ولكنه لم يكن نجاحا سهلا. فقد قتل للفرنسيين عدة ضباط على رأسهم الحاكم العام نفسه (دمريمون) وقائد الأركان (بريقو). وكادت الحملة نفسها تنتهي إلى ما انتهت إليه الحملة الأولى، لولا حنكة (فاليه) الذي تولى القيادة والحكومة العامة بالنيابة. كما أن المقاومة العنيدة التي لقيها الفرنسيون في المدينة نفسها بعد أن أحدثوا ثلما في سورها، كانت غير متوقعة لهم. فقد كان على الفرنسيين أن يحاربوا من منزل إلى منزل، وسقط منهم القتلى والجرحى قبل أن يذوقوا طعم النصر. أما الحاج أحمد فقد تسلل من خيمته التي كانت خارج المدينة واتجه نحو أخواله أولاد ابن قانة في الزيبان وجبال الأوراس. ولكن أخواله لم يبقوا على وفائهم له بل رأوا مستقبلهم مع الأقوى، فجاء كبيرهم إلى قسنطينة وأعلن طاعته للفرنسيين فقبلوها وقلدوه نفس المنصب (شيخ العرب) وهو المنصب الذي ظلت العائلة محتفظة به، إلى قرب نهاية العهد الفرنسي في الجزائر.

وهكذا وجد الحاج أحمد نفسه "هاربا" في الأوراس أكثر منه مقاوما. وقد بقي هناك إلى سنة 1848 وهو معزول ومقطوع عن كل تأييد تقريبا، فقد تخلص عنه أخواله، كما رأينا، وعاداه أولاد بوعكاز وزعيمهم فرحات بن سعيد، الذين لم ينسوا له إبعادهم وتقريب أخواله، ولم يتقرب من الأمير عبد القادر بل سخر منه في الرسائل التي وجهها إلى بعض أتباعه⁽¹⁾، كما أن خلفاء الأمير في الزيبان - وأولهم فرحات بن سعيد نفسه - لم يبالوا به. أما الفرنسيون فلم يكونوا يشعرون بالخطر منه، ولكن وجوده في الأوراس كان "مزعجا" لهم. وقد حاربوا في الزيبان خلفاء الأمير واحتلوا بسكرة منهم سنة 1844، وكان شيخ العرب ابن قانة في طليعة الجيش الفرنسي، وكانت بلدة (منعة) هي التي وضع فيها الحاج أحمد أسرته واستقر بها. وقد مات له بعض الأولاد هناك، وتقدمت به السن وازداد عليه المرض، واستقر الوضع عموما للفرنسيين، في الظاهر على الأقل. وكانت المفاوضات لا تنفك بين الطرفين. فاشترط - كالأمير عبد القادر - الأمان لشخصه وأهله وحمله إلى بلاد إسلامية، فقبل الفرنسيون منه ذلك على لسان قائدهم في الناحية - سان جيرمان - فسلم نفسه إليهم، وحملوه إلى مدينة الجزائر، مخالفيين الشرط معه كما خالفوه مع الأمير، وقد توفي الحاج أحمد بالعاصمة سنة (1850). والحقيقة أن مقاومة الحاج أحمد انتهت باحتلال

(1) ورد بعض هذه الرسائل في مراسلات المارشال فاله، وقد نشرها جورج البير، 1949 - 1954 في خمسة أجزاء.

قسنطينة سنة 1837 وليس باستسلامه سنة 1848، كما يرى بعض الدارسين⁽¹⁾.

انتفاضات عديدة

بعد ثماني عشرة سنة من الحرب والمقاومة كان الفرنسيون قد احتلوا الساحل ومعظم المدن الداخلية. ولكن المقاومة لم تضع السلاح بعد. كما أن هناك مناطق لم يحتلها الفرنسيون، وهي منطقة زواوة والمناطق الواقعة جنوب الأطلس الصحراوي. ولكن يمكن للفرنسيين أن يعلنوا أنهم قد احتلوا معظم الجزائر بنهاية 1847، وأن بإمكانهم أن يبدأوا عملية الاستعمار. وقد صادف هذا الوضع الجديد حدوث ثورة فبراير 1848 في فرنسا، وهي الثورة التي أطاحت (بمملكة جويلية) وجاءت الجمهورية الثانية. وستعرض إلى عواقب هذا التغيير على الوضع في الجزائر أيضا. وقبل ذلك نواصل حديثنا عن المقاومة المسلحة بعد هزيمة الأمير.

شهدت الجزائر بين 1848 - 1881 عدة انتفاضات شعبية مسلحة بقيادة زعماء الطرق الصوفية والزوايا والأشراف في أغلب الأحيان. وكانت الانتفاضات في الواقع تداعيات وامتدادات

(1) لأحمد باي (مذكرات) يبدو أنه أملاها على المترجم الفرنسي الذي عينته السلطة الفرنسية لملازمته ومعرفة حاجاته. وقد ترجمها محمد العربي الزبيري، الجزائر 1973.

لمقاومة الأمير، سيما تلك التي حدثت خلال الخمسينات والستينات. وكانت أيضا مقاومة محدودة في المكان والزمان والعمق. فلم تستطع أن تتوسع كتوسع مقاومة الأمير ولا أن تصمد صمودها، ولا أن تلد قيادة ذات ثقافة واسعة ووعي سياسي كبير وأهداف وطنية أو قومية مثل مقاومة الأمير. وقد حدثت جميعا في زمن غابت فيه جميع التدخلات الأجنبية والمساعدات الخارجية للجزائريين، وتسلبت فيه الاستعمار الفرنسي بكل كلفه على الجزائر تسلط الغريم القوي على غريمه الضعيف. ومع ذلك كان مشعل المقاومة يجد دائما من يرفعه. وأشهرها انتفاضات الزعاطشة (1849)، وزواوة (1850-1854، ثم 1857)، وورقلة والصحراء (1851-1852)، وأولاد سيدي الشيخ الشراقة (1864) والرحمانيين والمقرانيين (1871) والأوراس (1858، 1879) وأولاد سيدي الشيخ الغرابية (1881). ولنوجز القول في بعضها كما يلي:

(1) بعد سنة واحدة من استسلام باي قسنطينة (الحاج أحمد) حدثت انتفاضة الزعاطشة سنة 1849 في نفس المنطقة التي خرج منها. والزعاطشة واحدة من واحات الزيبان المتصلة بجبال الأوراس. وزعيم هذه الانتفاضة هو الشيخ بوزيان، الذي كان من أبناء المنطقة ومن رجال الدين فيها، وكان من جنود الأمير عبد القادر. وهذه الخلفيات هي التي أهلت بوزيان لأن يستغل ثقة الأهالي على الفرنسيين وممثلهم (أولاد ابن قانة) لفرضهم ضرائب ثقيلة على النخيل والحيوانات، ويدعوا

للجهاد. وكانت المنطقة مستعدة لهذه الدعوة فالسلطة الفرنسية ما تزال ضعيفة هناك، والولاء السياسي ما يزال موزعا بين عدة أطراف كانت تتنازع المنطقة، وهي الحاج أحمد والأمير والفرنسيون وأعدائهم، فنادي الشيخ بوزيان حلفاءه من رجال الدين في أولاد جلال وطولقة وخنفة سيدي ناجي وبرج ابن عزوز (و قد استقر بعض هؤلاء بتونس هروبا من الفرنسيين بعد احتلالهم لبسكرة 1844)⁽¹⁾، كما وجه الشيخ بوزيان دعوة الجهاد إلى زوايا الأوراس، وبوسعادة والحضنة. وقد لبى الجميع النداء وانضم إليهم الشيخ موسى الدرقاوي الذي كان قد استقر بجبال مسعد بعد خلافه مع الأمير.

دامت ثورة الزعاطشة من أوائل الصيف إلى شتاء 1849. ويبدو أن الفرنسيين استهانوا بها في البداية فاعتمدوا على حاميتهم في بسكرة وبعض الفرق من باتنة وقسنطينة وواجههم الحر الصحراوي الشديد، والمقاومة المصممة للشيخ بوزيان وأنصاره، واتساع هذه المقاومة التي خرجت من نطاق واحة

(1) منهم الشيخ مصطفى بن عزوز، وهو من الطريقة الرحمانية الذي استقر بنقطة، بجريد تونس، وأسس بها زاوية أصبحت مع الأيام معهدا علميا واسع الانتشار، كما أصبحت ملجأ لثوار الصحراء الشرقية، بل حتى للمقرانيين بعد ثورة 1871. ومن الذين لجأوا إليها شريف ورقلة والناصر بن شهرة اللذان سيأتي الحديث عنهما. وقد نخرج من زاوية نقطة الشيخ المكي بن عزوز ومحمد الخضر حسين، وفي العهد الأخير تخرج منها الشاعر عاشور الحنفي والشيخ العربي التبيي وغيرهما.

الزعاطشة لتشمل الحصنة والأوراس والصحراء الشرقية. لذلك استعد الفرنسيون استعدادا خاصا ابتداء من الخريف عندما لطف الجو وجاءت النجدات من مختلف الجهات ووصلت المدافع الضرورية لضرب التحصينات والجرافات وآلات قطع النخيل وشق الطرق إلى معاقل الثوار. و نصب الفرنسيون الحصار على المنطقة عموما والواحة خصوصا. فقد منعوا المؤونة والأسلحة التي كانت تجلب إلى الواحة من المناطق المجاورة وأرسلوا فرقا لمنع وصول هذه النجدات بعيدا عن مسرح العمليات. و أخذوا في قطع الأشجار والنخيل لأنها كانت تمنع التقدم نحو وسط الواحة حيث المنازل والتحصينات وحيث دار الشيخ بوزيان نفسه. وبعد عدة أسابيع من الحصار وقطع الأشجار والحرائق والضرب بالمدافع تقدم الجيش الفرنسي إلى وسط البلدة فواجه مقاومة عنيدة، آخرها كانت المقاومة التي بقيت في دار بوزيان، فاستعمل الفرنسيون الألغام لتسف الدار على من فيها لإجبارهم على الخروج منها. و فعلا خرج بوزيان وابنه والشيخ الدرقاوي وغيرهم وسط الدخان والغبار الكثيف وكأنهم أشباح. فأعدمهم الفرنسيون في الحال وعلقت رؤوسهم على المعسكر لعدة أيام حتى يراها من يشك في موت الشيخ بوزيان على الخصوص. وكان قائد العمليات الفرنسية عندئذ هو الجنرال (هيربيون)، الذي ترك مذكرات حية عن دوره ودور القواد الآخرين في الزعاطشة وكيفية القضاء على الانتفاضة هناك.

وبعد تدمير الزعاطشة والتغلب على المقاومين في المنطقة

من حولها، صعدت فرقة من الجيش الفرنسي إلى جبال الأوراس وأحرقت واحة أخرى هي (نارة) يناير 1850. وكان قائد هذه العملية هو الجنرال (كاروبير). وقد واصل عملياته الانتقامية والتأديبية ضد السكان إما لأنهم ساندوا انتفاضة الزعاطشة وإما لأنهم رفضوا دفع الضرائب الجديدة التي كان الفرنسيون يرون فيها علامة على الخضوع لهم.

(ب) ولم تكد انتفاضة الزعاطشة تنتهي حتى شهدت منطقة الزواوة الواقعة بالوسط الشمالي انتفاضة أطول مدة وأكثر اتساعا، وهي الانتفاضة التي تحمل اسمين لقائدين بارزين هما: الشريف بوبغلة (محمد الأمجد) وفاطمة نسومر. دخل الشريف بوبغلة منطقة الزواوة في نهاية سنة 1849 قادما من غرب البلاد، والغالب عند المؤرخين أن بوبغلة كان في جيش الأمير عبد القادر بنواحي الشلف، وعندما رحل الأمير وتفرق جيشه عائدا إلى عشائره، كان محمد الأمجد من الشباب الذين عزّ عليهم أن يضعوا السلاح، وكان يعرف أن جبال الزواوة ما تزال متأبية على العدو، وأن الأمير كان قد جند من أهلها فرقة في آخر محاولة له لمفاجأة العدو، وأن بإمكان قائد جديد طموح أن يضرب العدو بجيش من أهل الزواوة. وعلى حين غفلة من الفرنسيين دخل محمد الأمجد جبال المنطقة على ظهر بغلة فارهة متقلدا لباس الأشراف، فلقبه الناس (الشريف بوبغلة) وقد وجد فعلا في بعض قادة زواوة استجابة ومساعدة قوية جعلته يعلن الجهاد ضد الفرنسيين في نواحي آقبو وعزازقة وبجاية. ومن جهة أخرى

صاهر بعض الأعراش المتنفة، مثل بني مليكش، وتقرب من أهل العلم والدين كالزاوية الرحمانية، ومن قادتها عندئذ أسرة فاطمة نسومر.

دامت الانتفاضة التي دعا إليها الشريف بوبغلة حوالي أربع سنوات⁽¹⁾. وكان مسرح العمليات لها هو جبال وقرى زواوة بما في ذلك مدينة بجاية التي كانت في معظم الأحيان هي الهدف حيث أخذ الفرنسيون يستقرون إداريا واستيطانيا، وقد خرج أهل بجاية الذين رفضوا التعاون مع العدو إلى المناطق المجاورة، وكان محاربوهم يلجأون إلى ضرب الفرنسيين في بجاية نفسها ثم يتراجعون أو يتعرضون إلى المستوطنات الفرنسية التي أخذوا في إنشائها حول المدينة. وقد استغل بوبغلة هذه المشاعر الدينية والاقتصادية لدى السكان ووجهها ضد الفرنسيين بعد أن توسع ميدان المعارك حتى شمل منطقة زواوة كلها تقريبا. وقد ساندت زاوية آيت اسماعيل الرحمانية بوبغلة أيضا، وعلى رأسها عندئذ الشيخ الحاج عمر الذي كانت له صلات بالفروع الرحمانية الأخرى في شرق الجزائر وفرع نقطة بتونس. وبعد بوبغلة وظف الحاج عمر نفوذه لدعم السيدة فاطمة نسومر أيضا.

ولكن انتفاضة الزواوة لم تنته باستشهاد بوبغلة فقد تلتفتها أيادي أخرى التفت حول فاطمة نسومر، ولم تكن فاطمة هذه إلا امرأة كسائر نساء المنطقة، وإنما الذي ميزها عنهن هو علاقتها

(1) درس محمد سي يوسف حركة الشريف بوبغلة، في رسالة (دبلوم) قدمها للثورة التاريخ بجامعة الجزائر، وهي ما تزال مخطوطة.

بالطريقة الرحمانية أيضا وعقيدة الناس في صلاحها، ودعوتها إلى الجهاد، فكان القرويون مستعدين للموت دفاعا عنها وعن عقيدتهم وأراضيهم، حتى أن بعضهم قرر افتدائها بحياته عندما شدوا الوثاق جماعيا حتى لا يضعفوا أو يأخذهم الوهن البشري أمام العدو. ويذهب الفرنسيون الذين حاربوا أهل زواوة بقيادة فاطمة نسومر أنها كانت تظهر في كوكبة من النسوة في لباس أحمر فان، وكانت تحرض الرجال على القتال، رغم أن الفرنسيين لجأوا إلى حرق المداشر (القرى) الجبلية وإتلاف المحاصيل، وحاصروا الطرقات، منعا لوصول النجدة، وشددوا العقاب على من قبضوا عليه. وكانت معركة أيشريزن 24 يونيو، سنة 1857 هي آخر فصل في المقاومة التي برزت فيها فاطمة نسومر، وقد اضطر الحاكم العام، المارشال راندون إلى الخروج بنفسه للإشراف على هذه الحملة. وكانت النتيجة هي إلقاء القبض على فاطمة والقادة الآخرين. ثم هاجر البعض إلى المشرق، أمثال سي الجودي

(الباشا آغا السابق) والحاج عمر زعيم زاوية آيت اسماعيل الرحمانية⁽¹⁾. أما نهاية فاطمة فكانت السجن المؤبد ثم الموت المبكر (سنة 1863) عن حوالي 33 سنة.

(ج) وعندما كان الفرنسيون يحتفلون بانتصارهم على

(1) توفي سي الجودي في فلسطين. أما الحاج عمر فقد توفي في الحجاز، وكان قد أخذ معه ابنة المقاوم المولى ابراهيم وابن الشريف بوبغلة وزوجهما في الحجاز، كما تقول بعض الروايات.

أهالي زاوية بإقامة قداس ديني على قمة جبال جرجرة وبناء برج
الأمبراطور ليكون شوكة في عين السكان هناك، حسب تعبير
الحاكم العام، كان عليهم أيضا أن يواصلوا حربهم ضد شريف
آخر ظهر في ورقلة هذه المرة، في الجنوب الشرقي حيث ترك
آثاره على تقرت وسوف والأغواط والزيان، وتجاوبت معه بنو
ميزاب وتلمسان والجنوب الغربي. وهذا الشريف هو مد بن
عبد الله، وهو اسم اتخذته عدد من قادة الانتفاضات، وهم يرمزون
به إلى اسم الرسول (ﷺ) للتنكر والتمويه على العدو حتى لا
يعرف عن القائد من أي قبيلة هو وحتى تنتفي الأنساب
والانتماءات القبلية ويتكرس الجهد كله في الجهاد ضد العدو.
ولكن الاسم التاريخي للشريف الجديد (شريف ورقلة، كما
أصبح معروفا) هو إبراهيم ابن أبي فارس. وكان أيضا من جنود
الأمير عبد القادر، ثم خالف عنه بعد 1839، فأعطاه الفرنسيون
وظيفة في تلمسان، ولكن لم يلب حاجاتهم ولم يطمثوا إليه
فنصحوه بالحج تخلصا منه، فحج، حوالي 1842، وفي الحجاز
التقى بمؤسس الطريقة السنوسية الشيخ محمد بن علي السنوسي
في جبل أبي قبيس بمكة المكرمة⁽¹⁾. وكان الرجلان من منطقة
واحدة في الجزائر، وبعد فترة تفكير وتكوين توصل الرجلان إلى

(1) هاجر محمد بن علي السنوسي من نواحي مستغانم وكان بالمغرب
عند وقوع الاحتلال الفرنسي للجزائر، فهاجر إلى المشرق مرورا
بجنوب الجزائر فتونس، في وقت كان فيه الفرنسيون ما يزالون
متمركزين في الساحل.

مشروع خلاصته عودتهما إلى المغرب العربي بمساعدة السلطات
العثمانية، فأما السنوسي فيظل في ليبيا لتقديم النصح والدعم
المعنوي وأما إبراهيم ابن أبي فارس فيدخل الجزائر عن طريق
ليبيا ويعلن الجهاد ضد الفرنسيين من ورقلة. وجرت اتصالات
لتسهيل مرور إبراهيم من طرابلس إلى ورقلة، واتصالات أخرى
مع الساخطين على الفرنسيين من أهالي ورقلة ليحسنوا استقبال
إبراهيم. وهكذا وصل إبراهيم إلى ورقلة في حدود 1850. وبعد
أن بث الرسائل إلى الأعيان في مختلف نواحي القطر أعلن الجهاد
باسم (شريف ورقلة)⁽¹⁾.

شملت هذه الانتفاضة مساحة شاسعة ولكنها صحراوية،
قليلة السكان وبعيدة عن المراكز التي استقر فيها العدو بالشمال.
وقد استغرقت حوالي عقد من الزمن (1850-1860)، وكانت
تعنف أو تضعف حسب الإمكانيات وضغوط العدو. فقد كانت
المنطقة خاضعة إداريا إلى قسنطينة التي احتلت سنة 1837،
وأقرب مركز إداري فرنسي لها كانت بسكرة التي احتلت بدورها
سنة 1844 بعد أن كانت بيد الأمير عبد القادر. وكان الاصطدام
الذي حصل بين شريف ورقلة والفرنسيين قد أدى أيضا إلى نصب
الحماية على وادي ميزاب سنة 1853 وإلى احتلال وادي ريغ

(1) هناك دراسات عديدة أشارت إلى حياة إبراهيم (شريف ورقلة) ومن
أواخرها دراسة أني ري (موسوعة الافارقة) ج 12، ورغم فشله في
مشروعه فإن استماتته وتخطيطاته واتساع محيط عملياته تدل على
شخصية قوية وهدف محدد.

ووادي سوف سنة 1854. كما أن جنوب-غرب تونس أو منطقة الجريد لم تبعد عن مسرح النزاع أيضا إذ كلما أحس شريف ورقلة بضغط العدو عليه لجأ إلى الجريد للتداوي أو للراحة والتموين⁽¹⁾. ولكن العامل الجغرافي وقلة المساعدات من السلطات العثمانية، وقدرة الفرنسيين على منع وصول الانتفاضة إلى المدن الشمالية، كل ذلك ساهم في محاصرة الانتفاضة ثم اعتقال الشريف الذي سجن في عنابة إلى وفاته، حوالي 1861.

(د) وقبل انتهاء هذه الانتفاضة كانت هناك أخرى متزامنة معها قريبة منها جدا، وهي انتفاضة الحاج الصادق في الأوراس سنة 1858. وإذا انتفاضة ورقلة تحت تأثير الطريقة السنوسية الوليدة فإن انتفاضة الحاج الصادق كانت تحت تأثير الطريقة الرحمانية إذ كان هو (مقدم) فرع لها في الأوراس، ولا ندري ما علاقة الحاج الصادق بمقاومة الأمير عبد القادر ولكننا نعرف أنه من الذين ساندوا انتفاضة الزعاطشة سنة 1849. ولما كان الأوراس محاطا بجيش العدو من جميع مداخله، فقد سهل عليه إلقاء القبض على الشيخ وتخريب زاويته، وتشريد أتباعه وأبنائه، والزج به في سجن الحراش قرب العاصمة، حيث ظل إلى وفاته، حوالي سنة 1862 بعد مرض عضال جعل ابنه يتدخل لدى السلطات الفرنسية لإطلاق سراحه ليموت بين أهله، ولكنها رفضت ذلك ولم تسلمه إليهم إلا جثة هامدة⁽²⁾.

(1) أنظر هامش (30) عن دور زاوية نقطة عندئذ.

(2) من أحدث الدراسات التي تعرضت لانتفاضة الحاج سي الصادق =

(هـ) وقد شهدت العقود الثلاثة التي تبدأ من سنة 1860 ثلاث انتفاضات بعضها شكل خطرا كبيرا على الوجود الاستعماري. فخلال عقد الستينات حدثت انتفاضة أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الشرقي وهم يمثلون اتحادية (عرشا) كبيرة، أصلها يرجع إلى الشيخ عبد القادر بوسماحة مؤسس طريقة صوفية بالمكان المسمى (الأبيض سيدي الشيخ) أو البيض اليوم، في القرن العاشر الهجري، وهم يمتدون عبر مساحة شاسعة بين الجزائر والمغرب وينقسمون في المصطلح التاريخي إلى شراقة وغرابة. ويهمنا الآن الشراقة منهم. إن أولاد سيدي الشيخ لم يلعبوا دورا بارزا في المقاومة أثناء فترة الأمير عبد القادر، وقد خاطبهم وراسلهم ولكنهم اعتذروا له ببعدهم وفقدهم⁽¹⁾. وبعد الأمير أخذوا يتولون مهام إدارية للفرنسيين في مناطق أخرى بعيدة عن مركزهم مثل ورقلة. ولكنهم كانوا غير مطمئنين للفرنسيين أيضا، فاتهمهم هؤلاء بمساعدة شريف ورقلة، وبلغ التوتر بينهما أشده عندما اعتقل الفرنسيون بعض زعماء أولاد سيدي الشيخ

= أطروحة عبد الحميد زوزو، وهي عن تطور الأوضاع في الأوراس من 1837 إلى 1939، وهي الأطروحة التي حصل بها على الدكتوراه من فرنسا، عام 1992.

(1) وقد أخبر هو أنه فرض عليهم ضرائب بسيطة لفقرهم ولأنهم أصحاب طريقة صوفية، واعفاهم من الخدمة في الجيش، وبذلك لم يعاملهم معاملة للطرقة التجانية التي رفض شيخها، محمد الصغير التجاني، التعاون مع الأمير بدعوى أنه شيخ طريقة وليس محاربا.

وقلصوا من سلطاتهم، كما فعلوا مع القيادات المحلية الأخرى⁽¹⁾ كذلك أخذ الفرنسيون يسعون إلى التوغل في الصحراء ومعرفة طرقها ومسالكها وتجاريتها وقبائلها، ومدى ولاء السكان للقيادات والزوايا المحلية، ونفوذ بعض الطرق الصوفية في السيطرة على رعاياها وجباية حقوق الزيارات منها. بالإضافة إلى قانون 1863 المتعلق بالأرض والذي سنتحدث عنه.

كل ذلك جعل قادة أولاد سيدي الشيخ يعلنون الثورة التي امتدت إلى خارج منطقتهم وشملت مناطق تخضع لطرق صوفية أخرى كالتجانية والدرقاوية. واكتفى الفرنسيون في البداية بمحاصرة الثورة في الجنوب ومنعها من التسرب إلى الشمال حيث المدن والمستوطنون الفرنسيون وحيث الكثافة السكانية. وظهر من زعماء الانتفاضة قادة جمعوا بين السيف والدين أمثال سي الأعلى وسي سليمان، ثم تولى قيادة الانتفاضة سنة 1864 سي حمزة. وعرفت المنطقة معارك وبطولات، مثل معركة عوينات بوبكر (8 أبريل 1864) ولكن الفرنسيين أظهروا قوة فائقة في الانضباط وحدثة السلاح والاستراتيجية. ومع ذلك لم يستطيعوا القضاء على الانتفاضة تماما حتى أن المارشال بيلسييه

(1) ابتداء من الخمسينات من القرن التاسع عشر لجأ الفرنسيون إلى تقليص دور القيادات الأهلية التي تعاونت معهم، تارة بتوزيع الدائرة على أكثر من قائد، وتارة بتخفيض اللقب من الخليفة إلى الباش أمة، وأخرى بتجميع الصلاحيات الإدارية والقانونية إلخ...

الحاكم العام عجز في القضاء عليها فعزلته حكومته⁽¹⁾. وكانت المجاعات والجوائح التي عرفت الجزائر سنوات 1866-1869 قد ضاعفت من بؤس السكان ونقمتهم، وهي جوائح ومجاعات عمت كامل القطر وليست خاصة بمنطقة أولاد سيدي الشيخ، غير أن تأثيرها على سكان الريف والمناطق النائية كان أكثر وقعا.

امتدت انتفاضة أولاد سيدي الشيخ إذن إلى السبعينات، رغم بعض الخلاف الذي وقع في قيادتها ومحاولة الفرنسيين ضرب وحدة العرش (القبيلة) بإغراء بعض أفرادها بالمناصب ونحوها وإشاعة أخبار تضعضع العلاقات مثل الاغتيالات ونسبتها إلى بعض قيادات العرش. وهكذا فإنه عندما وقعت الحرب البروسية-الفرنسية سنة 1870 كانت انتفاضة أولاد سيدي الشيخ ما تزال كالنار في الرماد. وعادت لها الفرصة عندما ضعف الجيش الفرنسي في أوروبا، وحدثت انتفاضة الشيخ محمد الحداد والزعيم محمد المقراني سنة 1871، وحاول محي الدين ابن الأمير عبد القادر تثوير الجزائريين بدخوله الجزائر من جهة تونس، في نفس العام⁽²⁾.

(1) نال لقب المارشال بعد مشاركته في حرب الفرم : 1853-1856، ولقب (دوق دومالكوف). وكان خلال الأربعينات هو المسؤول المباشر على اختناق حوالي ألف شخص في غار الظهرة - كما أشرنا- وكان عندئذ تحت إمرة بوجو.

(2) إن تدخل الابن الثاني للأمير عبد القادر، وهو محي الدين، ما يزال غير مدروس وهو يذكر كهامش للأحداث التي جرت خلال السبعينات، والمعلومات المتوفرة لدينا حتى الآن هي أنه قدم إلى

(و) ومن بين الانتفاضات تلك التي قادها الحاج محمد المقراني عسكريا والشيخ محمد الحداد روحيا وتسمى ثورة 1871، وأهمية هذه الانتفاضة ترجع إلى توقيتها وموقعها وعنفها. فقد حدثت بعيد الإعلان عن ميلاد الجمهورية الفرنسية الثالثة التي منحت الجنسية الفرنسية ليهود الجزائر وحققت للمستوطنين الفرنسيين مطالبهم المتعلقة بالاندماج والتمثيل النيابي واستغلال الأهالي الجزائريين في المزارع والمشاريع الاستعمارية دون تدخل سلطات باريس. أما الموقع فهو المنطقة الواقعة بين منطقة الزواوة وقسنطينة والحضنة، وهي منطقة آهلة بالسكان وفيها مدن عديدة، وفيها أيضا مستوطنات فرنسية كثيرة. وأما عن العنف فقد كان من الجانبين، تولي الانتفاضة محمد المقراني ثم أخوه أحمد، وكلاهما محارب ماهر وفارس مغوار، كما تولاهما دينيا الشيخ محمد الحداد وابنه عبد العزيز (سي عزيز)، وكلاهما من الطريقة الرحمانية العتيدة في المنطقة، وكانت دعوة الجهاد التي أطلقها الشيخ الحداد في الأسواق قد

= تونس كسائح، ثم توجه إلى غرب وجنوب تونس، حيث الطريقة الرحمانية والقادرية، ودخل الجزائر من نقرين ثم دخل تبسة، وكان من هناك زعماء البلاد وأعلن الجهاد. وتذكر بعض المصادر الفرنسية أنه هزم في (يوكس) بجبال تبسة، ثم رجع إلى المشرق في ظروف غامضة، وأكثر من ذلك غموضا موقف والده منه إذ أشيع عندئذ أنه تبرا منه وبقي لا يكلمه فترة. ومحي الدين شاعر قوي، وقد حصل على رتب عسكرية عالية في الجيش العثماني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني وتوفي في بيروت.

وجدت آذانا صاغية وقلوبا تنبض بحب الدين والأرض، فاندفع الآلاف الذين قدرهم البعض بنصف المليون في البداية، حاملين السلاح. كما استخدم الفرنسيون العنف أيضا في "قمع" الانتفاضة، وذلك بالسماح للمستوطنين بإقامة محاكمهم ومليشياتهم الخاصة، وشرطتهم أيضا. كما اتبع الفرنسيون طريقة بوجو القديمة - الأرض المحروقة - فطاردوا السكان ودمروا القرى، وأتلفوا المحاصيل، وفرضوا ضرائب ثقيلة سموها ضرائب حرب، وأقاموا المحاكم الجزيرية الخاصة، وصادروا أراضي الثائرين، ونحو ذلك من الإجراءات الانتقامية.

ومن نتائج انتفاضة 1871 استشهاد المقراني، ومحاكمة أخيه أحمد بومزراق وسي عزيز الحداد،⁽¹⁾ وسجن الشيخ الحداد في قسنطينة حيث توفي. ولكن أبرز نتائج هذه الانتفاضة هو إصدار مجموعة من الإجراءات والقوانين الجزيرية ضد الجزائريين، أصبحت تعرف تاريخيا باسم (قانون الأهالي)، وكذلك محاولة فرنسا تمييز منطقة الثورة عن بقية الجزائر باتباع سياسة تعرف (بالسياسة البربرية أو القبائلية) وهي تقوم على أن

(1) قبض الفرنسيون على بومزراق المقراني وجماعة من أتباعه بين وادي سوف وورقلة بعد أن ضلوا طريقهم إلى الجريد (تونس) حيث كانوا ينوون الالتحاق بنقطة حيث الزاوية الرحمانية، وقد هاجر عدد آخر من المقرانيين وأتباعهم إلى تونس مباشرة، وكان الأمير عبد القادر كثير التدخل لدى السلطات التونسية لكي تقدم المعونة للمقرانيين الهاربين إليها.

منطقة بلاد القبائل بالذات ظلت معزولة وصعبة المسالك، ومن ثمة فإن الإسلام لم يتغلغل فيها، فهي قابلة للتنصير والثقافة والعادات الفرنسية أكثر من غيرها من المناطق. وهكذا أطلقوا فيها يد الكنيسة بالتبشير ويد الحكام بإلغاء العادات والتقاليد الإسلامية وتعويضها بالأعراف والقوانين الفرنسية. ومن النتائج أيضا هجرة آل المقراني وأنصارهم إلى تونس وإلى الشام هروبا من الاضطهاد، ومنها جلب الكثير من سكان الألزاس واللورين إلى الجزائر بعد أن استولت ألمانيا على المنطقتين.

(ز) أما الانتفاضة الأخرى التي حدثت خلال الثمانينات فهي التي قام بها الشيخ بوعمامة والتي حدثت في سنة 1881 في منطقة أولاد سيدي الشيخ أيضا. وتعود أسبابها إلى عاملين هامين: الأول تغيير سياسة فرنسا نحو القيادات الأهلية حين أخذت تقلل من أهميتها وتنتزع منها صلاحياتها القديمة، والثاني توغل الفرنسيين في اتجاه الصحراء مما جعلهم يصطدمون بمناطق ما تزال إلى ذلك الحين بعيدة عن نفوذهم المباشر. ولم يكن أولاد سيدي الشيخ بعيدين عن مسرح الأحداث من قبل ولكن نفوذهم كان قويا وكانت لهم اليد العليا على مساحات شاسعة تمتد من البيض غربا إلى ورقلة شرقا، وقد كان منهم الخلفاء والأغوات تحت مظلة الفرنسيين. ولكن التغير الذي ذكرناه جعلهم يفقدون أهميتهم ويشعرون بتقليص نفوذهم السياسي والاقتصادي. وأولاد سيدي الشيخ قبيلة كبيرة من جهة وطريقة صوفية عديدة من جهة أخرى فهم يجمعون بين الدنيا

والدين، ومنهم الحاكم وشيخ الطريقة. وهم أصلا ينتسبون إلى الخليفة أبي بكر الصديق، وأما أصل طريقتهم فيرجع إلى الشاذلية التي أصبحت عندهم تسمى (الشيخية)⁽¹⁾ ومؤسسها هو جدهم الشيخ عبد القادر بوسماحة الذي سبق ذكره.

وقد تزامنت ثورة بوعمامة مع عدة أحداث خارجية مما جعلها تكتسب أهمية خاصة. من ذلك احتلال فرنسا لتونس ووقوع ثورة المهدي في السودان ونشاط الطريقة السنوسية. أما احتلال تونس فقد جرى خلال مايو من هذه السنة (1881)، وكان لتحريك الجنود الفرنسيين في الجزائر أثره النفسي على السكان الذين اعتقدوا أن الفرصة سانحة لضرب العدو، ولمساعدة الرافضين للاحتلال من التونسيين. ولذلك فإننا نلاحظ أنه رغم حدوث الثورة في أولاد سيدي الشيخ غربا فإن صداها قد ترددت في شرق البلاد وبالذات قرب الحدود التونسية. وأما ثورة المهدي السوداني فقد حدثت في نفس السنة وظهر من الأبحاث التي أجراها أحد الخبراء الفرنسيين أن الثورتين كانتا في تجاوب مع حركة الجامعة الإسلامية الشاملة⁽²⁾. وكانت بين الطريقة الميرغنية في السودان والطريقة السنوسية التي رأسها الشيخ

(1) عن الطرق الصوفية وأصولها أنظر لويس رين (مرابطون وإخوان) الجزائر، 1886، وكذلك الدراسة المفصلة التي قام بها ديبون وكوبولاني (الطرق الدينية الإسلامية) الجزائر، 1897.

(2) أنظر ما كتبه بيير بوايه حول العلاقة بين ثورتني بوعمامة والمهدي السوداني.

محمد بن علي السنوسي، علاقات وطيدة ترجع إلى أيام إقامة زعيم الطريقتين معا في مكة وتبنيهما نفس البرنامج الإصلاحي تقريبا. ومن ثمة ارتبطت ثورة بوعمامة في الجزائر بالأنشطة الدينية والسياسية للسنوسية في ليبيا وشرق الجزائر وجنوبها والسودان الغربي ابتداء من تشاد.

إن ثورة بوعمامة جاءت في وقت ادعى فيه بعض الباحثين أن الشعب الجزائري قد "تعب" من الثورات والمقاومة الفاشلة. حقيقة أن صداها في الشمال حيث الكثافة السكانية كان قليلا، ولكن الحوليات الاستعمارية وسياسة فرنسا نحو الجنوب ونحو غرب إفريقيا وجنوب الصحراء، قد تعرقلت. وكان على السلطات الاستعمارية في كل من الجزائر والسينغال أن تنسق الجهود للقضاء على ما أسموه بالخطر الإسلامي القادم من الشرق عن طريق السنوسية والدعم العثماني من جهة والنابغ من الطرق الصوفية النشطة سياسيا مثل الطريقة الشيخية من جهة أخرى. ومن الملفت للنظر أنه بينما كانت الطريقة التجانية تكافح الاستعمار الفرنسي في غرب إفريقيا، فإنها كانت تتعاون مع الفرنسيين عند محاربتهم لبوعمامة وتوغلهم نحو منطقة الهقار وغدامس والنيجر.

ولم تكن نهاية ثورة بوعمامة مثل نهاية الثورات الأخرى كإلقاء القبض على قائدها أو قتله، وإنما انتهت تدريجيا نتيجة لانساع الصحراء وتعدد مجالات العمليات، كما أن بوعمامة كان يلجأ إلى داخل المغرب أحيانا عندما يضغط عليه العدو، كما كان

يفعل الأمير عبد القادر. وقد جرت مفاوضات عديدة بينه وبين الفرنسيين على استسلامه آمنا، وظلت المفاوضات مستمرة إلى وفاته أوائل القرن العشرين. ولكن فعالية انتفاضه قد انتهت سنة 1883، ولم يبق بعد ذلك إلا أصدائها⁽¹⁾.

وكان من نتيجة ثورة بوعمامة أيضا إلغاء الحماية على بلاد ميزاب وضمها إلى الإدارة الفرنسية، وكانت بلاد ميزاب محمية فرنسية منذ 1853 كما سبقت الإشارة، إذ كانت فرنسا تعترف لها بتسيير شؤونها الداخلية، وبتقاليدها وممارسة نشاط اقتصادها محليا وفي المدن الشمالية.

وهكذا لم تحدث بين 1881-1913 إلا انتفاضات محلية لا تكاد تهدد النظام الاستعماري ولا يكاد المواطنون يسمعون بها ولا تدوم إلا قليلا. مثل ثورة واحة العمري 1876، وثورة الأوراس 1879، وثورة عين التركي 1901، وثورة عين بسام 1906 الخ⁽²⁾. والمعروف أن الإدارة الاستعمارية قد تقوت بالمستوطنين وبقانون الأهالي وكانت قادرة على التعتيم الإعلامي

(1) سلطت بعض الأضواء على حياة بوعمامة بتصويرها في فيلم سينمائي صرفت عليه أموال طائلة ووثق توثيقا طيبا، ولكن حجم ثورته ودوره السياسي والديني ما يزالان في حاجة إلى دراسات علمية هادئة.

(2) عن الثورتين الأوليين أنظر أطروحة عبد الحميد زوزو عن الأوراس، هامش 36 من هذه الدراسة. وأما عن الثورتين الأخيرتين فانظر كتابنا (الحركة الوطنية) ج2، ط4.

وتشويه الأخبار والقادة. فقد كانت عبارات المنافقين (بالقاف المعقوفة- أي المتمردين أو الخلرجين على القانون) ومثلها (الفلاقة)، هي التي تطلق على الثوار، وأما الحركات الثورية فقد كانت توصف بأنها شيطنة وعصيان، وفتنة، ونحو ذلك.

الحكم العسكري والتغيير الإداري

كان من المنتظر أن يحدث تغيير جذري في الإدارة، تبعا للتغيير في السياسة العامة والسيادة ولكن التغيير الإداري لم يحدث دفعة واحدة، وكان في كثير من الأحيان تابعا لما يجري في فرنسا نفسها من تقلبات في السلطة (ملكية، جمهورية، امبراطورية)، أو تابعا للمقاومة في الجزائر نفسها. ولكن الملاحظ أن فترة 1830 - 1870 كانت فترة تجارب إدارية في الجزائر، ولم يستقر الوضع الإداري على نمط معين إلا بعد حرب 1870 من جهة وثورة 1871 من جهة أخرى أو منذ عهد الجمهورية الثالثة.

كان النظام العسكري هو الذي ميز فترة 1830 - 1870. فباستثناء سنتين (1858 - 1860) كانت الجزائر خلالها تابعة لوزير الحرب في فرنسا وكان الحاكم العام الفرنسي دائما برتبة عسكرية عالية، ومقره مدينة الجزائر، ويساعده حكام عسكريون في الأقاليم الثلاثة: الغرب (وهران) والشرق (قسنطينة) والوسط (العاصمة). والحاكم العام مسئول أمام وزير الحرب⁽¹⁾ (الدفاع)

(1) بعد ثورة 1848 في فرنسا ألحقت مصالح التعليم والعدالة وغيرهما =

في الحكومة الفرنسية. وهكذا كانت شؤون الجزائر كلها تابعة لوزارة الحربية. وداخل الحكومة العامة بالجزائر (تسمى أحيانا الولاية العامة) عدة إدارات تتوزع الصلاحيات والمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والتعليمية، ومنها إدارة الشؤون الأهلية التي تتولى شؤون المسلمين (الجزائريين). ومن ثمة نلاحظ أن مصالح الجزائريين كانت جزءا فقط من اهتمامات الحكومة العامة، وهي مصالح كان يشرف عليها أيضا قادة عسكريون مركزيون.

وكانت الإدارة العسكرية المركزية تشرف على مجموع النظام الإداري المطبق في أنحاء القطر. وقد عوض الفرنسيون البلديات التي وجدوها في المدن الرئيسية بإدارة مختلطة تتألف منهم ومن بعض أعيان الجزائر، مثل ما وقع في العاصمة في المرحلة الأولى وقسنطينة بعد احتلالها، ولكن النمط الإداري الذي طبقه الفرنسيون في كل المناطق المحتلة هو نمط (المكتب العربي). وهو عبارة عن بلدية عسكرية فرنسية. فريش المكتب ضابط برتبة عقيد، ومعه أعوان فرنسيون وجزائريون يسيرون شؤون الأمن والقضاء ويطبقون الأحكام والقوانين الصادرة من

بالوزارات المعنية في الحكومة الفرنسية فيما يخص الأوروبيين فقط في الجزائر، وتسمى هذه السياسة بـ"سياسة الاندماج الإداري"، وكان الأوروبيون في الجزائر يطالبون بالدمج الكلي مع منحهم صلاحيات ذاتية في الميزانية ونحوها إلى أن حصلوا على مطلبهم حوالي سنة 1900، كما ستري.

الإدارة المركزية. والمكتب العربي هو الذي يسير الأمور محليا وهو الذي يعين ويعزل الموظفين الجزائريين ويقترح الحلول على السلطات الأعلى منه. والموظفون الجزائريون الذين تعينهم هم زعماء القبائل، ورجال الدين، والقضاة الخ. ومن الملاحظ أن العلاقة بين هؤلاء الموظفين وسلطات المكاتب العربية العسكرية كانت علاقة مصالح متبادلة في أول الأمر، فكان الموظف (الأهلي) - كما كان يسمى - قوي النفوذ كثير الثروات، ولكن عندما تقوت السلطة الفرنسية وانتهت المقاومة المسلحة، ولم تعد هناك حاجة إلى دور القادة الأهليين، انتزعت منهم صلاحيات كثيرة وتقلص نفوذهم، وأدمجت اختصاصاتهم في البلديات أو استغنى عن خدماتهم.

بعد ثورة 1848 في فرنسا حيث انتصبت الجمهورية مكان الملكية، حدث تغيير إداري هام في الجزائر. فالحكم ظل عسكريا على العموم، ولكن الدستور الجديد نص على أن الجزائر جزء من فرنسا، وأنها تتألف من ثلاث مقاطعات فرنسية، ونص النظام الجديد كذلك على إعطاء الطابع "المدني" لأبرز المدن حيث تتمركز الجالية الأوروبية المتنامية.

وقد أخذت هذه الظاهرة تنتشر بإلحاح من زعماء الجالية الأوروبية لينتمعوا بما يتمتع به الفرنسيون الآخرون في فرنسا، من بلديات ومجالس ونيابات في الجزائر وفي فرنسا (البرلمان)، الخ. وقد حصلوا على مطالبهم بالتدرج فأنشئ مجلس لدى الحاكم العام وأنشئت مجالس ولائية ومجالس بلدية، بينما ظل

حال الجزائريين كما كان، أي تابعين لإدارة المكاتب العربية العسكرية المعززة بقيادة القبائل محليا. وفي عهد الإمبراطورية (1852-1870) حدثت عدة تغييرات إدارية، ولكنها لم تنزع الطابع العسكري الذي ذكرناه، ومن ذلك تعيين وزير للجزائر والمستعمرات وإلغاء منصب الحاكم العام لفترة دامت سنتين فقط، كما أشرنا، ثم رجع بعدها الحكم العسكري كما كان، بل أقوى مما كان وقد زار الإمبراطور نابليون الجزائر مرتين 1860 و1865، وعلى أثر كل زيارة صدرت تعليمات وقوانين تخص الجزائريين. ففي سنة 1863 صدر مرسوم⁽¹⁾ يثبت حق الجزائريين التقليدي في الأرض المشاعة بين أفراد العرش (القبيلة) الواحد، على أن تقسم الأرض بعد ذلك على الأفراد وتملك لهم، وتنشأ على الأرض العروشية دواوير تتحول هي ذاتها إلى بلديات في مستقبل الأيام، وقد تواصل العمل بهذا المرسوم خلال العهد الإمبراطوري ثم أسرعت الجمهورية الثالثة في إنجازه دون التقيد بنصوصه، كما ألغت النظام العسكري (سنة 1871) وتبنت النظام المدني الذي يقوم أساسا على المجالس البلدية المدنية وليس على المكاتب العربية العسكرية.

أما ما صدر بعد زيارة نابليون الثانية للجزائر فهو مرسوم آخر ينص على تخيير الجزائريين بين حالة المواطنة الفرنسية مع

(1) يسمى قانون الأرض، وكان في ظاهره جيدا، ولكن عواقبه كانت وخيمة إذ أدى إلى خروج الأرض من يد أصحابها وتفتت الأسرة والقبيلة وبالتالي تفتت المجتمع الجزائري، أنظر لاحقا.

الحقوق السياسية والمدنية وحالة الرعية مع الحرمان من الحقوق المذكورة، على أن يكونوا فرنسيين في كلتا الحالتين. والفرق بين الحالتين هو التمسك بالأحوال الشخصية الإسلامية أو التخلي عنها. فمن تمسك بها يظل رعية، ومن تخلى عنها يصبح مواطناً. وقد اختار الجزائريون التمسك بأحوالهم الشخصية مع الحرمان من الحقوق، ما عدا أفراداً نادريين⁽¹⁾، كما سنرى.

والمجالس المستحدثة في عهد الجمهورية الثالثة، كانت غير متوازية. فقد اختلفت في التسمية، فهي بلديات ذات صلاحيات كاملة حيث يكثر الأوروبيون ويقل عدد المسلمين وهي بلديات مختلطة حيث يقل عدد الأوروبيين ويكثر عدد المسلمين، كما اختلفت من حيث القيمة والمسؤولية. فالبلديات الأولى كانت نسخة من بلديات فرنسا، رئيسها منتخب من الأوروبيين فقط، ومجلسها منتخب أيضاً، والأعضاء الجزائريون فيها معينون تعييناً وفي درجة مستشارين فقط. أما من حيث الوظيفة والفاعلية فالبلديات كاملة الصلاحيات مسؤولة على الميزانية وعلى تطبيق القوانين وجباية الضرائب والتعليم والصحة

(1) خلال الستينات صدرت عن نابليون الثالث رسالة إلى ممثليه في الجزائر يقول لهم إنه امبراطور العرب كما هو امبراطور الفرنسيين وأن الجزائر (مملكة عربية)، وقد فهم المعاصرون أنه يعني التمهيد لإعادة الأمير عبد القادر نائباً عنه في الجزائر كشأن محمد علي باشا في مصر مع السلطان العثماني، فشن الأوروبيون في الجزائر والكتيبة والحاكم العام حملة منسقة ضد مشروع المملكة العربية المذكورة إلى سقوط نابليون سنة 1870.

ونحو ذلك. أما الصنف الثاني وهو البلديات المختلطة فيسيره "حكام" إداريون فرنسيون مسؤولون أمام الحاكم الإقليمي. وهم أحرار في تصرفاتهم بالنسبة للمسلمين، يجبون منهم الضرائب ويفرضون عليهم الغرامات وينفونهم أو يسجنونهم متى شاؤوا. وقد غدا اسم "بلدية مختلطة" في الجزائر علامة على التعسف والاستبداد والأحكام الاستثنائية. ودام العمل بهذا النظام تقريباً إلى عشية ثورة نوفمبر 1954.

وبالإضافة إلى النظام البلدي، هناك مجالس أخرى على مستوى الولايات (الأقاليم) ومجالس على مستوى الإدارة العليا، بل هناك مجلس كاد أن يكون في مستوى برلمان محلي. أما المجالس الولائية فكانت تضم غالباً الأوروبيين المنتخبين والمسلمين المعيّنين في درجة مستشارين فقط. وهي ثلاثة مجالس تبعا للتقسيم الجغرافي والإقليمي للبلاد. وهناك المجلس الأعلى للحكومة، وهو مجلس مضيق يضم عناصر سامية مختصة لمساعدة الحاكم العام على تسيير شؤون البلاد. وفيه عدد من الجزائريين المعيّنين كمستشارين أيضاً لذر الرماد في العيون. وتحت إلحاح المستوطنين في جعل القوانين في الجزائر هي نفسها القوانين المطبقة في فرنسا حصلوا سنة 1898 على نوع من الاستقلال المالي في تسيير شؤونهم ومشاريعهم الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. ولتنفيذ ذلك أنشئ (مجلس النواب الماليين) الذي يتكون أيضاً من أوروبيين منتخبين وجزائريين معينين، مهمته مناقشة الميزانية قبل أن تقدم إلى

الحاكم العام الذي يحولها بدوره مع اقتراحاته إلى مجلس الحكومة والبرلمان الفرنسي للمصادقة عليها.

وقبل أن ننهي الحديث عن التحولات الإدارية نذكر نقطتين، الأولى أن العهد المدني (عهد الجمهورية الثالثة) جعل الحاكم العام أيضا شخصية مدنية، وهو المسؤول أمام وزير الداخلية في الحكومة الفرنسية وليس أمام وزير الحربية كما كان الحال سابقا. النقطة الثانية هي أن الأوروبيين كانوا ينتخبون نوابهم أيضا إلى البرلمان الفرنسي، وبالتعبير الصريح فإن الأوروبيين في الجزائر كانت لهم نفس الحقوق التي للمواطن الفرنسي في (الميتروبول) أو عاصمة بلاده، ولكن هناك نقطة ثالثة نريد التعرض إليها، وهي أن يهود الجزائر الذين كانوا يعاملون معاملة (الأهالي) المسلمين، أي رعايا فرنسيين وليسوا مواطنين، أصبحوا بحكم قرار 1871 الذي أصدره وزير الداخلية الفرنسي اليهودي كريمةو، مواطنين فرنسيين لهم نفس الحقوق والواجبات التي للأوروبيين، فرنسيين وغيرهم، ومن ثمة ارتفع شأنهم الاجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى رفعة شأنهم الاقتصادي، وهذا الوضع الجديد الذي أصبحوا عليه وسط الأوروبيين هو الذي ارتبط بالأحداث المضادة لليهود أواخر القرن والتي بلغت ذروتها في المشادات والمظاهرات وظهور الصحافة المضادة للسامية، سيما في عهد (ريغس) الذي كان رئيسا لبلدية الجزائر (العاصمة) (1).

(1) عن هذه النقطة (معاداة السامية) ومعاملة الأوروبيين للإنسان الأهلي

وسواء أكان النظام عسكريا أم مدنيا، معتمدا على القيادات الأهلية والمكاتب العربية أو على الحكم المباشر بواسطة البلديات المختلطة والمتصرفين العسكريين في جنوب البلاد، فالذي لا يتخلف في هذه القاعدة هو أنه نظام عنصري قائم على التمييز بين الأهلي والأوروبي، بين المستعمر والمستعمر، وأنه نظام استبدادي لا مجال فيه للحرية والانتخاب وتقرير المصير بالنسبة للجزائريين. وإذا كان هناك من يرى أن عهد الحكم العسكري كان أشد وطأة على الأهالي، باعتباره حكما استبداديا بواسطة قيادات أهلية متعفنة، فإن هناك من يرى أيضا أن النظام المدني كان أقسى أنواع الاستعمار لأنه كان حكما مباشرا واستيطانيا جعل التسلط والمحافظة على الأمن والخوف من الإنسان الأهلي هو شغله الشاغل، حتى أنه سن مجموعة من القوانين الإستثنائية أصبحت تعرف بـ (كود دو لاندجينا- قانون الأهالي)، مثل المسؤولية الجماعية، وعدم التثقل إلا برخصة.

النظام القضائي

ولم يسلم القضاء الإسلامي بدوره من تدخل السلطة الفرنسية تدخلًا يلغى في النهاية كل مفعول له تقريبا. وكان تدخلها فيه على مراحل. في البداية تركت القضاء المسلمين

أنظر دراسة إيمانويل سيفان (الاستعمار والثقافة الشعبية في الجزائر) والتي ترجمناها ونشرت في حلقات في جريدة (السلام) تم نشرتها ضمن كتابنا (أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر) ج 4.

يتصرفون في كل القضايا والأحكام ماداموا ملتزمين بالتوجه الرسمي المرسوم لهم عند التوظيف. وكان ذلك خلال العشرية الأولى من الإحتلال. ومنذ 1841 انتزع الحكم في الجنايات والجنح من أيدي القضاة المسلمين وحول إلى قضاة المحاكم الفرنسية، وذلك باستئناف المتقاضين عندها إذا أرادوا. وحدث سنة 1854 تنظيم جديد للقضاء، فأعيد تشكيل (المجلس الشرعي) فأصبح هيئة استئنافية، كما استحدث (المجلس الشرعي الأعلى) في العاصمة فقط، وكان يضم عددا من رجال القضاء والفتوى، ومهمته الإشراف على أحكام المجالس الشرعية الأخرى وتوحيد القوانين الشرعية⁽¹⁾.

ولم يدم ذلك طويلا، فقد تراجع الفرنسيون عن موقفهم تحت ضغط الأوروبيين الذين كانوا يهتمون القضاة المسلمين بالاستقلالية والتهاون والتساهل حماية لمواطنيهم. فصدر قرار سنة 1859 الغى تنظيمات 1854 وأعاد الأمور إلى ما كانت عليه من قبل. وقد أكد ذلك قرار 1866 أيضا الذي جعل المتقاضين المسلمين يتقاضون أمام قاضي الصلح (الفرنسي) وأصبحت مهمة القاضي المسلم تتمثل في تنفيذ الأحكام الصادرة عن قاضي

(1) أفضل دراسة حتى الآن عن العلاقة بين القضاة والإدارة الاستعمارية هي تلك التي نشرها آلان كريستلو بعنوان (المحاكم الشرعية الإسلامية والسلطة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر)، برنستون 1985. انظر كذلك ما كتبه أحمد توفيق المدني عن السلطة القضائية خلال العهد الاستعماري في (كتاب الجزائر)، ط 2، مرجع سابق.

الصلح، ثم أنشئ (المجلس الأعلى للشرع الإسلامي) وكان يضم خمسة من كبار العلماء، ومهمة هذا المجلس استشارية فقط لدى دوائر الاستئناف الفرنسية. ولكن هذا المجلس ألغى أيضا في عهد الجمهورية الثالثة (1875). وخلال عهد هذه الجمهورية ألغى أيضا (1873) حق القضاة المسلمين في النظر في قضايا الاستحقاق والملكية. وقد أصبح قاضي الصلح بناء على قرار (1889) هو الذي يصدر الأحكام في قضايا المسلمين. ولم يحل آخر القرن (1892) حتى صدر قرار جديد يجرّد القضاة المسلمين من كل صلاحية عدا الأحوال الشخصية، كالزواج والطلاق والتركات، وحتى هذه لم تبق على إطلاقها، فإذا اختلف المتخاصمون في المستحق من التركات فيما زاد على الـ 500 فرنك أو تدخلت بيت المال في موضوع التركات فإن القضية تحول على القضاة الفرنسيين وتخرج من اختصاص القضاة المسلمين.

ومن أعرب ما عرف تطور القضاء الإسلامي في هذا العهد أن الفرنسيين ألغوا وحدة القضاء بين الجزائريين فجعلوه على أربعة أنواع: القضاء الغالب في المناطق المسماة مدنية، والقضاء في بلاد القبائل الذي احتكم فيه للمعرف والجماعة فترة ثم للقضاء الفرنسي، والقضاء في منطقة ميزاب حيث يحتكم إلى المذهب الأباضي، ثم القضاء في المناطق الجنوبية الخاضعة للحكم العسكري.

أما القضاء الفرنسي فقد اتبع نشأة النظام والإدارة الفرنسية

ملكية الأرض والاستيطان

تنقسم الملكية غداة الاحتلال إلى : ملكية الدولة، و ملكية العرش (القبيلة)، و ملكية دينية، و ملكية خاصة. وهذا التقسيم يصدق على كل أنواع التملك من أرض وعقار وبضائع وأشياء أخرى. ولكن أغلب الأملاك العقارية كانت في المدن وأغلب الأملاك الأرضية كانت في الريف.

ومنذ الاحتلال اعتبرت الدولة الفرنسية نفسها هي وريثة الدولة الجزائرية العثمانية فاستولت بذلك على كل ما كان ملكا للدولة الغاربة من أراض وعقارات وعملات، بما في ذلك الخزينة الرسمية والغابات، والسفن والثكنات العسكرية. وأضافت إلى ذلك أملاك أصحاب السلطة والنفوذ في الدولة كالبليات، والوزراء والضباط والموظفين السامين سيما بعد أن حكمت السلطة الفرنسية نفسها بترحيل أرباب الدولة الغاربة أو نفيهم إلى إزمير والإسكندرية، أو إلى أوروبا كما فعلت مع الداي حسين باشا وحاشيته. وقد أطلقت السلطة الفرنسية على أملاك الدولة اسم (الدومين). وكان (الدومين) فاتحاه دائما لا يتوقف عن الاستزادة، سيما في المراحل الأولى من الاحتلال أو عند حدوث الثورات. فإذا صادرت أراضي الثائرين وأملاك الخواص المتغيبين، فإنها تنتقل تلقائيا إلى أيدي الدومين. ومن أكبر عمليات الضم هذه ضم أملاك الأوقاف الإسلامية كلها إلى الدومين أيضا، بدعوى أن الإسلام دين ودولة وأن الدولة (الفرنسية) هي التي لها حق صيانة وتسيير شؤون الوقف أيضا.

منذ البداية. فأنشئت المحاكم الابتدائية والجنائية والتجارية والعرفية والاستئنافية وقضاء الصلح. وقد نشأت المحاكم حيث الكثافات السكانية وتعددت أنواعها وأسمائها حسب الدوائر والمناطق. مثلا هناك محكمة واحدة استئنافية مقرها العاصمة، وأربع محاكم جنائية في المدن الكبرى، ونفس العدد بالنسبة للمحاكم التجارية، إضافة إلى عدد أكبر من المحاكم الابتدائية وقضاء الصلح، ولكن يلاحظ أن المحاكم الجنائية كانت خاصة بالأوروبيين أما المسلمون فمحاكمهم تسمى بمحاكم الجرائم، وذلك طبقا لقانون الأهالي المعروف. ومن الفروق أيضا أن المحاكم التجارية كانت خاصة بالأوروبيين، أما بقية المحاكم فيحتكم إليها الأوروبيون والمسلمون⁽¹⁾، كما أشرنا.

والخلاصة فإن القضاء الفرنسي قد زعزع مكانة القضاء الإسلامي الذي لم يبق له إلا الأحوال الشخصية مع شروط، ولذلك كانت ردود فعل الجهاز القضائي الإسلامي سببا من أسباب التوتر الدائم في العلاقات بين الجزائريين والفرنسيين، سيما إذا عرفنا أن القضاة ومن في حكمهم كالعدول، كانوا يمثلون الفئة المتعلمة الموظفة لدى الإدارة الفرنسية والمتصلة مباشرة بالمواطنين.

(1) انظر الملتقى (كتاب الجزائر)، مرجع سابق.

تحت غطاء أن القائمين على الوقف كانوا مهملين له وكانوا يأخذون منه دون أن يردوا إليه. أما أملاك العروش فقد استمر النزاع بشأنها إلى سنة 1863. فقد كانت تعتبر ملكا مشاعا لأفراد العرش (العشيرة)، وليس حيازة العرش لها إلا حيازة تقليدية غير موثقة، ومن ثمة كانت الأراضي عرضة للانتزاع من قبل السلطة الفرنسية بدعوى عدم وجود وثيقة للملكية، ولكن قانون 1863 وضع حدا لذلك وثبت الأعراش على أملاكها التقليدية، كما ذكرنا، دون الحاجة إلى الاستظهار بالوثائق. ولكن القانون فتح الباب أمام تقسيم الأرض العامة على الأفراد وخصوصتها، ومن ثمة جعلها صالحة للتداول بالبيع والشراء، وتحويل العرش كله إلى بلديات.

لقد أخذت السلطة الفرنسية تتصرف في أملاك الدولة تصرفا مطلقا، ثم أضافت إلى ذلك تصرفها في الأملاك المحتجزة والمصادرة سواء للأفراد أو الأعراش، بالإضافة إلى تصرفها في الأراضي والعقارات المضمومة ضما مثل أملاك الأوقاف. وبذلك كان للسلطة الفرنسية موارد ضخمة تعرضها على الأوروبيين الراغبين في الإقامة بالجزائر. وكان هؤلاء الأوروبيون في البداية يجهلون إمكانات الجزائر الفلاحية والعقارية. وكان عددهم قليلا في أول الأمر، رغم دخول بعضهم في مغامرات ومضاربات عن طريق اليهود للحصول على الأملاك بمدينة الجزائر، ولكن منذ أن أخذت الدولة الفرنسية نفسها تشجع على الهجرة والاستيطان بتوجيه النداءات إلى مواطني أوروبا عموما

ترغيبا لهم في التوجه إلى الجزائر بدل التوجه إلى أمريكا، أخذت أفواج المهاجرين تتوالى على الجزائر، من فرنسيين وإسبان وإيطاليين وألمان وسويسريين ومالطيين إلخ. وكان عدد الفرنسيين يقل أحيانا أو يتساوى مع عدد الأوروبيين الآخرين، وقلما ارتفع عليه. ومن الملاحظ أن معظم المهاجرين كانوا من الفقراء والبطالين والمغضوب عليهم وغير الخبراء بشؤون الفلاحة. وكان أغلبهم من شواطئ البحر الأبيض المتوسط الجنوبية. ومنذ ثورة 1848 في فرنسا نفت الحكومة الفرنسية (الجمهورية الثانية) أعدادا من المعارضين السياسيين لها وأصحاب الخبرة إلى الجزائر للتخلص منهم وتشغيلهم في شؤون الجزائر كمهاجرين.

ونلاحظ أن هناك هجرة متعاكسة، فبينما كان الأوروبيون يفدون إلى الجزائر أفواجا كان الجزائريون يهاجرون من مدنها، ولا سيما العاصمة، أفواجا أفواجا أيضا. إن مدينة الجزائر فقدت أكثر من ثلثي سكانها بعد عشر سنوات من الاحتلال. وكذلك الحال بالنسبة لوهران وبجاية وعنابة وتلمسان ومستغانم والمدينة. وهجرة الجزائريين كانت إما داخلية هروبا من الاحتلال وبطش الجنود حيث كانت مقاومة الأمير عبد القادر تعطى الأمل بطرد العدو والعودة إلى المنازل والديار بعد ذلك، وإما كانت هجرة خارجية وذلك بالتوجه نحو المغرب وتونس والإسكندرية واسطنبول وبلاد الشام والحجاز. وما نلاحظه على المهاجرين الجزائريين في هذه الأثناء هو أنهم كانوا الفئة الموسرة والمثقفة

في أغلب الأحيان. وبذلك خسرت البلاد بهم ثروتها الاقتصادية والعلمية⁽¹⁾.

وجد الأوروبيون التسهيلات للإقامة وبناء حياة جديدة في الجزائر، وجدوا الأرض والأمن والمعدات، وكانت السلطة الفرنسية توفر لهم كل أسباب العمل في أول الأمر بأسلوب مغر. فلمدة ثلاث سنوات لا يدفع المهاجر الضرائب ولا يرد سلفة نقدية، كما كان يجد الطرقات ممهدة والحماية من الإعتداءات عليه. وكان يعطى أحيانا عددا من الحيوانات للانطلاق في مهمته الفلاحية. وكانت السلطة نفسها تقوم بتجفيف المستنقعات ومد الطرق وتوفير الأرض، وقد عمد المارشال بوجو الذي يعتبر هو المؤسس الحقيقي للاستعمار في الجزائر (1841-1847)، إلى فتح ما سمي بعهد الاستعمار العسكري، وهو تحويل الجنود إلى مستوطنين بتزويجهم ومنحهم الأرض والمعدات. وعندما تكاثر عدد الأوروبيين كان الاستعمار مدنيا أيضا، ولكن فرديا، وذلك بمنح الأفراد قطع الأرض لاستغلالها بعروض مغرية كما أشرنا. وعندما وجدت السلطة أن هذه الطريقة بطيئة ومتعثرة ولا تحقق الهدف البعيد وهو جعل الجزائر قطعة من فرنسا حقا وجعلها موردا اقتصاديا هاما لها، فتح المجال أمام الاستعمار عن طريق

(1) درسنا الهجرة نحو الشرق في كتابنا الحركة الوطنية ج2 مرجع سابق، وقد درسها أيضا عمار هلال ونادية طرشون، بالإضافة إلى بعض الأعمال الفرنسية عن الهجرة نحو المشرق ونحو المغرب الأقصى.

الشركات الفرنسية والأوروبية، وذلك بإعطاء امتيازات لشركة ما في منطقة معينة تستصلحها وتستثمرها على أن تقيم عليها مجموعة من القرى لاستقبال المهاجرين. وعادة ما أعطيت هذه الشركة أخصب الأراضي. وهكذا أعطي الاستعمار في الجزائر عدة أسماء: الاستعمار الخاص إذا تولاه الأفراد، والاستعمار الرسمي إذا تولته الدولة نفسها، ثم الاستعمار الجماعي أي عن طريق الشركات الرأسمالية. والملاحظ أن الدولة هي التي كانت تتولى المشاريع الكبرى كإصلاح الموانئ، ومد السكة الحديدية وبناء الجسور، كما كانت تكتفي بتقديم المساعدات لبعض المشاريع الأخرى.

وأخيرا نذكر أن سياسة الأرض التي اتبعت منذ الاحتلال وتطورت عبر قانون 1863 وقوانين الجمهورية الثالثة والحرب السبعينية التي جاءت بموجة جديدة من المهاجرين من الأتراك واللورين وقانون الأهالي الذي صدر بعد ثورة 1871 - كل ذلك جعل المواطن الجزائري يفقد أرضه ويتحول إلى عامل أجير لدى الأوروبيين في أغلب الأحيان أو "خماسا" يعمل على أرض غيره بالحصول على خمس الإنتاج أو عاطلا عن العمل أصلا. وكان من نتيجة سياسة (طرده العربي نحو الصحراء) ليفسح المجال أمام الأوروبيين، أن تكون إنسان جزائري يشعر بالحرمان ويحمل كرها دفيناً ضد الاستعمار. وكانت المجاعات والجوائح تزيد هما وفقرا وحرمانا. حدث ذلك سنوات 1867-1869 عندما توالى على الجزائر الطاعون والمجاعة والجراد والجفاف.

فقد فقدت البلاد حوالي مليون من سكانها بينما الأوربيون لم يمسه سوء من جراء ما ذكرنا. فكأنهم كانوا يعيشون في بلاد أخرى. ومما زاد وضع الجزائري حدة اتباع السلطة الفرنسية سياسة تجهيل منظمة أيضا إلى جانب الحرمان الاقتصادي.

التعليم وظهور الصحافة

أثر الوضع الجديد الذي أحدثه الاحتلال على التعليم بنوعيه العربي والفرنسي، فالحروب المتواصلة، والهجرة الجماعية للعلماء والأعيان، والاستيلاء المنظم على الأوقاف وموارد الحياة العلمية كالمكتبات والوثائق، أدى إلى جمود التعليم العربي الذي كان مصدره المساجد والمدارس والزوايا. وتشهد وثائق الاحتلال نفسها أن التعليم كان أكثر انتشارا في الجزائر منه في فرنسا نفسها عندئذ. وكانت هذه المؤسسات كلها تتغذى من الأوقاف ولا سيما في المدن. أما في الأرياف فإن معظم حروب المقاومة قد جرت هنالك على أيدي أصحاب الزوايا والطرق الصوفية. فكان مآل المؤسسات التعليمية والدينية حينئذ هو الضم إلى أملاك الدولة والتخريب بدعوى السقوط أو التحويل إلى كنائس ومصحات أو توسيع الساحات العامة. أما الزوايا التي كان معظم نشاطها في الأرياف فقد تعطلت نتيجة الحروب. وهكذا يمكننا القول إن التعليم العربي قد توقف لسنوات طويلة لأن عمليات الاحتلال والمقاومة قد طالت أيضا إذ

أنها استمرت إلى الثمانينات⁽¹⁾.

أما التعليم الفرنسي فلم يشرع فيه إلا خلال الخمسينات وعلى نطاق محدود جدا. وكانت الذرائع كثيرة. منها أن فترة 1830-1834 تعتبر فترة "تردد" في مواصلة الاحتلال أو عدمه، ومنها أنه عندما تقرر مواصلة الاحتلال طال أمد المقاومة وانتفى الاستقرار الضروري لإنشاء المدارس. والمعروف أن فترة 1839-1847 تعتبر في حويلات الاحتلال سنوات الحرب بلا هوادة واللجوء إلى سياسة الأرض المحروقة. ومن الذرائع أن الجزائريين رفضوا إرسال أولادهم إلى المدارس الفرنسية خشية تنصيرهم، ومنها أيضا عدم وجود ميزانية كافية. والملاحظ أن الذريعتين الأخيرتين بقيتا واردتين طيلة القرن التاسع عشر، فقد بقي الفرنسيون يرددون أن الجزائريين هم الذين يرفضون التعليم الفرنسي وأن المال للتعليم كان قليلا أو مفقودا. والنتيجة هي انتشار الجهل في الجزائريين سواء بلغتهم العربية أو بلغة المحتل الفرنسية. ومن الملاحظ أن الجمهورية الثانية قد جعلت تعليم الجزائريين تابعا للحاكم العام بالجزائر، أما تعليم

(1) إن توقف التعليم وانتشار الجهل هو الذي جعل رجلا سياسيا ومفكرا مثل البكيس دى طوكفيل يصرخ بعد زيارته للجزائر خلال الأربعينات من القرن التاسع عشر: لقد جئنا إلى الجزائر لاضاءة الشموع ولكننا أطفأناها. أنظر (الحركة الوطنية) ج2، مرجع سابق وكذلك بافون تورين (المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة)، باريس 1971.

الأوروبيين فقد جعلته تابعا لوزارة المعارف بفرنسا نفسها.

وهناك مصدران للإبقاء على تعليم ضعيف وغير فعال. الأول مواصلة تحفيظ القرآن الكريم في ملحقات تابعة للمساجد في المدن أو في الزوايا الريفية. وقلما يضيف التلميذ إلى ذلك مواد تساعد على فهم القرآن كالنحو والفقه والبلاغة أو فهم الدين كالتوحيد والسيرة النبوية. وقد استمر هذا الوضع طيلة القرن التاسع عشر، وكان على كل من يقوم بأي نوع من التعليم أن يطلب رخصة من السلطة الفرنسية مسبقا. وقد تغاضت السلطة أحيانا عن بعض الزوايا الجديدة (أي المؤسسة في عهد الاحتلال) لأسباب سياسية فسمحت لأصحابها أن يتوسعوا في مواد التعليم قليلا، نذكر منها زاوية الهامل وزاوية ابن أبي داود وزاوية طولقة وزاوية تماسين. وكل هذه الزوايا قامت بهذا الدور بعد الستينات فقط، أي بعد مرور أكثر من جيل على الاحتلال. وخلال نفس الفترة لاحظ الفرنسيون أن الجزائر لم تعد تتوفر على رجال الدين والعلم الذين انقرضوا بالهجرة والوفاة، وأن فرنسا في حاجة إلى من يملأ الفراغ في الوظائف الدينية والقضائية على الخصوص، فأنشأ الفرنسيون سنة 1850 ثلاث مدارس حكومية تدرس بالعربية اللغة والفقه والتوحيد لسد ذلك الفراغ⁽¹⁾. وقد وزعوا المدارس الثلاث على الأقاليم الرئيسية الثلاثة (تلمسان، والعاصمة وقسنطينة). واستمرت هذه المدارس في أداء مهمتها

(1) انظر بحثنا (مدارس الثقافة العربية في الجزائر) في كتابنا أفكار جامعة الجزائر 1988.

على نطاق محدود جدا (15-20 تلميذا في المدرسة الواحدة، أي بقدر حاجة الإدارة إلى موظفين في الإمامة والقضاء) وكانت هذه المدارس إلى السبعينات تحت إدارة جزائرية، ثم نقح برنامج هذه المدارس فأدخلت عليه اللغة الفرنسية والتاريخ الطبيعي وتاريخ وجغرافية فرنسا، وتولى إدارتها مستشرقون فرنسيون، واستحدثت في مدرسة العاصمة قسم عال. ولكن مجال هذه المدارس ظل محدودا لأنها لا تخرج إلا بقدر حاجة الإدارة إلى موظفين، وظل تعليمها تعليمًا وظيفيًا لا ثقافيًا.

أما المصدر الثاني للتعليم على ضعفه وعدم فعاليته، فهو إنشاء المدارس الفرنسية، وأول مدرسة ابتدائية لهذا الغرض أنشئت في العاصمة سنة 1836. وكانت مفتوحة كرمز فقط لأن التلاميذ ليس لهم سن محدود، وهم يأتون أو يتغيبون كما يحلو لهم، وكان عددهم يتناقص بالتدرج. وكان هذا النوع من المدارس يسمى بالمدارس العربية-الفرنسية. أي الموجهة إلى المسلمين، في مقابل المدارس الفرنسية المحض أو الموجهة إلى الأوروبيين، وبتقادم السنين انتشر هذا النوع من المدارس العربية-الفرنسية الابتدائية حتى في الأرياف. ولكن الإقبال عليها ظل محدودا جدا لأن الأهالي رأوا فيه وسيلة لفرنسة أبنائهم وإشاعة اللسان الفرنسي بينهم في الحديث وليس الهدف التثقيف والثروة كوسيلة للحياة، وبالطبع لم يكن التعليم إجباريا، وإذا وصل التلميذ إلى سن الرابعة عشر، وقلما يبقى في المدرسة إلى ذلك السن لحاجة أهله إليه، يطرد من المدرسة، لأنه لا توجد

مؤسسة أخرى تعليمية تستقبله . وهذا يجرنا إلى القول إنه لم تنشأ للجزائريين أية مدرسة متوسطة أو ثانوية ، اللهم إلا المدارس الثلاث الحكومية المذكورة الموجهة إلى تخريج القضاة وبعض الأئمة على نطاق محدود ، كما أشرنا .

أما أبناء الأوروبيين فقد أسست لهم المدارس التي تستوعب جميع مراحل التعليم ، بما في ذلك الثانوية العليا . فحيثما وجدت جالية أوروبية تأسست المدارس الابتدائية كما هو الحال في فرنسا . وفي الخمسينات تأسس المعهد الإمبراطوري⁽¹⁾ ومعهد الطب ، وفي الستينات تأسست أول ثانوية (ليسيه) فرنسية في العاصمة ، وفي السبعينات أنشأ الفرنسيون أربعة معاهد عليا (الطب ، والعلوم ، والحقوق والأدب) ، وهي التي تحولت إلى كليات تحت إسم جامعة الجزائر ابتداء من سنة 1909 . ومن النادر أن تجد جزائريين يدخلون الثانوية الفرنسية أو المدارس العليا ، ولم يحتفل بأول طبيب جزائري إلا سنة 1906 ، وكان متجنسا بالجنسية الفرنسية ومتزوجا من فرنسية⁽²⁾ .

وفي غياب المؤسسات التعليمية العربية عانت الثقافة معاناة

(1) هو المعروف بالمدرسة السلطانية والتي تأسست سنة 1857 ، وكانت مفتوحة للجزائريين والأوروبيين على نطاق ضيق ودامت تجربتها إلى سنة 1870 ، ثم ألغيت بعد سقوط الإمبراطورية الثانية .

(2) أول الداخلين إلى المدارس الفرنسية المحضة هم أبناء الجزائريين الموظفين مثل القياد والقضاة لمعرفةهم بفوائد التعليم ومحاولة توريث أبنائهم مهنتهم وضمهم مستقبلا لهم .

شديدة وكادت تغيب عن الأنظار . فالإنتاج الأدبي والتاريخي والفقهى لا وجود له تقريبا خلال القرن التاسع عشر . فهذا الأمير عبد القادر الذي كان شاعرا رحل معه شعره منذ 1847 ، وما أنتجه الأمير من مؤلفات في الفلسفة والتصوف والأدب أنتجه خارج الجزائر . وهاجر معه بعض عائلته مثل الطيب بن المختار فتكون في الشام ثم رجع قاضيا في الجزائر وكان يتعاطى الشعر والأدب . وهاجر مع الأمير أيضا صهره مصطفى بن التهامي وكان أدبيا وفقهيا وشاعرا ، ولكنه لم يرجع إلى الجزائر⁽¹⁾ . وظهر محمد الشاذلي خلال الخمسينات فكان أدبيا متصنعا لا صانعا ، فلم يترك أشعارا ذات قيمة وإنما هي أبيات وقطع للمناسبات ، أشهرها مساجلاته مع الأمير عبد القادر في سجن (قصر) امبواز⁽²⁾ . وظهر كذلك عبد القادر المجاوي في الحياة الفكرية برسالة المسماة إرشاد المتعلمين (سنة 1877) ، ولكن المجاوي تقف في المغرب قبل أن يصبح أستاذا في مدرسة قسنطينة الحكومية . وهناك أسماء أخرى تذكر خلال هذه الفترة ولكنها أسماء جامدة لا تكاد توحى بأي إنتاج أو تتميز بعطاء فكري معين مثل : حميدة العمالي والمكي بن باديس وحسن بن بريهمات وشعيب بن عبد الله . فهؤلاء كان لهم مكان مرموق في القضاء والإفتاء والتعليم :

(1) عن بعض هؤلاء وغيرهم أنظر محمد طه الحاجري ، جوانب من الحياة العقلية والأدبية في الجزائر ، القاهرة 1968 .

(2) أنظر دراستنا عن الشاذلي وعنوانها (القاضي الأدبي الشاذلي القسنطيني) دراسة ونصوص ، ط 2 ، الجزائر ، 1985 .

ولكن البلاد إذا اقشعرت وصوح نبتها رعي الهشيم

ومع ذلك فالحركة الفكرية في الجزائر كانت تستمد حيويتها من بعض العوامل. ومن ذلك دور المهاجرين الذين استكملوا ثقافتهم في البلاد العربية وظلوا على حنينهم لوطنهم مثل محمد بن الأمير عبد القادر، صاحب (تحفة الزائر) والذي استقر في دمشق، ومحمد العربي المشرفي، صاحب التأليف العديدة في التاريخ والأدب والذي استقر بالمغرب⁽¹⁾، والشيخ طاهر الجزائري ببلاد الشام الذي أثر على الحياة الفكرية العربية عموما. والعامل الثاني هو دعوة الجامعة الإسلامية، إذ حركت في الجزائر بعض المتعلمين فتبنوا أفكارها، وأعلنوا أنهم من أنصارها، أمثال المولود بن الموهوب وعبد الحليم بن سماية، ومصطفى الكمال. والعامل الثالث أن جريدة (المبشر) الرسمية كانت توظف متعلمين للتصحيح والصياغة فاطلعوا على الأفكار الغربية وجربوا الأساليب الشرقية أيضا، فكان منهم أمثال أبي القاسم الحفناوي بن الشيخ، وعمر بن قدور، كما ظهر محمد ابن أبي شنب على مستوى الجامعة متأثرا بأساليب المستشرقين في البحث من جهة وبالتراث العربي الإسلامي من جهة أخرى.

وعندما نذكر الحركة الفكرية فإنما يتبادر إلى الذهن أيضا الصحافة والنوادي والجمعيات وما إلى ذلك. والحق أن الصحافة

(1) في كتابنا البعث وآراء ج2، مرجع سابق، دراسة عن كتاب تحفة الزائر وصاحبه، والمعنى عن مؤلفات المشرفي.

ظلت حكرا على الفرنسيين إلى فاتح القرن العشرين، فهم الذين أنشأوا صحافة رسمية - تابعة للحكومة العامة - مثل (المونيتور الجيريان) سنة 1832 والمبشر سنة 1847، وكانت الأخيرة موجهة إلى الجزائريين بالذات، وكانت تصدر بالعربية والفرنسية. وقد استمرت حوالي قرن. والفرنسيون هم الذين أنشأوا الصحافة الخاصة على غرار ما كان في فرنسا إذ تبنى بعض أصحاب رؤوس الأموال صحفا أصبحت مؤثرة على الرأي العام الأوروبي في الجزائر وكانت كلها تصدر بالفرنسية ما عدا جريدة (المنتخب) التي ظهرت في قسنطينة سنة 1882 بالعربية لفترة قصيرة⁽¹⁾ وقد أصدر بيير فونتانة بوحي من الإدارة العامة، جريدة (المغرب) بالعربية 1903 واستكتب لها بعض الجزائريين. وفونتانة هو صاحب المطبعة الشهيرة المتخصصة في طبع الكتب العربية بالجزائر. والأوروبيون هم الذين أنشأوا المطابع أيضا، إذ لم يكن في الجزائر قبل الاحتلال مطبعة. وأنشأوا اللجان العلمية والمجلات والجمعيات المتخصصة في التاريخ والآثار وغيرها، ولم يسمح للجزائريين بشيء من حرية التعبير وإنشاء الصحف والنوادي إلا في فاتح القرن العشرين، حين ظهرت صحف بالعربية والفرنسية وظهر كتاب من أمثال محمود كحول وعمر

(1) أصدرها صحفي يدعى بول إتيان في قسنطينة وقد ساهم فيها عبد القادر المجاوي وغيره من أعيان البلد، وبقيت إلى سنة 1883 فقط. وقد درس تاريخ الصحافة عدد من الباحثين منهم الزبير سيف الاسلام وعلي مراد، ومحمد ناصر وزهير ايجدادن. كما تناول صالح خرفي بالدراسة نشاط عمر بن قدور الصحفي

راسم وعمر بن قدور وعمر بوضربة . كما أنشأ الاخوة رودوسي مطبعة بالعربية تحمل نفس الاسم منذ أواخر القرن التاسع عشر وتمركزت حركة الترجمة في القضاء والإدارة والصحافة، بالإضافة إلى الترجمة في مجال كتب التراث .

وهكذا لم تحن سنة 1913 حتى كانت الحركة الفكرية في الجزائر قد أخذت تتفتح على عالم جديد: الفكر الغربي عن طريق الصحافة والترجمة والمدرسة من جهة، والنهضة العربية والاسلامية ممثلة أيضا في الحركات المعادية للاستعمار والأساليب الأدبية الجديدة، من جهة أخرى .

الجزائر، 1993

بعض مصادر ومراجع مبحث المقاومة

أ- باللغة العربية

- ابن عبد القادر الأمير محمد . - تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر ، ط . 1 ، الاسكندرية 1903
- ابن عبد الكريم محمد - حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، بيروت 1972
- ابن العنابي محمد بن محمود - السعي المحمود في نظام الجنود، مخطوط حققه محمد بن عبد الكريم، الجزائر، 1982
- أحمد باي - مذكرات، نشرها مارسيل ايمريت في المجلة الافريقية 1949
- بقطاش خديجة - الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، الجزائر، 1992
- بوعزيز يحيى - ثورات الجزائر في القرنين 19، 20، قسنطينة، 1980
- بيرم، محمد الخامس - صفوة الاعتبار ط . القاهرة 1884
- تشرشل ش، هـ - حياة الأمير عبد القادر، ترجمة أبو القاسم سعد الله، ط . 2، الجزائر-تونس، 1982 .

ب - باللغة الأجنبية

- Aumerat, -Articles sur les Habous, in Revue Africaine, 1897-99, Azan, Paul, - Conquête et pacification de L'Algérie, Paris 1931.
- Azan, Paul, -L'Emir AbdelKader (1808-1883), Paris 1925.
- Barbour, N.- A survey of North West Africa, 2 ed. London 1962.
- Bernard, Aug.- L'Algérie, Paris 1929.
- Cambon, Jules.- Le gouvernement de l'Algérie, 1918.
- Christelow, Allan.- Muslim Law courts and the french colonial state in Algeria, New Jersey 1985.
- Dansiger, R.- AbdelKader and the algerians, London 1977.
- Daumas Eugene et Fabar.- La grande Kabylie, Paris 1847.
- Devoulx, Albert.- Les édifices religieux de l'ancien Alger, Alger 1870.
- Dupont, et Cappolani,X.- Confréries religieuses musulmanes, Alger 1897.
- Emerit, Marcel.- L'Algérie à l'époque d'AbdelKader, Paris 1951.
- Emerit, Marcel.- Les mémoires d'Ahmed dernier Bey de Constantine, in Revue Africaine, 1949.
- Esquer, G.- Les débuts de la presse algérienne, In Revue Africaine, 1929, 254-318.
- Gafarel, Paul.- Algérie: Conquête et colonisation, 1883.
- Hamit, Ismail.- Les musulmans de l'Afrique du Nord, Paris 1906.
- Hay, J.D.- Mémoires, London, 1896.
- Herbillon (Général).- Insurrection de Zaatcha, Paris 1863.
- Julien, Ch.A.- L'histoire de l'Algérie contemporaine: 1827-1870, Paris 1964.

- التميمي، عبد الجليل -بحوث ووثائق مغربية، تونس، 1972.
- خوجة، حمدان المرأة، باريس 1833، ترجمة محمد العربي الزبيري، ط. 2، الجزائر، 1973.
- زوزو عبد الحميد - نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830-1900، الجزائر، 1984.
- سعد الله أبو القاسم - أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ثلاثة أجزاء ط. مختلفة، بيروت، 1990.
- _____ الحركة الوطنية الجزائرية ج1، ط. بيروت 1992
- _____ القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني، ط. 2، الجزائر، 1985.
- _____ محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال) ط. 3، 1982
- سي يوسف، محمد - حياة الشريف بوبغلة ونشاطه في بلاد القبائل (دبلوم مخطوط) جامعة الجزائر، 1981
- عبد الحميد بيك - تاريخ (تراجم) مخطوط خاص
- المدني، أحمد توفيق - كتاب الجزائر، ط. 2، القاهرة، 1963
- المزاري، ابن عودة - طلعة سعد السعود، تحقيق يحي بوعزيز، بيروت 1990
- المشرفي العربي - طرس الأخبار - مخطوط خاص
- وولف، جون - الجزائر وأروبا، ترجمة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 1986

مبحث التحرير

- Klein, H.- Feuillet d'El - Djazair, Alger 1931.
- Mangin, E.- Notes sur l'histoire de Laghouat, in Revue Africaine, 1893-1895 (nos 37, 38, 39).
- Morell.- Algeria, London 1854, 2ed.1984.
- Poujoulat, Jean.- Etudes Africaines, Paris 1845.
- Reynaud, P. de.- Annales algériennes, 2 ed. 1854
- Rinn, Louis.- Marabouts et Khouan, Alger 1886.
- Robin (Colonel).- Histoire du cherif Bou Bar'la, Alger 1884.
- Roches, Leon.- Trente deux ans à travers l'Islam, Paris 1884.(2 tomes)
- Rogers (Mme).- A. Winter in Algeria 1863-1864, London 1865.
- Seroka (Comt.).- Le sud constantinois de 1830 à 1855, in Revue Africaine 1912, n°56.
- Turin, Yvone.- Affrontements culturels dans l'Algérie coloniale, Paris 1971;
- Voisin, George.- L'Algérie pour les algériens, 1861.
- Yacono, X.- Sur les déportés algériens, in Revue d'Histoire Maghrébine, n° 1 (1974).

تمهيد

معظم الذين أرخوا للحركة الوطنية يرجعونها إلى فاتح العشرينات من القرن العشرين، وبالأذات إلى حركة الأمير خالد (1919-1923) ونشأة منظمة نجم الشمال الافريقي سنة 1926. وهناك من يكتب مدخلا لهذه البداية فينطلق من سنة 1912 عند فرض فرنسا التجنيد الاجباري على الجزائريين ومعارضة الرأي العام له وما ترتب على ذلك من توتر عام. غير أن هناك من يرجع بالحركة الوطنية إلى مواجهة الاحتلال نفسه فيعتبر المعارضة السياسية التي قادها أعيان مدينة الجزائر بزعامة حمدان خوجة والنضال المسلح الذي خاضه الأمير عبد القادر، وما ترتب على ذلك من ردود أفعال - نقطة الانطلاق للحركة الوطنية. فليس هناك إذن اتفاق حول بداية هذه الحركة⁽¹⁾. ولذلك فإن حديثنا

(1) الرأي الأول هو الشائع لدى المؤرخين الفرنسيين ولدى مناضلي حزب الشعب من الجزائريين إلى اليوم، والرأي الثاني أخذ في الظهور بعد الثورة، وممن أخذ به هو أندري نوشيه ومنذ اصلدنا كتابنا (الحركة الوطنية) في 1969 وأبرزنا فيه دور (النهضة) في أواخر القرن التاسع عشر وبداية العشرين)، أخذت تشيع فكرة أخرى وهي الرجوع بالنهضة لا إلى عهد ابن باديس ولكن إلى عهد المجاوي - حوالي 1877 وما بعدها. ثم ركزنا في كتابنا اللاحقة -

عنها ابتداء من نقطة معينة إنما يمثل فقط أحد هذه الآراء. وهذه النقطة ستكون سنة 1914.

حقا لقد ظهر تياران يتفاعلان سياسيا خلال العشرية الأولى من هذا القرن ولكل تيار قاداته وبرنامجه وأهدافه. التيار الأول يمثل أنصار الجمع بين الأصالة والحداثة، وهم أولئك الذين تلقوا ثقافة عربية - إسلامية في المدارس الحكومية الثلاث (أنشئت 1850) أو تخرجوا من المعاهد الإسلامية أمثال الزيتونة والقرويين والأزهر، أو تخرجوا من بعض الزوايا المحلية بعد انفتاح رجالها على شؤون العصر. كان الفرنسيون ينعنون هؤلاء جميعا بالمحافظين، لأنهم أرادوا المحافظة على أصالة الطابع العربي الإسلامي للجزائر مع الاستفادة من تجارب الأوروبيين وعلومهم. ولكن هؤلاء لم يكونوا على وجهة واحدة في النظر إلى الأصالة. ومن قاداتهم عبد القادر المجاوي وعبد الحليم بن سماية والمولود بن الموهوب ومحمد بن رحال والدكتور محمد بن العربي. ولكن كان منهم أيضا أمثال عمر ابن قدور وعمر راسم ومحمد بن أبي شنب وصالح بن مهنا. وكان أنصار هذا التيار يقفون إلى جانب الإصلاح الإسلامي وحركة الجامعة الإسلامية ويتعاطفون مع الدولة العثمانية والنهضة العربية بالشرق، وكانوا يعارضون التجديد الاجباري للجزائريين من

سما في الجزء الأول من (الحركة الوطنية) - على أن هذه الحركة ترجع إلى ردود الفعل الأولى للاحتلال، سياسيا وعسكريا، أي منذ 1830

أجل خدمة العلم الفرنسي. وقد أيدوا نشر التعليم وطالبوا بمضاعفة الجهود في هذا الميدان دون أن يهتم أن يكون التعليم بالعربية أو مزدوجا⁽¹⁾. وقد طالب بعضهم أيضا باصلاح الزوايا وجعلها مراكز تعليمية ناجحة، وفي ظل هذا التيار نشأت شخصيات ستقود هذا التيار مستقبلا أمثال عبد الحميد بن باديس والبشير الابراهيمي.

أما التيار الثاني فقد ظهرت بوادره منذ التسعينات من القرن التاسع عشر نتيجة انتشار التعليم الفرنسي المحض. وكان هذا التعليم قد أخذ يظهر بالتدرج منذ عهد جول كامبون (1891-1897) Jules Cambon وازداد اتساعا خلال عهد شارل جوناو (1903-1913) Charles Jonnart كما أن العهد الأخير قد عرف انطلاقة طيبة في الصحافة العربية ونشر الكتب وانشاء الجمعيات والنوادي. وكانت القضايا الوطنية تناقش في هذه المحافل فتبلورت الآراء حول الاسلام والعلاقة بين الحضارات والتجنس بالجنسية الأجنبية ومنها رأي أصحاب التيار الذي نحن بصددده. وقد اختار بعض هؤلاء التجنس بالجنسية الفرنسية، أي

(1) في الحقيقة هناك عدة أصناف في هذه الجماعة: من تخرج من الزاوية أمثال محمد بن بلقاسم الهاملي وعلى بن عمر الطولقي ومحمد الميسوم، وأضرابهم، ومن تخرج من المدارس الحكومية أمثال ابن الموهوب، ومن كان عصاميا أمثال عمر راسم وعمر بن قدور، ومن كان بقية السلف أمثال عبد الرحمن بن الحفاف، ومن درس في المغرب أو في المشرق أمثال المجاوي، وابن مهنا.

التنازل عن الأحوال الشخصية الإسلامية التي جعلها قانون 1865 الحد الفاصل بين حالة الرعية وحالة المواطنة. ومن زعماء هذا التيار اسماعيل حامد وبلقاسم بن التهامي والشريف بن حبيلس وعمر بوضربة والطيب مرسللي وسعيد بوليفة وبلقاسم بن سديرة⁽¹⁾. وقد تبلورت آراء أصحاب هذا التيار خلال العشرة الأولى من القرن العشرين، فكان لهم موقف خاص من الاسلام والحضارة يختلف عن أصحاب التيار المحافظ. كان التيار النخبوي - كما يسمي نفسه - يؤمن بالتسامح الديني، ويتعاطف تماما مع اللغة والحضارة الفرنسية، ومعظم أعضائه كانوا متزوجين من فرنسيات ويعيشون عيشة فرنسية في المأكل والملبس والوظيفة والنظرة إلى انتماء الجزائر مستقبلا، وهو الانتماء إلى أوروبا. فكانوا ينادون بالاندماج الفعلي للجزائر في فرنسا، وكانوا يطالبون بالمساواة في الحقوق والواجبات بين الأهالي والأوروبيين. والمحك الذي جعلهم يبرزون كمتكلمين باسم هذا التيار هو قضية التجنيد الاجباري ايضا. وقد اختلفوا عن أصحاب التيار المحافظ في أنهم قبلوا الخدمة العسكرية بشرط الحصول على الحقوق السياسية والمدنية، ولم يهمهم الموقف الشرعي ولا الوطني كما أهم خصومهم.

(1) سعيد بوليفة وابن سديرة من نتاج مدرسة الاستشراق الفرنسي في الجزائر. وقد تخرج الأول على يد رينيه باميه الذي وجهه لدراسة اللغة الفاتلية، وتخرج الثاني من المدرسة السلطانية التي اختفت بعد 1871 ثم في مدرسة ترشيح المعلمين بباريس. وكلاهما انتج أعمالا هامة في اللغة والأدب.

وكاد التياران المذكوران يشكلان حزبين متنافسين على الساحة السياسية الجزائرية لولا اندلاع الحرب العالمية الأولى. فقد أعلنت بعد هذه الحرب حالة الطوارئ في البلاد، وتوقفت الصحف وأغلقت النوادي، وكبلت حرية التعبير، وانزوى القادة معتمدين بالسكوت، وتوجه الشباب - متعلما وأميا - إلى خدمة العلم الفرنسي في الجبهات الأوربية: في فيردان والصوم والراين، وشارلروا، وظهرت في الجزائر الفرنسية الدعاية الفرنسية المحرصة على الحرب وإبراز بطولات الجيش الفرنسي وانتصاراته⁽¹⁾. وأصدرت الحكومة العامة صحفا لهذا الغرض منها: (فرنسا الإسلامية) و(أخبار الحرب)، وأخذ ساستها يتحدثون عن " مكافأة " الجزائريين على ولائهم وخدماتهم في الحرب وذلك في شكل إصلاحات سياسية وإدارية. وأثناء الحرب أيضا رجع الجزائريون إلى أسلوبهم القديم في التعامل مع الاحتلال فانتفضوا عدة انتفاضات (في بني شقران 1914-1915، والأوراس 1916-1917، والهنغار 1918-1919)، بالإضافة إلى عمليات قوية من حرب العصابات كان يقوم بها الشباب الرافض للخدمة العسكرية تحت العلم الفرنسي، فالجزائر عندئذ لم تكن هادئة أو موالية لفرنسا كما كانت الدعاية الفرنسية تحاول تصويرها.

(1) أبرز الذين تولوا إدارة الشؤون الأهلية في هذه الفترة هم: دومينك لوسيانني، وجان ميرانت، وميو، وكلهم كان على دراية واسعة بأحوال العالم الإسلامي أيضا.

وإذا كان الكبت والثورات هي طابع الوضع داخل الجزائر فإن الوضع خارجها كان يختلف نوعا ما، فقد تبلورت القضية الوطنية على عدة مستويات، فعلى المستوى المغاربي حدثت ثورة الأمير عبد المالك في المغرب الأقصى⁽¹⁾، وهو الإبن الأصغر للأمير عبد القادر. ولم يكن هدفه المعلن هو تحرير الجزائر مباشرة ولكن إقامة نظام جديد في المغرب، ومن خلاله تتأثر الجزائر. وفي ليبيا كانت حركة سليمان الباروني باشا المدعومة من الدولة العثمانية تؤثر على الجزائر أيضا، لأن الطريقة السنوسية كانت لها خلايا هامة في جنوب الجزائر وشمالها وكانت هذه الطريقة متحالفة مع سليمان الباروني كما كان لهذا اصدقاء وصلات في الجزائر لأنه زارها عدة مرات من قبل وتعلم على يد الشيخ محمد بن يوسف أطفيش في بني يزقن⁽²⁾، ومن جهة أخرى كانت المعارضة التونسية نشيطة في الخارج فتحالفت مع المهاجرين الجزائريين وأنشأوا جميعا لجانا مشتركة في برلين وجنيف لتحرير المغرب العربي. وفي جنيف أنشأوا (مجلة المغرب) بالفرنسية لتتوير الرأي العام العالمي حول قضيتهم، كما حضر وفد منهم مؤتمر القوميات في مدينة لوزان

(1) بدأت صلته بالمغرب عندما عينته السلطات الفرنسية على رأس الشرطة في طنجة، سنة 1906 وكان من مواليد دمشق.

(2) كان 'قطب' زمانه، إليه المرجع في الفقه الاباضي. له إنتاج علمي غزير ونفوذ روحي واجتماعي وحتى سياسي كبير، توفي سنة 1914.

سنة 1916، ونشطت جريدة (المهاجر) لسان حال المهاجرين الجزائريين في المشرق، والتي كان مقرها دمشق، وظهرت أسماء في الساحة منها: الأمير علي بن الأمير عبد القادر، الذي كان يتنقل بين الشام واسطنبول وبرلين، ومحمد الخضر حسين الذي كان يتردد على نفس العواصم، وكان الأخوان التونسيان باش جنبه (علي ومحمد) من أكثر زعماء المغرب العربي نشاطا في هذه الأثناء، الأول في اسطنبول والثاني في سويسرا. كما كان لنشاط صالح الشريف واسماعيل الصفائح أهمية خاصة في الدعاية المضادة للاستعمار الفرنسي في المغرب العربي، وكلاهما هاجر من تونس الى اسطنبول⁽¹⁾.

مرحلة تأسيس الأحزاب

ورغم الكبت فإن هناك رجلين كانا ينتظران فرصة نهاية الحرب ليظهرا على الساحة في الجزائر، الأول هو عبد الحميد بن باديس الذي عاد من الحج سنة 1913 وفتح مشروع التعليم الحر للكبار والصغار في قسنطينة، فقد كان يختبر مواقع نشاطه الآخر على النطاق الوطني فكان يتجول في القطر دون ضجيج ويتصل بشيوخ الزوايا وأعيان البلاد ويزور المعالم الدينية ويراسل

(1) كان الشعور الوجدوي بين أبناء المغرب العربي قويا عندئذ. ولم يبدأ في الانكماش إلا ابتداء من الثلاثينات عندما أخذت الحركات السياسية بالمفهوم الضيق للوطنية، انطلاقا من أوضاع كل بلد وامكانياته في مكافحة الاستعمار.

المتعلمين وأهل الرأي، فلم تأت سنة 1919 حتى كان له رصيد من التلاميذ ومن التجارب الميدانية وكان مستعدا لإعلان حركته الإصلاحية⁽¹⁾. أما الرجل الثاني فهو الأمير خالد بن الهاشمي، حفيد الأمير عبد القادر، فقد كانت ثقافته المزدوجة (عربية/ فرنسية) وخدمته العسكرية في الجيش الفرنسي وماضي أسرته وطموحه الشخصي كلها تؤهله لخوض تجربة سياسية رائدة. فقد سرحه الفرنسيون من الجيش سنة 1916 بدعوى أنه مريض بالسل، ولكن المؤرخين شككوا في ذلك ورأوا أن تسريحه كان سياسيا. وقد كان الأمر كذلك، فقد ظل الأمير خالد يتابع أحداث الحرب من الجزائر، ويبدو أنه انبهر بمبدأ تقرير المصير للشعوب الذي أعلنه الرئيس ولسن (كما أعلنه لينين)، وبقي يتحين الفرصة للإعلان عن رأيه السياسي تحت شعار هذا المبدأ الجديد. وفعلا اغتنم فرصة انعقاد مؤتمر الصلح بفرساي وتوجه على رأس وفد من أربعة أعضاء - هو خامسهم - وقدم عريضة إلى الوفد الأمريكي تتضمن مطلب تطبيق تقرير المصير على الشعب الجزائري⁽²⁾.

(1) رغم أن حياة ابن باديس أصبحت مدروسة إلى حد كبير، فإن هذه الفترة من حياته (1913-1919) ما تزال مجهولة. وكانت في الواقع تمثل مرحلة التأسيس لحركته الإصلاحية، ولعل ذلك راجع إلى كونه لم يترك مذكرات ولم تكن الصحف عندئذ حرة في الظهور والكتابة.

(2) انظر العريضة مترجمة إلى العربية في كتابنا (أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر) الجزء الثاني، ط. 2، بيروت 1990.

وهكذا كانت نهاية الحرب فاتحة عهد جديد للحركة الوطنية، وقد تميز هذا العهد بتأثيرات الحرب نفسها على العقلية العامة للمشاركين فيها من جنود وعمال، وعلى عقلية الشعب نفسه لأنه عرف معاملات خاصة تحت حالة قانون الطوارئ والتجنيد الإجباري وفقدان الأبناء في جبهات القتال والدعاية الإعلامية. كما تميز العهد الجديد بظهور شخصيات رائدة أخذت على عاتقها الدفاع عن مصالح الشعب، وعلى رأس هؤلاء الأمير خالد سياميا وابن باديس فكريا واجتماعيا، وقد ساعد على هذا الجو الجديد أن السلطات الفرنسية أعلنت منذ فبراير 1919 ما أسمته بالإصلاحات التي اعتقدت أنها تكافئ بها الجزائريين على خدمتهم لها في جيشيها خلال الحرب. وقد قدمت الجزائر أكثر من مائتين وخمسين ألف (250 ألف) قتيل من خيرة شبابها من أجل القضية الفرنسية، دون ذكر المعطوبين مدى الحياة.

وبناء على الإصلاحات المذكورة ترشح الأمير خالد للانتخابات البلدية في العاصمة ففاز فيها، وكانت شعاراته الانتخابية قد تركزت على المطالبة بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين مع بقاء الأولين على الأحوال الشخصية الإسلامية. وهذا هو ما جعل بعض الكتاب يسمي الأمير خالد زعيم التيار الإسلامي - الوطني⁽¹⁾ أما منافسوه من النخبة الذين طالبوا

(1) هكذا فهمه الفاهمون عندئذ. وبعد الاستقلال ظهر من يضع الأمير خالد في صف الالدماجيين. ويبدو لنا أن طلب المساواة كان مطية لتكسير الحاجز الذي أقامه القانون الفرنسي بجعل الأوربيين في -

بالاندماج فقد انهزموا في الانتخابات. وقد أضاف الأمير خالد نجاحا في الانتخابات الولائية والمالية أيضا، وهكذا بقي الأمير خالد طيلة أربع سنوات هو الزعيم غير المنازع تقريبا والمنتكلم باسم الجزائريين المطالبين بالتوسع في إصلاحات 1919 على أساس أنها غير كافية ولا تبلغ مستوى التضحيات التي قدمها الجزائريون للقضية الفرنسية. ودعموا لنشاطه وتبليغا لرسالته أنشأ الأمير خالد جريدة (الإقدام) بالعربية والفرنسية، وأسس جمعية المؤاخاة الإسلامية التي كادت تصبح حزبا سياسيا لولا نفي فرنسا للأمير من الجزائر سنة 1923 وإفشال نشاطه واتهامه بالتآمر على السلطة الفرنسية، وإلغاء فوزه في الانتخابات. وقد نقل الأمير خالد نشاطه إلى فرنسا نفسها في أوساط العمال المهاجرين، وتعاون مع التيارات البارزة هناك، ودعم ثورتي الأمير عبد المالك (وهو عمه) وثورة الأمير عبد الكريم الخطاطبي في المغرب، وشارك في مؤتمر الخلافة بالقاهرة (1924). ولسوء حظه أن فرنسا التي كانت تحتل بلاده أصبحت بعد الحرب تحتل سورية أيضا باسم الانتداب، ومنذ حوالي 1925 انتقل الأمير خالد إلى بلاد الشام ثم خفت صوته تدريجيا إلى أن توفي في

الجزائر مواطنين " صالحين " وجعل المسلمين رعايا " ناقصين " - قانون 1865 - إلا بعد تحلي هؤلاء عن أحوالهم الشخصية الإسلامية التي اعتبرت غير متناسبة مع القانون الفرنسي العام. وقد عرفنا أن الأمير خالد بدأ مطالبه السياسية بتطبيق مبدأ تقرير المصير، وعندما فشل مؤتمر الصلح في مهمته لجأ خالد إلى المطالبة بالمساواة مع بقية كل طرف على شريعتهم.

بيروت فاتح سنة 1936⁽¹⁾.

ولكن الساحة في الجزائر لم تبقى بعده فارغة، فقد ملأها تياران معتدلان، أحدهما التيار الليبرالي بقيادة مجموعة من النواب في مجلس الوفود المالية (وهو برلمان محدود الصلاحيات للنظر في ميزانية الجزائر فقط دون التصويت عليها)، ومن أصحاب المهن الحرة كالمحامين والأطباء والصيادلة. وقد تبنت هذه الجماعة مطالب الأمير خالد ولكن بطريقة أقل منها نسياساً وأخف منها لهجة. ومع مرور السنوات أصبحت الجماعة تعرف باسم كتلة النواب أو المتطورين، وأصبح على رأسها الطبيب محمد الصالح بن جلول، وإلى جانبه الصيدلي فرحات عباس، وكلاهما برز على الساحة السياسية منذ نهاية العشرينات وأصبح في واجهة الأحداث خلال الثلاثينات، ثم تخلف اسم ابن جلول وبقي اسم فرحات عباس خلال الأربعينات أيضا بل حتى عهد ثورة نوفمبر (1954-1962). وبعد ظهور أحزاب وتيارات أخرى، بدءا من العشرينات، أصبح تيار كتلة النواب والمتطورين يشكل التيار المعتدل بل كتلة النواب الاندماجين الذين لا ينصرون للجزائر منفصلة تماما عن فرنسا، ولكن ظهور تيار كتلة النواب عشية الاحتفال المئوي بالاحتلال (1830-1930) كان له معنى خاص، فقد كان هو التيار المتسبب الوحيد الفاعل على الساحة الجزائرية بعد نفي الأمير خالد، وهو الأمر الذي يفسر

(1) هذه العشرية (1925-1935) من حياة الأمير خالد ما تزال مجهولة ولا نعتقد أنها بالنسبة إليه كانت فترة همود وتأمل أو يأس وقنوط.

خوف السلطات الفرنسية من ظهور حركة وطنية ذات اتجاه
استقلالي⁽¹⁾.

وقبل الحديث عن ظهور هذا الاتجاه الاستقلالي، نذكر أن
فترة العشرينات في الجزائر قد شهدت أيضا ميلاد الحركة
الباديسية ونعني بذلك تأسيس الفكر الإصلاحي وتوسيع رقعة
العمل به وإحداث الوسائل له، فقد حل بالجزائر (1920)
مساعدان رئيسيان لابن باديس وهما الشيخان: البشير الإبراهيمي
والطيب العقبي⁽²⁾ وكلاهما ينتمي إلى نفس المدرسة التي ينتمي
إليها ابن باديس وهي الإيمان بالهوية العربية الإسلامية للجزائر،
وضرورة نشر التعليم العربي والإسلام الصحيح، وتطهير
المجتمع من خرافات الصوفية، والربط بين تطور الجزائر وتطور
المشرق العربي والإسلامي، والتأثر بمبادئ الجامعة الإسلامية.

(1) يجب أن نذكر بنشاط الطلبة في الجامعة، على قلتهم. فقد أسسوا
خلال العشرينات ودادية (جمعية) وأصدروا لها مجلة حولية هامة
ذات عنوان متواضع هو (التلميذ) وكانوا مع زملائهم التونسيين
والمراكشيين - لأن بعض هؤلاء كان يفضل الدراسة في جامعة
الجزائر بدل جامعة فرنسا - طليعة النخبة المثقفة التي تولت قيادة
الكفاح في البلدان الثلاثة، ومنهم فرحات عباس الذي نشر مقالاته
باسم مستعار (ابن سراج) خلال العشرينات ونشرها في كتابه (الشاب
الجزائري) سنة 1931.

(2) كانوا قد التقوا جميعا في الحجاز (المدينة المنورة) سنة 1913 أثناء
حج ابن باديس. أما العقبي فقد هاجر به أهله من سيدي عقبة حوالي
1885 وكان عمره خمس سنوات، وأما الإبراهيمي فقد هاجر إلى
المدينة المنورة بوالده سنة 1911.

وخلال العشرينات كان التنسيق بين هؤلاء غير منظم وغير
محكم، فكان ابن باديس في قسنطينة والعقبي في بسكرة
والإبراهيمي في سطيف، لا تجمعهم جمعية أو تنظيم وإنما كانوا
يتراسلون أو يتزاورون أو يتبادلون الرأي عن طريق المقالات
الصحفية. فقد أنشأ ابن باديس المطبعة الإسلامية وجريدة المنتقد
ثم الشهاب في قسنطينة، وساهم العقبي في جريدة (صدى
الصحراء) ثم أنشأ بدوره مطبعة وجريدة أسماها الإصلاح في
بسكرة، أما الإبراهيمي فلم يؤسس مطبعة ولا جريدة خلال
العشرينات ولكنه كان على صلة وطيدة بابن باديس. وكان لإنشاء
(نادي الترقى) في العاصمة سنة 1926 دفعة جديدة للاتجاه
الإصلاحي والتيار العربي الإسلامي لأن هذا النادي أصبح مركزا
للمحاضرات والاستقبالات الفكرية والأنشطة الثقافية⁽¹⁾. وهذا
النادي هو الذي استقدم سنة 1929 الطيب العقبي ليكون محاضره
الدائم، ومنذئذ حل العقبي بالعاصمة وظل بها إلى وفاته
سنة 1961. كما أن نادي الترقى شهد حدثين كبيرين آخرين خلال
الثلاثينات، هما ميلاد (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين)
سنة 1931، وانهقاد المؤتمر الإسلامي الجزائري سنة 1936.

(1) أنشأ عدد من أعيان العاصمة سنة 1927، وهي السنة التي توافق
مرور مائة سنة على حصار فرنسا للجزائر، وفي نفس السنة (1927)
(نادي مصالي في بروكسيل (بلجيكا) باستقلال الجزائر. وكان هؤلاء
الأعيان وراء عدد من مشاريع النهضة التي ساهم فيها بعض العاملين
المجهولين اليوم أمثال مصطفى حافظ، خريج المشرق، الذي أسس
مدرسة السلام ومدرسة الشبية وغيرهما.

لقد كان ابن باديس خلال العشرينات هو المحرك الرئيسي للحياة الفكرية في الجزائر من تعليم وإنشاء مدارس ودروس في المساجد ومقالات في الصحافة وخطب في النوادي وجولات عبر القطر للتنهيز والتوعية. ومنذ منتصف العشرينات دار الحديث بين نخبة من المثقفين حول إنشاء منظمة لقادة الإصلاح، ولكن ذلك لم يتحقق إلا سنة 1931 كما أشرنا.

ومن دوافع إنشاء جمعية العلماء في ذلك التاريخ هو الاحتفال المئوي بالاحتلال. فقد كان الفرنسيون يتبجحون بأنهم انتصروا على الجزائريين، وأن هؤلاء فقدوا حقوقهم وتاريخهم وذاتيتهم لأنهم انهزموا، وظهرت مجلة تسمى (إفريقية اللاتينية) كانت تصرح بأن الجزائر بلاد لاتينية مسيحية منذ العهد الروماني وأن العهد الإسلامي فيها إنما هو فاصل زمني تميز بالفوضى والغموض والوحشية، وأن الاحتلال الفرنسي قد أعاد الأمور إلى نصابها⁽¹⁾. كما أن الإدارة الفرنسية في الجزائر بدأت منذ 1927 تستعد للاحتفال بدخول الجيش الفرنسي الجزائر سنة 1830 (لأن الحصار ضرب على الجزائر منذ 1827). وعند الاحتفال استعاد الفرنسيون كل "أمجادهم" في شكل تمثيليات واستعراض للجيش بالطريقة التي دخل بها سنة 1830 بل وبنفس اللباس

(1) صاحبها هو الأديب لويس بيرتراند الذي ينسبون إليه تأسيس مدرسة الأدب الفرنسي - الإفريقي (أي الجزائري) والذي اختلطت عنده الفرنسية والرومنة والمسيحية ومعاداة العرب والإسلام. وكان شعاره هو أن الجزائر، مثل فرنسا، رومانية فرنسية.

والسلاح والجبروت. واستحضر الفرنسيون عملاءهم من الجزائريين ليقفوا صفوفًا أمام كبار الضيوف الأوربيين الذين حضروا الاحتفال⁽¹⁾. وكان هؤلاء الجزائريون يقفون بلباسهم التقليدي وموسيقاهم العربية وخيولهم. وقد جعل الفرنسيون بعض هؤلاء الجزائريين يفاضل بين العهد الفرنسي والعهد السابقة له، وبالطبع قالوا إن العهد الفرنسي كان أعدل العهود وأكثرها خيرًا وبركة على الجزائر. وفي المقابل كان هناك جزائريون آخرون يسخرون من هذه الاحتفالات ويعدون وطنهم بالحرير، وكان فيهم من كتب مقالات رافضا فيها الاحتلال ومناديا بالحرية⁽²⁾، ومنهم من نادى بالتجمع والتكاتف لمواجهة الخطر المستقبلي. ومن هؤلاء قادة الحركة الإصلاحية الذين أنشؤا (جمعية العلماء)، كما أشرنا.

تداعيات الاحتفال المئوي

بعد ذهاب الأمير خالد إلى الشام، بقيت أفكاره من بعده تنحدر بين الجزائريين، والمغاربة عموما، في فرنسا، وكان

- (1) استقدم الفرنسيون عددا من العلماء أيضا، وعلى رأسهم المؤرخ البلجيكي الشهير صاحب النظرية المتفحة لبداية العصور الوسطى ودور البرابرة في تحطيم روما، وهو هنري بيرين. الذي قضى بالجزائر بضعة أسابيع مع زوجته، يحاضر في كلية الآداب وغيرها.
- (2) من الصحف النشطة عندئذ جريدة (النجاح) التي كانت مستقلة، وجريدة (البلاغ) التابعة للطريقة العلوية وجريدة (المغرب) وغيرها من جرائد أبي اليقظان، إضافة إلى مجلة (الشهاب) لابن باديس.

الأمير نفسه يحثهم على التجمعات وتكوين المنظمات النقابية، والانضمام إلى الأحزاب اليسارية التي كانت في ظاهرها تتعاطف مع مطالب عمال شمال إفريقيا وتشفق من وضعهم الاجتماعي والاقتصادي المتدني في مهجرهم. ومن هذه الأحزاب الحزب الشيوعي الفرنسي الذي أصبح بدوره عضوا في منظمة (الكومترن) العالمية التي كانت تنشط انطلاقا من موسكو. وكانت جريدة (لومانيه) الناطقة باسم هذا الحزب، تنشر مقالات واحتجاجات وخطب الأمير خالد، وغيره من الجزائريين⁽¹⁾، وهناك منظمات وأحزاب أخرى يسارية استقطبت الجزائريين أيضا مثل (المساعدة الحمراء)، و(الاتحاد بين المستعمرات). وفي هذا الجو التفت عدة مصالح، مصالح الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان يبحث عن طليعة عمالية جزائرية يدخل بها المجتمع الجزائري لبث الفكر الماركسي - اللينيني، لأنه لا يمكنه الوصول إلى ذلك عن طريق الأوربيين لما بين المجتمعين من شكوك وتنافر، ومن جهة أخرى رأى الجزائريون أن مصلحتهم تقتضي منهم، لمواجهة قانون الأهالي البغيض، أن يحتسوا بحزب شرعي في الساحة السياسية الفرنسية، فهو الذي يوفر لهم وسائل الاجتماع والدفاع أمام المحاكم ونشر مطالبهم في

(1) من الشخصيات التي كانت تساند الأمير خالد وتنشر خطبه وبرقيات وتصريحاته، السيد فيكتور ميلمان صاحب جريدة (الصراع الطبقي) التي كانت تصدر في الجزائر. ويقول عنه أحمد توفيق المدني إنه من الفرنسيين المتحررين ذوي الأصل الأندلسي.

صحفه، وقد قال أحد الملاحظين إن العامل الجزائري عندئذ كان يقدم ورقة انخراطه في الحزب الشيوعي إلى الشرطة بافتخار لأنها في نظره تقدم له حماية أكثر مما تقدمها له بطاقة التعريف العادية.

وفي ضوء ذلك دعا الأمير خالد والحزب الشيوعي إلى اجتماع يضم العمال الجزائريين والمغاربة عموما، في باريس، وذلك خلال شهر ديسمبر 1924. وكان الحزب هو الذي وفر المكان والإعلان ومتطلبات الاجتماع الأخرى، وكان دور الأمير خالد هو مخاطبة العمال ودعوتهم إلى تكوين تنظيم خاص بهم، والتضامن فيما بينهم والتعاون مع الاتجاهات اليسارية الحليفة، ولعل هذا هو أول (مؤتمر) على هذا النمط فإنه كان لبنة في تطور العلاقات بين الطرفين من جهة، وفي تأسيس (نجم شمال إفريقيا) بعد حوالي سنة ونصف من انعقاده من جهة أخرى. غادر الأمير فرنسا حوالي 1925 كما أشرنا، ولكن أفكاره بقيت تروج وتختمر، إلى مارس 1926 حين ولد النجم المذكور في باريس، كمنظمة نقابية للدفاع عن مصالح عمال المغرب العربي في فرنسا، ولم يكن النجم منظمة خاصة بالجزائريين طبعا، وكان رئيسه في أول الأمر هو الحاج علي عبد القادر، الشيوعي الجزائري، وكان الشاذلي خير الله من زعماء النجم عن تونس⁽¹⁾.

(1) أسس التونسيون حزبا سياسيا في بلادهم، هو الحزب الدستوري برئاسة عبد العزيز الثعالبي. أما زعماء المغرب (مراكش) فما يزالون في أول الطريق التضامني التوفيق والمغربي لأن الحماية عندهم حديثة العهد.

ومن الملاحظ أن الرئاسة الشرفية للنجم أعطيت لأmirين مهزومين على الساحة في بلديهما، وهما: الأمير خالد الجزائري والأمير الخطابي المغربي. وسرعان ما أحيا النجم جريدة الأمير خالد التي كانت السلطات الفرنسية قد أوقفتها في الجزائر، وأسماها (الإقدام الشمال الإفريقي) وأصدرها في باريس. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على تأثير النجم بنضال الأمير خالد. فهل كان ذلك استغلالا لاسمه فقط لأن زعماء النجم كانوا ما يزالون مجهولين، أو كان التزاما بمبادئه وبرنامجه؟ إن الأمر ليس واضحا إلى الآن، وقد يكون الاثنان معا.

ولكن الموقف من البرنامج سرعان ما اختلف إلى حد كبير، فإذا كان الأمير دعا إلى المساواة مع الفرنسيين مع بقاء المسلمين على أحوالهم الشخصية - إضافة إلى مجموعة أخرى من المطالب - فإن النجم لم يتمسك بذلك، بل إنه لم يبق حتى على ما أعلنه هو ساعة ميلاده (وهو أنه تنظيم نقابي للدفاع عن مصالح العمال في المهجر). فلم تمض إلا سنة واحدة على إنشائه حتى تغيرت قيادته فتولاه أحمد مصالي (مصالي الحاج) بدل الحاج علي عبد القادر. وكان مصالي شابا في مقتبل العمر، من مواليد تلمسان سنة 1889، تلقى تعليما ابتدائيا في مسقط رأسه وحفظ بعض القرآن الكريم وتأثر بطقوس الطريقة الدرقاوية الصوفية التي كان والده - كما قيل - من أتباعها. ثم جند في الجيش الفرنسي كبقية الشباب الجزائري، وبعد تسريحه من الخدمة العسكرية زار مسقط رأسه، ثم رجع إلى فرنسا وبقي فيها

عاملا بين العمال، ولكنه كان عاملا طموحا، فكان يحضر المحاضرات العامة ويقرأ الصحف ويختلط بالأحزاب، ويناقش قضايا الساعة. وقد تعرف على الأمير خالد في فرنسا وشارك في نشاطه، واقترب من الحزب الشيوعي الفرنسي عن طريق الحاج علي عبد القادر، ثم تزوج امرأة فرنسية منخرطة في هذا الحزب. وكان يلاحظ عن كثب كيف كان الحزب الشيوعي يخطط لمشاريعه ويعمل على توظيف العمال لمبادئه وتوظيف النجم لصالحه وصالح (الكومنترون). ولذلك عزم مصالي على دخول الميدان وتوجيه النجم وجهة تخدم القضية الوطنية وليس الشيوعية العالمية.

وكانت الفرصة لإظهار ذلك هي انعقاد مؤتمر معاد للاستعمار في بروكسل (بلجيكا) سنة 1927. وكان النجم من بين الهيئات المشاركة في هذا المؤتمر. وقد فاجأ مصالي الجميع بتضمين مطالبه: المناداة باستقلال الجزائر أمام المؤتمرين. فكان هذا تحولا جديدا في المطالب الوطنية. فمنذ حمدان خوجة قدمت عرائض كثيرة ومطالب عديدة للفرنسيين ولكنها - فيما يبدو - لم تتضمن كلمة (الاستقلال) صراحة، بما في ذلك عريضة الأمير خالد التي نادى بتطبيق مبدأ تقرير المصير على الشعب الجزائري. وقد يكون البعض عندئذ قد رأوا في هذه المطالب نزعة رومانتيكية متناهية من شاب طموح يعاني الاغتراب من جميع وجوهه، ولكن الأيام أثبتت أن مصالي كان يعني ما يقول وأن الطريق إلى الاستقلال صعب ولكنه غير

مستحيل، والملاحظ أن المطالبة بالاستقلال سنة 1927 تصادفت مع شروع الفرنسيين في التحضير للاحتفال بمائة سنة على الاحتلال، كما ذكرنا.

ورغم ميلاد النجم ونشاطه في باريس وأوروبا عموما - وليس في الجزائر - فإن السلطات الفرنسية سارعت إلى حله سنة 1929 وشتت قاداته والمنتسبين إليه، كما شنت حربا عوانا ضد مؤسسه من الشيوعيين خشية أن يحملوا أفكاره الاستقلالية إلى الجزائر. فاضطهدت هذه السلطات الفرع الذي أنشأه الحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر. ومنعت رجاله من التنقل الحر، وأخضعتهم للتفتيش على المنشائر ونحوها، واتهمتهم بأنهم كانوا يعدون لمؤامرة ضدها. ومن التناقض أن هذه المضايقات الشديدة أو الحرب على رجال الفرع المذكور (وهم أوروبيون طبعاً) صدرت من الحاكم العام موريس فيوليت، العضو في الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي انفصل عنه الحزب الشيوعي حديثاً. وموريس فيوليت هذا هو نفسه صاحب كتاب: هل ستعيش الجزائر؟ وهو أيضاً صاحب المشروع الإصلاحى الذي عرف باسمه (مشروع فيوليت) خلال الثلاثينات، كما سنرى⁽¹⁾.

(1) من وقت لآخر كان يظهر في السياسة الفرنسية في الجزائر شخصيات ينسب اسمها فئة النخبة المتنفذة نوعاً ما، فتلتصق هي أيضاً بهذه الشخصية وينتج عن ذلك نوع من الالتحام بين فكرتين قد تبدوان متناقضتين أصلاً. ومن هؤلاء: شارل جوناك وموريس فيوليت وكلامهما نواب الحكم في الجزائر، الأول خلال العشرينات الأولى من

ولم يعلن مصالي استقلال منظمته (النجم) عن الحزب الشيوعي عندما طالب باستقلال الجزائر، لأنه كان يعرف أن النجم ما يزال في حاجة إلى غطاء ودعم من الحركة الشيوعية عموماً. وحتى عندما اتهمه الشيوعيون بالوطنية الضيقة رفض مجاراتهم وتمسك بمبدئه ولم يعلن القطيعة معهم. وفعلاً تلاققت الأهداف الاستراتيجية بين النجم والحركة الشيوعية عندما هاجم كلاهما الاحتفال المئوي بالإحتلال، وصورا الإحتلال على أنه من فعل البرجوازية المتوحشة وأدانا كذلك الشركات الكبرى التي استغلت الجزائريين. وعندما حلت السلطات الفرنسية النجم لجأ قاداته إلى إنشاء جريدة بالفرنسية أسموها (الأمة). في أكتوبر 1930 في باريس، وقد أصبحت هذه الجريدة هي مدار نشاط النجم المنحل، وكان مصالي هو مديرها السياسي. وتأسست من حولها جمعية تسمى (أصدقاء الأمة) فكانت تعمل لتوضيح برنامج النجم الذي يتضمن الاستقلال، وتجمع التبرعات والاشتراكات دفاعاً عن الجريدة ومناضلي النجم. وقد ظلت (الأمة) تصدر دون انتظام، إلى سنة 1939 عند إعلان الحرب العالمية، فقد حجزت السلطات الفرنسية أعدادها وأغلقت مكتبها.

وخلال عقد الثلاثينات كان النجم المنحل نشطاً مع ذلك، ولكن في الخفاء أو خارج الحدود الفرنسية. ففي سنة 1933

القرن الماضي، والثاني خلال العشرينات منه، أما الثالث فهو جاك شرفاليه رئيس بلدية مدينة الجزائر خلال الخمسينات

حاول تغيير اسمه والابقاء على برنامجيه، فسمي (بالنجم المجيد)، ولكن السلطات لم تعترف به، وقد بلور برنامجيه وحدد مراحله العاجلة والآجلة، كما نص على مبادئ الاستقلال وتكوين حكومة وطنية وجيش وطني في المدى البعيد. وشارك النجم في الدفاع عن القضايا العربية مثل قضية تونس والمغرب وسورية وفلسطين ومصر وقضايا الشعوب الأخرى المضطهدة. كما شارك في مؤتمر مسلمي أوروبا الذي انعقد في سويسرا برئاسة الأمير شكيب أرسلان، وربط علاقات إيديولوجية مع الحركة العربية التي كان يقودها هذا الأمير وأخرى مع شخصيات عربية وإسلامية كانت نشطة في أوروبا مثل إحسان الجابري ومحمود سالم باي⁽¹⁾.

وبين 1935-1936 تحركت أوروبا ولا سيما إسبانيا وفرنسا، على وقع نجاح النازية في ألمانيا التي دعمت الفاشستية في إيطاليا. ونجحت في فرنسا بالذات (الجبهة الشعبية) التي قادها ليون بلوم Leon Blum وموريس فيوليت Maurice Violette سابق الذكر وكانت الجبهة في حاجة إلى تجنيد الطاقات العمالية وريح الوقت في فرنسا والمستعمرات، فأعادت الشرعية إلى (النجم)، ومن جهتها اعتبرت المحاكم الفرنسية قرار الحل الصادر سنة 1929 غير نافذ. فنشط النجم من جديد مدعوما

(1) من صلة مصالي بالأمير شكيب أرسلان، انظر بحثنا المعنون (الأمير شكيب أرسلان والقضية الجزائرية) في الكتاب المهدى إلى الدكتور نقولا زباد (الوراق في الأدب والتاريخ)، لندن 1992.

بجريدة (الأمة) من جهة وبوعبي عمالي كبير من جهة أخرى، وبدأ يسرب تنظيماته إلى الجزائر فأنشأ بعض الخلايا "السرية" لأن القوانين الفرنسية في الجزائر ليست هي نفسها السارية في فرنسا بخصوص الأحزاب والصحافة. وقد عانى أعضاء النجم الإرهاق والتغريم والمطاردة خلال هذه الفترة، ولكنهم ثبتوا على مبادئهم، غير أن الجبهة الشعبية انقلبت على النجم ومنعته من النشاط أيضا تحت ضغط المستوطنين الأوروبيين في الجزائر وضغوط إيديولوجية أخرى. فما كان من قادة النجم إلا أن أسسوا في باريس سنة 1937 تنظيما جديدا أسموه (حزب الشعب الجزائري).

سار حزب الشعب الجزائري على نفس مبادئ النجم التي صاغها سنة 1933، عدا استبدال كلمة الاستقلال بكلمة التحرير أو التحرر، لأسباب كما قيل، تكتيكية. وقد أضاف فروعاً جديدة له في الجزائر. وواصلت جريدة (الأمة) صدورها، كما أصدر الحزب سنة 1937 جريدة (الشعب) بالعربية في الجزائر، وأسند تحريرها إلى الشاعر مفدي زكريا والسيد محمد قناتش، ولكنها لم تعمر طويلاً إذ لم يصدر منها سوى عددتين. ثم أصدر أعضاء الحزب السجناء في الحراش (قرب العاصمة) جريدة بالفرنسية أسموها (البرلمان الجزائري) وأسندوها إلى السيد أحمد بودة، ولكنها كانت في شكل منشور أو نشرة وليست جريدة بمعنى الكلمة، ولم يصدر منها كذلك إلا عدد أو إثنتان. لزار مصالي الجزائر سنة 1936 لأول مرة منذ نهاية الحرب

العالمية الأولى وخطب في تجمعاتها وتجول في بعض مدنها، ولكن السلطات سرعان ما اعتقلته ونفته إلى فرنسا، بدعوى أن حزبه غير مؤسس في الجزائر وأنه مشير للشغب وخطر على الأمن العمومي. وأمام نذر الحرب العالمية الثانية اشتدت قبضة الإدارة الفرنسية في الجزائر، وأصبحت تتشكك في كل حركة على أن لها صلة بأعداء فرنسا من الألمان والإيطاليين. وعندما أعلنت الحرب سنة 1939 كان أول إجراء اتخذته السلطات الفرنسية هو حل حزب الشعب واعتقال زعمائه، ومصادرة جريدته.

غير أن هذا المآل لم يكن هو مآل كل الأحزاب والتنظيمات في الجزائر سنة 1939. فقد تفاعلت عدة منظمات خلال عقد الثلاثينات، عرفنا منها جمعية العلماء وكتلة النواب، ونضيف إليها هنا الحزب الشيوعي الجزائري الذي تأسس سنة 1935، بعد أن كان فرعاً للحزب الشيوعي الفرنسي. ونذكر أن عبارة (جزائري) في الحزب الشيوعي لا تعني أن أعضائه كلهم كانوا من الجزائريين (المسلمين) لأن قيادته في الحقيقة وغالبية أعضائه كانت من الأوروبيين. ورغم الانفصال الظاهر بين الحزبين فإن الحزب الشيوعي في الجزائر بقي امتداداً حقيقياً للحزب الشيوعي الفرنسي ينسق معه ويأتمر بأمره. ومن أبرز المواقف الموحدة بينهما كون الجزائر جزءاً لا يتجزأ من الدولة الفرنسية والوطن الفرنسي. ولكن الحزب الشيوعي الجزائري ركز على عبارات معينة كالحرية والحقوق وتحرير الشعوب ومحاربة الرأسمالية واستنكار الاستعمار والاستغلال. وهذا ما قرب

الحزب من منظمات أخرى جزائرية سيما عند إعلان مشروع فيوليت القاضي بمنح عدد من النخبة الاندماجية الجزائرية حق المواطنة الفرنسية مع محافظتها على الأحوال الشخصية الإسلامية. وقد أيد ليون بلوم رئيس الوزراء الفرنسي عندئذ (1936) هذا المشروع وأصبح يحمل اسمه واسم صاحبه الأصلي (مشروع فيوليت - بلوم)، وكانت كتلة النواب التي أصبح يقودها خلال الثلاثينات الدكتور ابن جلول، تؤمن بما جاء في المشروع المذكور وتراه حلماً من أحلامها القديمة إذ نادى به زعماء النخبة الاندماجية منذ فاتح القرن العشرين، كما نادى به الأمير خالد تحت غطاء المساواة للجميع. وبذلك التفت مصالح النخبة الاندماجية مع مصالح الشيوعيين والاشتراكيين الذين كانوا متحالفين في جبهة واحدة ضد النازية والفاشية⁽¹⁾.

وفي هذه الأثناء أيضاً، وبالضبط فيراير 1935، نادى عبد الحميد بن باديس بانعقاد مؤتمر إسلامي جزائري، ورأى أن الظروف مواتية لعقد مثل هذا المؤتمر. فالخطر كان يتهدد الشعب الجزائري، وكل فريق كان حريصاً على مصالح فريقه،

(1) لا ننسى أن الحرب الأهلية الأسبانية بدأت سنة 1936 وكانت الجبهة الشعبية الفرنسية تؤيد الجمهورية الأسبانية كما كانت تؤيد روسيا الستالينية، أما الاتجاه اليميني الذي يتزعمه فرانكو فكان يجد الدعم من هتلر وموسوليني، ومن ثمة كان خوف الجبهة الشعبية الفرنسية عندما تسامحت مع نشاط النجم لأن فرانكو كان يستند أيضاً إلى المراكشيين ضد خصومه.

ناسين مصالح الشعب الجزائري، كما كان التوتر بين العلماء والطرفين قد خفت حدته نوعا ما، واتضح معالم الطريق أمام الطرفين⁽¹⁾. وكانت الإدارة الفرنسية قد شددت على جمعية العلماء (بمنشور ميشيل سنة 1933) الذي منع دروس المساجد على أعضاء الجمعية ومنعها من فتح مدارس حرة بدون رخصة مسبقة، واعتبر الجمعية تارة حاملة لفكرة محمد بن عبد الوهاب (الوهابية) وتارة حاملة لواء الفاشستية الإيطالية. وكان لهذا المنشور ردود فعل كبيرة من الرأي العام منها المظاهرات والاحتجاجات والكتابات، ومن أبرزها ما حدث في العاصمة عند منع الشيخ الطيب العقبي من إلقاء درسه في الجامع الجديد. وقد حظيت جمعية العلماء بتأييد كتلة النواب وحتى بعض خصومها من السياسيين ورجال الدين، لأن المسألة كما أعلن ابن باديس كانت تتعلق بمستقبل الأمة (الشعب). ومن ثمة كان الجو مهيئا في نظر ابن باديس للدعوة إلى انعقاد المؤتمر الإسلامي المذكور، بالإضافة إلى الأجواء السياسية المساعدة في فرنسا نفسها حيث كانت الجبهة الشعبية قد أحرزت انتصارا، وكانت

(1) بلغ التأزم أقصاه سنة 1932 عندما حاول فريق من رجال الدين، وفيهم أهل الطرق الصوفية، الاستيلاء على جمعية العلماء * بالطريق الشرعي أي عن طريق الانتخابات والاغلبية. ولكن الغلبة فيها كانت للاتجاه الاصلاحى، وعندئذ أسس المخالفون جمعية جديدة موازية أسموها (جمعية علماء السنة) برئاسة الشيخ المولود الحافظي، ولكنها لم تعمر طويلا. وكان لهذه الجمعية أيضا جريدة باسم (الاخلاص).

تتقرب، كما قلنا، من المنظمات الأهلية في الجزائر ومن النجم في فرنسا.

وفعلا انعقد المؤتمر الإسلامي في يونيو 1936 بالعاصمة بعد أن حضرت له لجان عديدة على المستوى الوطني، وشاركت فيه كل التشكيلات السياسية (إضافة إلى العلماء) المتواجدة على أرض الجزائر، باستثناء النجم ربما لأنه لم يكن مؤسسا في الجزائر، وإنما شارك بعض أعضائه في التحضير للمؤتمر بصفة رمزية. ونظرا لعدم تجانس التشكيلات فإن المطالب جاءت أيضا غير متجانسة، فبالعض ركز على المطالب الاقتصادية (الشيوعيون) وآخرون ركزوا على المطالب السياسية (النواب). وهناك من ركز على المطالبة بحرية التعليم العربي وفصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية (العلماء). ولذلك لم تدمج هذه المطالب في شكل نقاط موحدة يقف الجميع وراءها وإنما وضعت في كراس شبيه بكراس النواب العموميين عشية الثورة الفرنسية. وكل من يطالع تلك المطالب في الكراس يستطيع أن يقول هذا ما تقدمت به جمعية كذا، وهذا ما تقدم به حزب كذا، دون عناء. ومهما يكن من أمر فقد انبثق عن المؤتمر وفد من المشاركين فيه ليحمل كراس المطالب إلى الحكومة الفرنسية في باريس⁽¹⁾. وقابل الوفد زعماء فرنسا وعلى رأسهم رئيس الوزراء

(1) كان رئيس الوفد هو الطيب محمد الصالح بن جللول (من النواب)، ويضم الوفد ابن باديس والعقبي وفرحات عباس والابراهيمى والعمودي (مترجما).

ليون بلوم، ووزير الجزائر والمستعمرات في حكومته موريس فيوليت. وأثناء وجود الوفد في باريس قابل بعض قادة النجم وعلى رأسهم مصالي الحاج. ودار الحديث حول ما جاء في بعض المطالب التي رآها النجم خطيرة على مستقبل الجزائر مثل المطالبة بإلغاء الحكومة العامة وإلحاق الجزائر رأسا بفرنسا، والمطالبة بحق التمثيل البرلماني في فرنسا للجزائريين.

رجع الوفد من فرنسا بوعود فقط، وأثناء الاجتماع الذي انعقد يوم 2 أوت 1936 لإسماع الجمهور وعود الحكومة الفرنسية، حضر مصالي فجأة وألقى خطابا في الاجتماع أيد فيه باسم النجم، مطالب المؤتمر ما عدا المطالبين المشار إليهما. ونظرا لفشل الوفد في الرجوع بأية نتيجة ملموسة، فقد حقق مصالي نجاحا شعبيا لشخصه ولحزبه لم يكن ربما يتوقعه، على حساب وفد المؤتمر. وإلى أن تكشف الوثائق ما إذا كانت عودة مصالي المفاجئة مخططا لها على مستواه هو فقط (لأن الوثائق لا تخبرنا أنه أعلن للوفد في باريس أنه سيحضر إلى الجزائر)، أو كان للإدارة يد في تلك العودة⁽¹⁾. نقول هذا لأن الإدارة كان يهمها فشل المؤتمر، ولذلك فهي نفسها متهمة بالتخطيط لإغتيال الشيخ محمود كحول (المعروف بابن دالي) مفتي العاصمة، وإلصاق تهمة التحريض على قتله بالشيخ الطيب العقبي، أحد

(1) يحضرني بهذا الصدد وجه شبه في تهريب الألمان لبين سنة 1917 من قطار خاص إلى روسيا عبر فنلندا ليعمل على انسحاب بلاده من الحرب. فهل هذا الادعاء هو مجرد خيال؟

الأعضاء البارزين في جمعية العلماء وفي وفد المؤتمر الإسلامي إلى باريس. فالإدارة كانت تهدف إلى تحطيم التضامن بين قادة الرأي وكانت لها مصلحة في ذلك سواء بعودة مصالي غير المنتظرة وتبعيد الوفد عن قاعدته الشعبية أو باتهام العقبي بالتحريض على القتل الذي فهم منه أنه اتهام ضمني لجمعية العلماء نفسها باختيارها طريق العنف والتدخل في الشؤون السياسية بدل التزامها بقضايا الدين والأخلاق كما ينص على ذلك دستورها. ويؤكد ذلك الرسالة التي نسبت إلى المفتي القليل والتي تستنكر مشاركة جمعية العلماء في السياسة وكونها لا يمكنها أن تتحدث باسم الأمة (الشعب)⁽¹⁾.

ومهما كان الأمر فقد كانت النتائج السياسية التي ترتبت على المؤتمر الإسلامي وما تلاه من أحداث إلى سنة 1939 هي:

(1) محمود كحول المعروف (ابن دالي). كان مفتي المذهب المالكي بالعاصمة. وكان من العلماء المهرة لولا الوظيفة الرسمي الذي قيده. وقد اشتغل بالتعليم في قسنطينة ثم انتقل إلى العاصمة وأسس جريدة (كوكب أفريقية) وأظهر فيها براعة فائقة في فن الصحافة والأدب، وأصدر سنة 1911 (التقويم الجزائري) بجمعية أحد المستشرقين الفرنسيين. فدل ذلك على تمكنه في التاريخ والأدب والفلك والشعر. وقد صدر من التقويم ثلاث سنوات (1911، 1912، 1913) وبعد اغتياله تولى الفتوى مكانه الشيخ أبو القاسم الحفناوي صاحب كتاب (تعريف الخلف برجال السلف) والمتوفى سنة 1942.

1 - تفتيت جبهة المؤتمر الإسلامي التي كانت تضم عدة تيارات، كما عرفنا.

2 - القضاء المعنوي على الشيخ الطيب العقبي بعد أن قيد مكبلا بالحديد إلى السجن متهما بالتحريض على القتل، وكان في نظر الناس رجل الدين والورع والأخلاق⁽¹⁾.

3 - إحداث البلبلة في صفوف الجمعية باظهارها جمعية تمارس العنف وتتوسل إلى السياسة بالدين.

4 - الفصل بين جمعية العلماء وكتلة النواب برئاسة ابن جلول، لأن هذا رفض نفى التهمة عن جمعية العلماء.

5 - عزل مصالي عن قواعد حزبه والقبض عليه ثم إعادته إلى فرنسا وعرقلة نشاط حزبه في الجزائر.

6 - ضرب القضية الفلسطينية، لأن الشيخ العقبي بالذات كان كثير الحديث عنها ومهاجمة الحركة الصهيونية في نادي الترقى.

(1) كان من نتيجة ما حدث للعقبي ان استقال من المجلس الاداري للجمعية سنة 1938 على اثر ما اُصبح يعرف (بحادثة البرقية)، وذلك حين طلبت فرنسا من المنظمات والجمعيات اعلان ولائها لها بالبرقيات في وجه تصاعد الخطر الالمانى والاطالانى. فرفضت جمعية العلماء بالأغلبية ارسال البرقية، وكان العقبي يرى ضرورة ارسالها نقاديا لانتقام فرنسا من الجمعية، ومنذئذ أخذ العقبي يستغل "عن الجمعية رغم انه لم يتخل عن عضويته فيها.

7 - بقاء الجو خاليا للإدارة في الجزائر دون منازع أو مشاغب، مع تجميد مشروع فيوليت - بلوم على مستوى الحكومة الفرنسية، وهو ما يخدم مصالح الاوربيين في الجزائر.

8 - القطيعة بين عباس وابن جلول وتأسيس كل منهما حزبا خاصا به، أو إذا شئت تفتيت كتلة النواب أيضا.

وهكذا كانت الحركة الوطنية نهاية سنة 1939 وهي على أسوأ ما يكون من التمزق والفشل، فكيف ستعيش أحداث الحرب العالمية الثانية؟

التصعيد نحو 8 مايو 1945

مع إعلان الحرب حدثت ظروف استثنائية وإجراءات أمنية أدت إلى أن توقف الأحزاب والجمعيات نشاطها العادي، فقاد حزب الشعب القدماء كانوا في السجن أو المنفى، وجريدتهم في فرنسا صودرت، واضطرت جمعية العلماء إلى وقف جريدتها (البصائر) وأوقف ابن باديس مجلته (الشهاب) حتى لا تنشر كلتاهما ما يخالف مبادئ الجمعية. ولم يلبث ابن باديس أن أدركه الموت (16 أبريل 1940)، بينما فرضت الإقامة الجبرية على نائبه الإبراهيمي في آفلو (بالهضاب العليا). وقد خالف العقبي زملاءه فأصدر جريدة (الإصلاح) لأنه كان على تنافر مع إدارة جمعية العلماء، وتقلص نشاط المدرسين في المدارس الحرة إلى الحد الأدنى. أما النواب فقد خفت صوتههم أيضا. فقد

تجند الدكتور ابن جلول وفرحات عباس وأمثالهما للدفاع عن فرنسا الديمقراطية، وتجمد النشاط السياسي للنواب. واضطرب حال الشيوعيين تبعاً لموقف موسكو من الحرب فإذا تحالف ستالين مع هتلر سلط عليهم الفرنسيون الإضطهاد، وإذا تحالف مع تشرشل وروزفيلت رفع عنهم الإضطهاد ونشطوا من عقالهم ودخلوا في لجنة فرنسا الحرة بقيادة ديغول⁽¹⁾. وكان حالهم كحال اليهود تقريباً. فعندما أصبحت الجزائر تابعة لنظام فيشي بقيادة المارشال بيتان رفعت الجنسية الفرنسية عن اليهود وعوملوا معاملة الأهالي الجزائريين (الأندجيين) كما كانوا قبل 1870، ولكن عندما نزل الحلفاء بالجزائر ومعهم لجنة فرنسا الحرة، ضغط الأمريكيون على الجنرالين (جيرو) و(ديغول) فأعادوا إلى اليهود الجنسية الفرنسية، كما أدخل ديغول الشيوعيين في حكومته المؤقتة. فالحرب العالمية في الواقع أفادت كل الأطراف إلا الجزائريين، فقد اتفق الجميع على إهمالهم واضطهادهم رغم خدماتهم العسكرية وتضحياتهم الجسيمة على الجبهة الأوربية ومساهماتهم في تحرير فرنسا نفسها ومعاناتهم الاقتصادية.

لقد تجند الجزائريون للحرب تحت طائلة قانون التجنيد

(1) منع الحزب الشيوعي سنة 1939 من النشاط، ولكن بعد نزول الحلفاء 1942 أعيدت له الشرعية وتعاون مع لجنة فرنسا الحرة بخلاف حزب الشعب الذي منع كذلك سنة 1939 ولكن لم تعد له الشرعية أبداً.

الإجباري، وسيقوا أفواجا أفواجا من جميع الطبقات إلى مختلف الجبهات الفرنسية- الألمانية. وقد اقتنع الكثير منهم- تحت الدعاية الفرنسية والغربية عموماً- أن الحرب كانت من أجل انتصار الديمقراطية ضد النازية والفاشية، وأنها تعني في النهاية إعطاء الحقوق للشعوب المستعمرة. وبالإضافة إلى الدعاية الفرنسية كانت هناك دعاية مضادة ألمانية وإيطالية تخبر الجزائريين بأنهم سينالون حريتهم إذا أيدوا قضية المحور. وذهب بعض الوطنيين في حزب الشعب وفي غيره إلى الاقتناع بهذه الأطروحة ومالوا إلى التعاون مع المحور- سيما ألمانيا- ما دامت تعد بالتحريض والمساعدة ضد فرنسا. ولكن مصالي رفض هذه الأطروحة وحكم بفصل أعضاء حزبه الذين خالفوا عنه⁽¹⁾. وتعامل بعض الطلبة الجزائريين في تونس مع المحور أيضاً سيما بعد نزول القوات الإيطالية والألمانية بها وتعاونها مع المنصف باي تونس.

انتصب نظام فيشي في فرنسا ابتداء من يونيو 1940 واضطربت الأوضاع في الجزائر تبعاً لذلك حتى بين الفرنسيين

(1) قتل مصالي الحاج طيلة الحرب العالمية سجيناً، فقد سجن منذ 1939، فحين وقع تمرد الحراش (يناير 1941) حوكم أمام محكمة عسكرية بالعاصمة فحكمت عليه بالأشغال الشاقة 12 سنة. ولكن بعد نزول الحلفاء - نهاية 1942 - خفف عنه الحكم وأجرى على الإقامة في قصر الشلالة. ثم حدثت قلاقل في هذه البلدة بتاريخ 17 أبريل 1945 أدت إلى نقله إلى المنبوعة ثم منها إلى برازيل (في أفريقيا)، ولم يرجع إلى الجزائر إلا بعد صدور العفو العام 1946.

أنفسهم، إذ كان فيهم من يؤيد المارشال بيتان وفيهم من يؤيد ديغول، وفيهم من كان يؤيد درلان في انتظار الفرصة المواتية بعد أن كثرت الجوسسة والمؤامرات في الجزائر بين الفرنسيين أنفسهم استعدادا لنزول الحلفاء في نوفمبر 1942. وقد تغير الحكام العامون للجزائر عدة مرات في ظرف قصير، وساءت الأحوال الاقتصادية لأن الحرب قد جففت خيرات البلاد بنقلها إلى أوروبا. وكثرت المضاربات وقلت المواد الغذائية فانقطع السكر والشاي والقهوة والدقيق وجاء (عام الأرز) أو عام الشر، وهو الفترة التي عوض فيها القمح المحلي بالأرز المستورد كمادة أساسية للإستهلاك، علامة على النقص في الغذاء، لأن عامة الناس غير معتادين على أكل الأرز قبل ذلك. كما انقطع القماش والملابس وكسدت التجارة إلا ما كان من التهريب والمغامرات. وكثرت الأمراض ومنها التيفوس الذي ضرب الناس بقوة وتسبب في مقتل الآلاف.

بعد سقوط فرنسا سرح الكثير من الجزائريين، ومنهم فرحات عباس، فرجع إلى الجزائر لممارسة الصيدلة والسياسة. وكان عباس قد أحس وهو في فرقة الصيادلة بالجيش، بالتميز العنصري بين زملائه الفرنسيين. وكان يبحث عن طريقة لدخول المجال السياسي مستقلا بعد أن جرب حفظه خلال الثلاثينات في ظل الدكتور ابن جلول الذي يبدو أن الركب الآن قد فات. تحرك عباس فأرسل رسالة إلى المارشال بيتان يلفت فيها نظره إلى وضع مواطنيه الجزائريين عندما أصبح (كل حزب بما لديهم فرحون)

وليس للشعب الجزائري من يدافع عنه أو ينصفه. وكان تحرك عباس هذه المرة منفردا خلافا لما حدث أيام المؤتمر الإسلامي. فالقيادات الوطنية القديمة كلها الآن غائبة إلا هو، وكان لابد للميدان من فارس.

كان الحلفاء - بقيادة أمريكا وبريطانيا - يعدون بتطبيق مبادئ الميثاق الأطلسي وميثاق الأمم المتحدة الجديد. ورأى عباس وأمثاله بريق الحرية والديمقراطية في تصريحات الحلفاء وميثاقهم. وكان هو بطبعه ميالا للغرب ومقتنعا بالليبرالية ومبادئ الثورة الفرنسية. فرأى مستقبله السياسي مرهونا بالتعاون مع القوى الجديدة. أليست فرنسا الحرة والديمقراطية أيضا من ضمن هذه القوى الواعدة؟ ورغم وجود مصالي في السجن وتقييد حرية الإبراهيمي وابتعاد ابن جلول عن الساحة، فإن عباس اغتنم فرصة نزول الحلفاء بالجزائر (08/11/1942) وأخذ يوالي الاتصالات بممثليهم السياسيين، ولا سيما روبرت مورفي الأمريكي وماكميلان الإنجليزي، وكان يرغب في معرفة موقفهم من مصير الشعب الجزائري، وكان يطلعهم على ما لهذا الشعب من إمكانيات لمساعدة قضية الحلفاء إذا وعدوه بالحرية ورفع كابوس الاستعمار عنه. ولكن الحلفاء - على لسان ممثليهم - كانوا يقولون إنهم جاؤوا للحرب وليس للسياسة، وأنهم قد وعدوا الإمبراطورية الفرنسية بعدم المساس بوحدها، وأن على أي زعيم أو حزب يريد شيئا من الحلفاء أن يتوجه إلى السلطات الفرنسية بعد تحرير فرنسا.

ومع هذا الرد المثبط، فإن عباس، بتشجيع من أوغسطين بيرك (مسؤول الإدارة الأهلية في الجزائر) عزم على كتابة بيان (مانيفيست) باسم الشعب الجزائري وتقديمه إلى الحلفاء، وقبل أن يفعل ذلك استشار زملاءه النواب في مجلس الوفود المالية (برلمان الميزانية)، وزملاءه السياسيين المعتقلين، فزار مصالي، وتشاور مع قادة العلماء، وتوصل معهم إلى نقاط أساسية ليضمنها البيان وتعبّر عن استعداد الجزائريين للتضحية مع الحلفاء في مقابل الوعد بإقامة حكومة جزائرية ووضع دستور لها، أما في المدى القريب فإن عباس قد اكتفى بالمطالبة بفتح مجالات العمل والوظائف أمام الجزائريين وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين منهم الخ... وصاغ عباس البيان وقدمه في فبراير 1943 إلى ممثلي الحلفاء ومن بينهم الفرنسيون، إضافة إلى نسخة للحكومة المصرية. وباقتراح من بيرك ذيل عباس البيان بملحق تطبيقي. ولكن الحلفاء لم يلبثوا أن رحلوا عن الجزائر لتحرير إيطاليا ثم فرنسا، وبقيت الجزائر مقرا للجنة فرنسا الحرة بقيادة ديغول.

وعادت المصارعة بين الجزائريين والسلطات الفرنسية دون تدخل من طرف ثالث. ولكن زعيم الطرف الجزائري هذه المرة هو عباس. فمصالي كان ما يزال في المعتقل (قصر الشلالة) وحزبه منحلا وبعض أعضاء الحزب محسوبين على الألمان وبعضهم مشبهين منطرفين. وكان الشيوعيون الذين عادوا إلى

نشاطهم منذ حلول الحلفاء⁽¹⁾ بالجزائر، قد انتعشت آمالهم بتحالفهم مع ديغول، وكانوا ينظرون إلى حزب الشعب على أنه الإبن العاق الذي يستحق العقاب الشديد لتمرده على ولي نعمته، وهو الحزب الشيوعي. فاتهم الشيوعيون أعضاء حزب الشعب بأنهم (فاشيست) وعملاء للنازية ومتمردون عن الكرم الفرنسي. أما الإبراهيمي فقد أطلق سراحه سنة 1943 وأصبح هو الرئيس لجمعية العلماء بعد أن كان نائبا لابن باديس. ولكن الإبراهيمي كان مقيد الحركة وحذرا فترك آخرين يتحركون في المجال السياسي باسم الجمعية مثل الشيخ محمد خير الدين. وهكذا كان الجو خاليا تقريبا أمام فرحات عباس وأصدقائه.

أمام عدم اعتراف السلطات الفرنسية الجديدة بالبيان، رغم اعتداله، أنشأ عباس جمعية سماها (أحباب البيان والحرية) في مارس 1944 في مدينة سطيف⁽²⁾. وأصبح هو زعيما لهذا التنظيم الجديد، وأنشأ له صحيفة بالفرنسية هي (ليقاليتي - المساواة)، وافتتح الإنخراط في هذا التنظيم فتهاطل الأعضاء عليه حتى وصلت عضويته في أقل من سنة إلى حوالي نصف مليون نسمة، كما قيل. واشتدت لهجة الخطباء وكثرت

(1) من ممثلي الحلفاء في الجزائر سفير الاتحاد السوفياتي في باريس، فقد نقل نشاطه الدبلوماسي إلى الجزائر.

(2) كان إنشاء (أحباب البيان) في الواقع رد فعل على إصدار لجنة فرنسا الحرة مرسوما في 7 مارس 1944 والقاضي بالرجوع إلى مشروع فيوليت الذي رفضه البرلمان الفرنسي قبل الحرب.

الإجتماعات، وكان عجز الفرنسيين قبل تحرير بلادهم ومرور الحلفاء بالجزائر وأخبار الحرب الواعدة بتقرير المصير لمن يساعد الديمقراطية على الانتصار - كل ذلك قد شدد من لهجة زعماء أحباب البيان والحرية. وكانت الأذان الفرنسية لم تألف هذه التحديات سيما وقد علموا أن أعضاء حزب الشعب المنحل قد ضخموا صفوف التنظيم الجديد، وكان الفرنسيون يعلمون أن هذا الحزب يؤمن بالإستقلال الكامل. فاقتنعوا أن هناك مؤامرة تدبر ضد الجزائر " الفرنسية " يحيكها المتطرفون من أعضاء حزب الشعب الذين اندسوا في التجمع ويدعمها أعداء فرنسا من الخارج، ولم يستبعد الخيال الفرنسي الاعلامي حتى أصدقاءهم الأمريكيين والبريطانيين، فما بالك بالألمان والإيطاليين، وبعد انشاء الجامعة العربية (مارس 1945) أضيف اسمها إلى قائمة أعداء فرنسا طبعاً.

وقد ازدادت حدة لهجة أحباب البيان والحرية يوم أعلن الفرنسيون (مارس 1944) بقيادة ديغول أنهم سيكافئون النخبة الجزائرية على خدماتها بتطبيق مشروع فيوليت - بلوم الذي هزم في الثلاثينات، وذلك بمنح المواطنة (الجنسية) الفرنسية لعدد من أفراد النخبة الإندماجية دون مطالبتهم بالتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية. ورأى بعض الجزائريين أن ذلك يعد استهشاراً بتضحياتهم في الحرب ومطالبتهم بالإصلاحات السياسية. وتذهب الروايات الفرنسية إلى أن فرحات عباس لم يعد قادراً على التحكم في تجمع أحباب البيان والحرية لكثرة

ونظرف من دخله من الشباب. وكانت لجنة فرنسا الحرة قد انتقلت إلى باريس بعد تحريرها. وبقي الجزائريون وجهاً لوجه مع غلاة الأوروبيين والإدارة القديمة الذين لا يطبقون سماع أصوات الجزائريين تنادى بالحرية.

إن المواجهة التي حدثت في 8 مايو 1945 ترجع إلى هذا الجو المكهرب بين الطرفين قبيل انتهاء الحرب والذي سبقته سلسلة من الأحداث التصعيدية منذ سقوط فرنسا 1940 والتي ازدادت حدة منذ نزول الحلفاء 1942، ثم منذ عودة الفرنسيين 1944 إلى الحديث عن مشروع فيوليت الذي رأوا أن الأوان قد فات. وكان الفرنسيون لا يخفون أنهم يريدون كسب الوقت فهم غير مستعدين أن يواجهوا الحركة الوطنية في الجزائر بينما الحلفاء ما يزالون يحتلون فرنسا نفسها. وعندما أعلن عن الاحتفال باليوم العالمي للنصر طلب الجزائريون الترخيص لهم بمسيرة إلى قبر الجندي المجهول في مدينة سطيف يوم 8 مايو، وكانت سطيف هي موطن فرحات عباس ومقر عمله ونشاط حزبه. وتذهب الروايات إلى أن الرخصة قد منحت لهم بشرط عدم رفع العلم الجزائري وعدم الهتاف بحياة مصالي والاستقلال ولكن من يضمن تكميم الأفواه!

تجمع عدة آلاف في المكان والزمان المتفق عليهما بسطيف واصطففت الصفوف استعداداً للمسيرة، ثم أعطيت الأوامر بالتقدم نحو نصب الجندي المجهول. وعند الخطوات الأولى نشر شاب العلم الجزائري الذي كان مطوياً عنده وتقدم به

الصفوف، ثم سمعت هتافات مختلطة فيها حياة مصالي وحياة الجزائر المستقلة. وفجأة أصابت رصاصة قلب الشاب (بوزيد شعال) حامل العلم، فسقط صريعا، فحمل آخر العلم ورفعها عاليا. واعتري المظاهرة اضطراب، البعض تفرقوا بصيحات مختلفة، والبعض ساروا من طرق عديدة حتى وصلوا نصب الجندي المجهول، ووضعوا إكليلا من الزهور. ومن الذين تفرقوا هنا وهناك حدثت مصادمات بينهم وبين الشرطة والمدنيين الأوروبيين، وانتشرت الأخبار كالنار في الهشيم في القرى المجاورة، امتدت إلى قالمة وخراطة وغيرهما. وتحركت الميليشيات الأوربية والشرطة والجيش بجميع آلياته لـ سحق الثورة " قبل أن تسقط الإمبراطورية الفرنسية، أليست هذه هي المنطقة التي انطلقت منها ثورة 1871⁽¹⁾. ومن الملاحظ أن وزير الطيران الفرنسي عندئذ وهو (شارل تيون) كان من الحزب الشيوعي، وقد ضرب الجزائريين بطائرات فرنسية وأمريكية وبريطانية فيها المقنبلة والمطاردة. كما ضربت السفن الفرنسية سواحل بجاية وما اقترب منها. وساد التعقيم الإعلامي فلم ينتشر خبر " المجزرة " إلا بعد حوالي شهر. وعندما تسربت أخبارها كانت المفاجأة المهولة، فالضحايا كانوا بعدد ضخم، فقد قدرهم

(1) جرت أحداث 1945 في قلب المنطقة التي انطلقت منها انتفاضة الحاج المقراني والشيخ الحداد، سنة 1871. أما الجريدة الأمريكية المشار إليها في المتن فهي (ستارز اند سترابيز) والتي كشفت عن طريق مراسلها في المغرب عن سعة الأحداث وكثرة الضحايا. انظر كتابنا الحركة الوطنية ج 3.

البعض بألف وخمسمائة (وزير الداخلية)، وحددهم آخرون بـ 18 ألف (جريدة الجيش الأمريكي)، ومنهم من ذكر ثمانين ألفا، ولكن الشائع بين الكتاب اليوم هو أن العدد لا يقل عن 45 ألف نسمة، بينما قدر عدد الضحايا الأوروبيين ببعض عشرات فقط.

ساد الجزائر سكون بعد 8 مايو 1945، كسكون المقابر. فقد نصبت المحاكم، وأعلنت حالة الطوارئ، وفتحت السجون، وقيد فرحات عباس الذي صادف أن كان يوم الحادثة في العاصمة لتهته المحاكم العام بانتصار الديمقراطية وتحرير فرنسا، قيد إلى سجن الكدية بقسنطينة، كما قيد إليه البشير الإبراهيمي بعد حبس إنفرادي مضيق. ونقل مصالي إلى المنيعية في الصحراء، ثم إلى الكونغو - برازفيل بوسط إفريقيا. ومنعت السلطات صدور الجرائد والتحركات السياسية. فكان ذلك هو جزاء فرنسا للجزائريين على تضحياتهم من أجل تحريرها. ولعله لولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والجامعة العربية لاستمر العقاب والإرهاب ضد الجزائريين بدون حدود. فقد ثبت أن سفير أمريكا بباريس تدخل - بإلحاح من الجامعة العربية⁽¹⁾ - لدى جورج

(1) يعود هذا التحرك إلى عبد الرحمن عزام، الأمين العام للجامعة عندئذ. فقد اتصل بالسفير الأمريكي في القاهرة وأشعره بقلق الجامعة العربية حول الأخبار التي كانت ترد من الجزائر. وقد نقل السفير مذكرة الجامعة إلى وزارته بواشنطن فحركت هذه سفيرها بباريس. وربما يرجع تدخل عزام إلى ضغط جبهة الدفاع عن شمال

بيدو، وزير الخارجية الفرنسي، بأن مبالغة فرنسا في عقاب الجزائريين قد تؤدي إلى غضب الرأي العام العربي وضياع مصالح فرنسا في الشرق وفتح شمال إفريقيا أمام خطر الشيوعية. وظننا من المسؤولين الفرنسيين أن الجزائريين كانوا جوعا أمرت سفينة كانت في عرض المحيط تحمل الدقيق الأمريكي إلى فرنسا بالتوجه مباشرة إلى الجزائر.

إن نتائج حوادث مايو 1945 (والحرب العالمية الثانية على العموم) هامة وبعيدة المدى حتى أن بعضهم جعلها هي السبب غير المباشر لثورة نوفمبر 1954. ويمكننا أن نلخص هذه النتائج فيما يلي:

1 - أنها مثلت مرحلة اليأس من فرنسا الذي تساءل عنه ابن باديس حوالي سنة 1938 عندما كتب إحدى مقالاته المؤثرة بعنوان (هل آن أوان اليأس من فرنسا ؟) واليأس هنا يعني التفكير في حلول أخرى غير التفاهم والتفاوض والحوار.

2 - أنها منحت نفسا جديدا للإدارة الفرنسية فاستعادت هيبتها الظاهرية بعد الهزيمة التي منيت بها فرنسا وسقوط هيبتها في نظر الجزائريين باعتمادها على الحلفاء الذين نجحوا في إنقاذها.

أفريقيا التي تأسست بالقاهرة سنة 1942، وكان على رأسها الشيخان محمد الخضر حسين والفضيل الورتلاني. وكان لعزام شخصيا اهتمام خاص بقضايا المغرب العربي منذ مشاركته في كفاح ليبيا ضد الإيطاليين.

3 - فشل الوطنيين المعتدلين أمثال فرحات عباس، أولئك الذين كانوا يثقون في موثيق التحالف الغربي والديمقراطية الفرنسية وإعلانات حقوق الإنسان الإشرارية وميثاق الأمم المتحدة. وهكذا غير المعتدلون من اعتدالهم وأصبحوا ينادون بمطالب تؤدي إلى الانفصال والاستقلال عن فرنسا، كما غير المتطرفون من تطرفهم السياسي فأصبحوا يعملون على التحرير بالقوة والثورة.

4 - فشل جناح حزب الشعب الذي اختار أن يرمي بالشعب في الثورة دون تخطيط ليكون قائد نفسه بنفسه، فقد تبين أن العشوائية وعدم التخطيط القيادي يؤدي إلى تضحيات جسيمة وإلى فشل ذريع. ومن ثمة تعلم الجناح الآخر ضرورة التحضير والتخطيط للعمل الكبير مثل مواجهة العدو في ثورة شعبية⁽¹⁾.

5 - إن الاعتماد على أمريكا - زعيمة العالم الحر عندئذ - لم يجد نفعا. فقد تعهدت لفرنسا بالمحافظة على كيائها الاستعماري وشكك محلوليها في قدرة الحركة الوطنية الجزائرية على القيام بعمل كبير يهدد الوجود الفرنسي، بل اعتبروا بعض

(1) يذهب محللو الحركة الوطنية إلى أن هناك رأيين: رأي مصالي ورأي دباغين. يرى الأول ضرورة التخطيط والعمل السري وتكوين القادة المخلصين ليكونوا طليعة الكفاح الشعبي، ويرى دباغين تفعيل الشعب برمي الثورة بين يديه، وهو الذي يثنأها ويدافع عنها. فكانت أحداث 8 مايو، حسب هذا الرأي، ثورة فاشلة ولكنها كانت فرنسا مقبلة.

أفراد قيادتها شيوعيين.

وباعتبار حوادث 8 مايو 1945 لم يقع مثلها في حجمها في الجزائر منذ القرن التاسع عشر، وباعتبارها حدثت في المدن والأرياف معا، فقد تركت كل الأطراف في لحظة تأمل ومراجعة.

الدوامية الوطنية في إطار الشرعية

وبعد سنة من توقف الحياة السياسية واختفاء الصحافة الوطنية وفتح السجون والمعتقلات والمتابعات، صدر ما سمي بالعفو العام سنة 1946، فرجع السياسيون إلى ميدان النشاط ولكن بدرس جديد، وعادت الحياة والعلاقات مع الفرنسيين ولكن في حذر شديد. وكانت هذه المشاعر متبادلة، فالفرنسيون أيضا، إدارة ومدنيون، كانوا يعرفون أنهم حفروا هوة سحيقة بينهم وبين الجزائريين بمن فيهم أولئك الذين يظنونهم من أتباعهم وعملائهم. وقد كان الحاكم العام عندئذ هو (إيف شاطينو) الاشتراكي الذي يتهمه المستوطنون بموالاتة الجزائريين. وأعلنت السلطات في باريس أنه سيكون للجزائر قانونها الخاص عندما كانت هذه السلطات منشغلة بوضع دستور للجمهورية الرابعة. وفي انتظار القانون الخاص أخذ السياسيون الجزائريون يولفون أحزابا جديدة على أنقاض الأحزاب القديمة استعدادا للانتخابات التشريعية في فرنسا والجزائر.

أنشأ فرحات عباس (الإنحداد الديمقراطي للبيان الجزائري)

على أنقاض (أحباب البيان والحرية) الذي حلته السلطات الفرنسية بعد أحداث 8 مايو. وأقام برنامجا على قاعدة (البيان) الذي حرره بنفسه سنة 1943. واحتفظ الحزب الجديد بالنتيجة المؤمنة بالثقافة والديمقراطية الفرنسية - الغربية. وكان من عناصر الحزب النواب والمحامون والأطباء والصيادلة والصحفيون والمهندسون والأساتذة ممن لهم اتجاه ليبرالي وثقافة فرنسية واعتدال سياسي. وكان مقر الحزب في مدينة سطيف أيضا. وأصبحت جريدة الحزب هي (الجمهورية الجزائرية) بدل جريدة (المساواة) السابقة. ومن أبرز أعضاء الحزب الطيبان أحمد فرنسيس والشريف سعدان، والمحاميان قدور ساطور وأحمد بومنجل.

ومن جهة أخرى أنشأ مصالي الحاج حزبا جديدا بعنوان (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) ليعمل ظاهريا في المجالات السياسية التي تسمح بها التشريعات الجارية ولم يتضمن برنامج هذا الحزب عبارة الاستقلال عن طريق الثورة كما كان الحال مع حزب الشعب. فقد كان هذا الحزب يرفض (الواقع الاستعماري)، أما الحركة الجديدة - حركة الانتصار، كما أصبحت تدعى اختصارا - فقد قبلت بالتعامل مع الواقع الاستعماري كالانتخابات والقوانين المعمول بها. ومن أبرز أعضاء الحركة د. الأمين دباغين، وحسين الاحول، ومحمد غبطر، وأحمد مزغنة، وابن يوسف بن خدة، وقد دخل في الحركة عدد من المثقفين بالعربية والفرنسية، بعد أن كان النجم

ثم حزب الشعب لا يضمنان في أغلب الأحيان إلا مناضلين بسطاء معظمهم من العمال المهاجرين، كما انضم للحركة عدد من الجنود الجزائريين المتمرسين على أساليب الحرب بعد خدمتهم في الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية، وقد وصل بعضهم إلى رتب متقدمة في العسكرية، إضافة إلى بعض العاملين في الإدارة أو البيروقراطيين. فإذا كان حزب البيان امتاز بالانسجام السياسي والثقافي وحتى الاجتماعي - لأن معظم أعضائه كانوا من الموسرين وأصحاب المهن الحرة - فإن حركة الانتصار كانت مزيجاً من العناصر المتميزة بالثقافة والثروة والمهنة، ولكن كان يجمعها الإيمان بالنضال وروح الاستقلال. وإذا كان فرحات عباس لم يجد صعوبة في تسيير حزبه لحصول الانسجام العام بين أعضائه، فإن مصالي الحاج قد وجد صعوبة كبيرة في السيطرة على حركته للخلفيات التي ذكرناها، سيما وقد كان هو في معظم الأحيان سجيناً أو منفياً بعيداً عن القاعدة، ولم تعاود الحركة إصدار جريدة الأمة، وإنما أصدرت بدلها (الجزائر الحرة) بالفرنسية، وكان لها صحف موالية بالعربية أيضاً مثل (المغرب العربي) و(المنار)⁽¹⁾.

وقد نظمت جمعية العلماء نفسها أيضاً لتتلاءم مع الوضع الجديد، فهي جمعية وليست حزبية، وإنما لها رأى في مجريات

(1) كان مدير الأولى هو محمد السعيد الزاهري. ومدير الثانية هو محمود بوزوزو. وكانت الجريدتان تسيران تيار حركة الانتصار دون أن تكونا لسان حال لها.

الأمر وفي كل ما يمس مستقبل البلاد، ولا سيما قضايا التعليم العربي والدين الإسلامي والحريات العامة والهوية الوطنية القائمة على التاريخ المشترك ووحدة الأرض والشعب والقيم. ورغم أن الإبراهيمي كان معروفاً في مجال الأدب والخطابة وفي إدارة مدرسة دار الحديث بتلمسان طيلة أكثر من عشر سنوات، فإنه لم يكن معروفاً للجميع كرئيس للجمعية⁽¹⁾ ولكن الأيام أثبتت أنه كان رئيساً محنكاً وكان موضع تقدير زملائه لإخلاصه وكفاءته، رغم أن الاجتماع عليه لم يكن في درجة الاجتماع على ابن باديس. وقد سیر الإبراهيمي الجمعية في ظروف صعبة. وأعاد إصدار جريدة (البصائر) وتولى هو رئاسة تحريرها وكتابة معظم افتتاحياتها، وأكثر من تأسيس المدارس الابتدائية للتعليم العربي، وتوج ذلك بإنشاء معهد ابن باديس بقسنطينة للتعليم المتوسط، وضاعف من عدد الجولات في أنحاء القطر لتدشين المدارس والمساجد الحرة، ومن زيارات الشعب (جمع شعبة)

(1) منذ وفاة ابن باديس ضعف ولاء بعض المتحمسين السابقين للجمعية لأسباب إما فردية وأما سياسية، ومن هؤلاء الطيب العقبي الذي أصدر جريدة (الإصلاح) خلال الحرب مخالفاً موقف الجمعية، كما قبل العقبي بالعضوية في لجنة رسمية لدراسة شؤون المسلمين (الجزائريين). ومنهم الشاعر محمد العيد الذي ارتحل من العاصمة تماماً ورجع إلى باتنة ثم بسكرة ثم عين مليلة، وكذلك الأمين العمودي الذي ظهر خلال الثلاثينات في دور بارز ك مترجم وصحفي إذ أصدر جريدة (الدفاع) بالفرنسية، وكرئيس لمنظمة شباب المؤتمر الإسلامي.

والنوادي التابعة للجمعية، وقد ختم ذلك النشاط بزيارة للمشرق العربي ابتداء من يناير 1952 من أجل الحصول على أموال للجمعية ومقاعد للدراسة في الجامعات والثانويات لطلبة الجمعية. وعندما انفجرت ثورة أول نوفمبر كان الابراهيمي ما يزال في المشرق، ولكن نائبه : العربي التبسي ومحمد خير الدين كانا يقومان بمهمته في غيابه، ويساعدهما أحمد توفيق المدني الذي أصبح كاتباً عاماً للجمعية⁽¹⁾.

أما الحزب الشيوعي الجزائري فلم يعرف، كما ذكرنا، ماعرفته الأحزاب والهيئات السابقة من اضطهاد وارهاق إلا بين 1939-1942، بالعكس، فقد كان هو الحزب "المدلل" لفترة ما، إذ كان مشاركاً في السلطة عن طريق الحزب الشيوعي الفرنسي. وكان يبرر سياسة القمع التي اتبعتها الإدارة والجيش الفرنسي ضد المشاركين في أحداث 8 مايو. فلم يكن إلى سنة 1946 حزبا متحلا مثل الأحزاب الأخرى، وإنما كان يتمتع بشرعية كاملة، وقد شارك في الانتخابات التي جرت في أكتوبر 1945، وكانت له صحيفة تنطق باسمه هي (الحرية) بالإضافة

(1) بقي أحمد توفيق المدني من تونس إلى الجزائر سنة 1925. ورغم مشاركته في تنشيط الحركة الثقافية ومساهمته في كتابة تاريخ الجزائر، فقد كان يعتبر مستقلاً. ولم يدخل جمعية العلماء إلا سنة 1953. وبعد انقطاع الشيخ الابراهيمي في المشرق تولى المدني رئاسة تحرير البصائر، وكان قبل ذلك من كتابها الدائميين كتحريره لأمير السياسة العالمية فيها.

إلى (الجزائر الجمهورية) التي كانت منذ الثلاثينات تنطق باسم التيار اليساري عموماً⁽¹⁾ والجريدتان بالفرنسية، ومع ذلك فقد مر الحزب الشيوعي الجزائري بامتحان ذاتي بعد أحداث 8 مايو، فقد كان عليه تحديد موقفه من مستقبل الجزائر: الحرية أو العبودية، الاستقلال أو التبعية الدائمة لفرنسا. وكان أعضاء الحزب من الفرنسيين أكثر بكثير من أعضائه من الجزائريين، وكان للفريق الفرنسي الكلمة العليا في سياسة الحزب، ولذلك وقعت "مراجعة" النفس من جانب بعض الأعضاء الجزائريين، فأخذوا ينتقدون مواقف الحزب مما أدى إلى طردهم منه بعض الوقت، مثل عمار أوزقان، وهؤلاء هم الذين "اتهموا" بالوطنية والانحراف الإيديولوجي.

هذه هي التشكيلات الرئيسية في الجزائر بين 1946 و1954، وهي التشكيلات التي قادت الرأي العام السياسي والثقافي إلى ثورة نوفمبر، فماذا فعلت الأحزاب وكيف كيفت نفسها مع (الواقع الاستعماري) بعد أحداث 8 مايو؟

لقد جرت الانتخابات التأسيسية في أكتوبر 1945 والأحزاب الوطنية غائبة نتيجة الاضطهاد الذي جرى بعد أحداث

(1) كلمة (الجمهورية) لا تعني هنا الجمهورية الجزائرية المستقلة، كما قد يبادر إلى الذهن، وإنما تعني الجزائر الجمهورية (Alger R publicain) المتمسكة بالنظام الجمهوري الفرنسي. وكانت كلمة الجمهوري والجمهورية شائعة في أدبيات الفرنسيين بعد سقوط الامبراطورية الثانية، بل منذ الثورة الفرنسية سنة 1789.

8 مايو، فكانت الغلبة في الانتخابات لاتحادية (كتلة) النواب التي يقودها ابن جلول صاحب الاتجاه الاندماجي، وكانت النتيجة فوز اتحادية النواب بـ 7 مقاعد (من 13) وحصل الاشتراكيون على 4 والشيوعيون على 2، رغم أن الشيوعيين دخلوا الانتخابات تحت شعار المطالبة بالعفو العام على من شارك في أحداث 8 مايو. وبعد خروج فرحات عباس من السجن في ربيع 1946 وتأسيس حزبه (الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري) كما ذكرنا، وجه نداء إلى (الشباب الفرنسي والمسلم) ودخل الانتخابات التأسيسية الثانية، يونيو 1946، وقد فاز فيها حزبه فوزا ساحقا، فحصل على 11 مقعدا (من 13) وحصل الاشتراكيون على 2 فقط، أما الاتحاديون (الاندماجيون) والشيوعيون فقد خسروها. وظهر عباس في غياب مصالي الذي قرر حزبه مقاطعة الانتخابات، بمظهر الرجل الإصلاحى، ولكن فوز عباس كان قصير الأجل. فقد وافق البرلمان الفرنسي على قانون الجزائر الخاص (أكتوبر 1947)، وجرت الانتخابات الجديدة للمجلس الوطني الفرنسي، وأطلق سراح مصالي وقرر دخول الانتخابات باسم حركة الانتصار، فكانت نتيجة الانتخابات التي جرت في نوفمبر 1947، كما يلي: المعتدلون - الإندماجيون 8 مقاعد، وحركة الانتصار 5 مقاعد، والشيوعيون مقعدان. (ارتفعت المقاعد المخصصة للجزائريين في المجلس الوطني إلى 15 بدل 13 بناء على قانون 1946/10/5). وهكذا خسر عباس الانتخابات التشريعية، ولكنه مع ذلك فاز في

الانتخابات مجلس الجمهورية فنال حزبه 4 مقاعد من السبعة المخصصة للجزائريين.

دخلت الأحزاب، وحتى جمعية العلماء، في منافسات ومهاترات حول قانون الجزائر الخاص. وكان البرلمان الفرنسي الجديد قد فتح النقاش حول هذا القانون الذي كان عليه أن يجيب: هل الجزائر جزء من فرنسا أو مستعمرة خاصة؟ أو هي قطعة من ممتلكات فرنسا ما وراء البحار؟ وهل هي عضو في الاتحاد الفرنسي الجديد (نظام يشبه نظام الكومنويلث البريطاني) أو هي جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية؟ أو هي ذات حالة خاصة لا تدخل في أي مما ذكرنا⁽¹⁾.

وأخيرا اعتبرت الجزائر حالة "شاذة"، فهي مستعمرة استيطانية أروبية، وأغلب سكانها مسلمون ولغة الأغلبية فيها هي اللغة العربية. فعلى هذا الأساس، سيظل الأوروبيون متساوين مع الجزائريين رغم أن النسبة بينهم هي نسبة الواحد إلى العشرة. وستصبح العربية لغة رسمية كالفرنسية، في التعليم والإدارة. سيفصل الدين الإسلامي عن الدولة الفرنسية كما انفصلت

(1) تقدمت معظم الأحزاب بمشاريع خاصة إلى البرلمان وقدمت فيها رؤيتها لمستقبل الجزائر من خلال القانون الخاص، ومن هذه الأحزاب الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي، والمجموعة البرلمانية الإسلامية، بالإضافة إلى مشروع الحكومة الفرنسية نفسها. والمعروف أن جمعية العلماء أيضا قدمت تصور لها وكذلك بعض الهيئات الدينية الأخرى.

الديانتان المسيحية واليهودية عنها منذ 1907⁽¹⁾. وسيكون للجزائر برلمان محلي يدعى المجلس الجزائري، ينتخب أعضاؤه انتخابا بالتساوي بين المسلمين والأوروبيين، على أن ينتخب كل فريق ممثليه على حدة. وستلغى من الجزائر بقايا المكاتب العربية في المناطق العسكرية في الصحراء والتل وتتحول إلى بلديات باعتبار أن الحكم كله سيصبح مدنيا. ولكن القانون الجديد سكت عن مستقبل الجزائر السياسي فلا مرحلة انتقالية ولا استقلالا ذاتيا أو كاملا، بل هو البقاء على الارتباط القديم بفرنسا.

وبناء على هذا القانون الخاص جرت الانتخابات الأولى في الجزائر 1948، وشاركت كل الأحزاب فيها. وكانت النتيجة هي ما يلي: المستقلون أو مرشحو الإدارة 41 مقعدا = (من 60)، وحركة الانتصار 9 مقاعد وحزب البيان 8 مقاعد، والمستقلون الإشتراكيون مقعدان.

والحاكم العام الجديد الذي جرت الانتخابات في عهده هو (مارسيل نيجلان)، الذي خلف شاطينو. وكان نيجلان وزيرا للتربية في حكومة بلاده قبل تعيينه على رأس حكومة الجزائر، وكان متحمسا جدا " للحضور الفرنسي " ولكنه كان أيضا من "

(1) صدر قانون فصل الدين عن الدولة في فرنسا سنة 1905، ثم سري تطبيقه في الجزائر ابتداء من سنة 1907 على المسيحية واليهودية. ولكن الدولة الفرنسية هي التي بقيت تتحكم في الشؤون الإسلامية على أساس أن الإسلام دين ودولة وليس دينا فقط.

المزورين " التاريخيين لنتائج الانتخابات⁽¹⁾. فقد عرف عهده بالتزوير السافر للنتائج بحيث تكون دائما لصالح مرشحي الإدارة، أولئك الذين لا ينتمون لأي حزب من الأحزاب الوطنية المذكورة، ولكنهم ينتمون لحزب الإدارة التي تضمن لهم الفوز على حساب مرشحي الأحزاب الوطنية. وقد ضجت هذه الأحزاب التي رأت حقها يضيع وأعلنت الشكوى والاحتجاج، ولكنها كانت في كل مرة تواجه بالتزوير الجديد في الانتخابات، وإذا ما تجاوزت الخط الأحمر تواجه بالقمع. ورغم الخلاف بين الأحزاب في الميول والأهداف فإنها تنادت لفعل شيء مشترك يضمن نزاهة الانتخابات ويحمي الحريات. وتوصلت إلى اتفاق مبدئي على عقد اجتماع في أغسطس 1951 للاحتجاج على عمليات التزوير والتطلع إلى تضامن مستقبلي في هذا الصدد، وقد انضمت إلى اجتماعهم جمعية العلماء أيضا باعتبارها معنية بالحريات وإن كانت غير معنية بالانتخابات. وانبثق عن الاجتماع المذكور تنظيم مشترك سمي (الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية

(1) نعرف بعض الكتابات الفرنسية بأن السلطات الفرنسية العليا نفسها هي التي قررت كبح جماح الوضع في الجزائر بالوسائل المختلفة، وهي التي أرسلت نيجلان للقيام بهذه المهمة، فالمسألة إذن لا تعني شخص الحاكم العام. أنظر عن ذلك روبرت أرون (أصول حرب الجزائر)، باريس، 1962، ص 276. وكان الأوروبيون يعتقدون أن شاطينو لين جدا نحو المسلمين حتى لقبوه (محمد شاطينو) سخرية.

واحترامها⁽¹⁾. وما دام الجميع يرى فقدان الحرية والاستهانة بها فإنهم طالبوا بتوفيرها حتى تسير الحياة السياسية على وجه منتظم دون اللجوء إلى ردود الفعل التي تؤدي بدورها إلى القمع.

ولكن الأمور لم تتغير بعد ذلك، فلا التزوير توقف ولا جبهة الدفاع اجتمعت ثانية لمتابعة مطالبها. وفي نفس السنة استقال نيجلان وعوضه (روجي ليونار) الذي لم يغير أسلوب الإدارة من الانتخابات. وأدى مصالي الحاج فريضة الحج في السنة المذكورة واجتمع في القاهرة بمجموعة من قادة الرأي السياسي والفكري في العالم العربي، ثم توجه إلى مقر هيئة الأمم المتحدة لمخاطبتها بشأن القضية الجزائرية. ومن جهة أخرى سافر الإبراهيمي إلى المشرق سنة 1952 كما ذكرنا. ثم انفجرت الأحداث في تونس على أشد ما يكون، ومنها الأحداث المسلحة فواجهتها السلطات الفرنسية بالإعتقالات والقمع. كما اشتد القمع في الجزائر بعد اكتشاف المنظمة السرية سنة 1950 التي ستحدث عنها. وكانت الحرب الفيتنامية في تصاعد، والحرب الباردة على أشدها كما عبرت عنها حرب كوريا، وحدثت الثورة في مصر (يوليو 1952) واستقلت ليبيا بقرار من الأمم المتحدة.

(1) مثل حركة الانتصار أحمد مزغنة، وحزب البيان قدور ساطور، وجمعية العلماء العربي النوبي، والحزب الشيوعي العربي البوهالي. وشعر أن من دوافع القمع والتشدد الفرنسي عندئذ اكتشاف اللجنة الخاصة أو الجناح العسكري لحزب الشعب (حركة الانتصار) سنة 1950.

وكان للجامعة العربية صوت خافت ولكنه معنويا كان شديد المفعول في الجزائر. وكان الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي قد حل بالقاهرة التي تشكل بها أيضا مكتب تحرير المغرب العربي الذي نادى باستقلال ووحدة بلاد المغرب وكشف أساليب الإستعمار الفرنسي، ولم يلبث أن التحق بالقاهرة أيضا محمد خيضر⁽¹⁾ ثم أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد، وانضموا إلى المكتب المذكور. كما زار فرحات عباس القاهرة ونصب ممثلا عنه أيضا هناك. ولم تلبث الأحداث أن تطورت في المغرب الأقصى أيضا بعد عزل السلطان محمد الخامس ونفيه ووضع الفرنسيين الرجل العجوز محمد بن عرفة مكانه. وانطلق الكفاح المسلح في كل من تونس والمغرب قبل الجزائر. فكيف واجهت الأحزاب الجزائرية هذا الوضع؟

يمكن القول أن كل الأحزاب والمنظمات عاشت أزمة حادة عشية الثورة، ولا سيما جمعية العلماء وحزب الشعب. كان غياب الشيخ الإبراهيمي قد أثر على قيادة وسير الجمعية في الجزائر، وكان ضغط الحوادث الداخلية والخارجية يزيد الأزمة حدة. وظهر جيل جديد في صفوف الجمعية لم يكن ولاؤه وعقيدته كولاة وعقيدة الجيل القديم وتوسعت مهام الجمعية

(1) كان ممثل حزب الشعب في القاهرة هو الشاذلي المكي قبل أن يحل بها محمد خيضر. وأصبح أحمد بيوض هو ممثل حزب البيان فيها. أما جمعية العلماء فقد كان ممثلها المعلن هو الفضيل الورتلاني، ثم حل الإبراهيمي بالقاهرة في يناير 1952 فأصبح هو مرجع الجمعية.

فكثرت مدارسها ونواديها وشعبها ومساجدها الحرة وكان عليها أن تواجه كل ذلك بقيادة واعية وحكيمة وأن تخطط لمشاريعها لتنمو وتتجذر أكثر من ذي قبل. وقد جرت اتصالات بين الجزائر والقاهرة عن طريق الموفدين الذين كانوا يتصلون بالإبراهيمي ثم يعودون من عنده بالتوجيهات. ولكن هذه التوجيهات لم تكن دائما مبنية على الواقع. ومما زاد الأمور تعقيدا وجود الوفد الجزائري في مكتب المغرب العربي بالقاهرة وانقسام الطلبة الجزائريين هناك إلى أنصار للجمعية وأنصار لحزب الشعب (حركة الانتصار) بل إن بعض الطلبة تأثروا بحركة الإخوان المسلمين المصرية عن طريق الشيخ الفضيل الورتلاني نزيل المشرق منذ 1938. ولم يستطع الإبراهيمي أن يحل مشكلة الطلبة إلا عن طريق فصل المتمردين عنه (وكانوا جميعا تحت مسؤولية الجمعية) مما كان له صدى غاضب في الجزائر سواء لدى الجمعية أو لدى أولياء الطلبة. وكانت المنافسة بين الشيخين العربي التبسي ومحمد خير الدين قوية عن إدارة الجمعية، وهما النائب الأول والنائب الثاني للشيخ الإبراهيمي. وأظهر محمد خير الدين قدرته على التنظيم والتحكم خلال 1953-1954، سيما أثناء غياب التبسي في الحج وإطالته المكث في القاهرة. وفي آخر اجتماع لمجلسها الإداري طالبت الجمعية الشيخ الإبراهيمي بالرجوع إلى الجزائر لمواجهة الموقف، وكان ذلك قبل شهر واحد من اندلاع ثورة نوفمبر⁽¹⁾.

(1) عن ذلك انظر دراستنا «أزمة جمعية العلماء - سبتمبر 1954» في «

ولكن رجوع الشيخ لم يقع إلا بعد الاستقلال (سنة 1963).

أما حزب الشعب (حركة الانتصار) فكانت أزمته أكثر خطرا على البلاد من أزمة الجمعية. فنظرا لغياب مصالي عن الساحة السياسية نتيجة وجوده في السجن بفرنسا معظم الأوقات، وانقطاعه عن قاعدته الحزبية، وتشدد الإدارة الاستعمارية في معاملة مناضلي حزبه بعد اكتشاف المنظمة الخاصة (1950) وهروب بعض أعضائها إلى الجبال أو إلى القاهرة فإن الحزب قد واجه موقفا صعبا أيضا، سيما أن ضغط الأحداث السياسية على المستوى المغربي والعربي والدولي كان أشد عليه من غيره باعتباره الحزب الرافع لراية الحرية والاستقلال والثورية.

فكان الحزب عندئذ يتحرك برأسين دون أن يكون هناك تنسيق أو انسجام بينهما:

الرأس الأول يمثله مصالي، وكان يرى أن النشاط السياسي المسموح به ما هو إلا غطاء مؤقت لشغل الإدارة عن نشاط الحزب الحقيقي، وهو التحضير للثورة، وكان أنصار هذا الاتجاه يؤمنون بزعامة مصالي وحده، ويرون أنه قادر بمفرده على مواجهة الوضع، وكانوا مستعدين لانتخابه مدى الحياة على رأس الحزب باعتباره هو السياسي الذي عركته الأيام منذ العشرينات.

أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 2، ط 2، بيروت 1990. وهي دراسة من وحي التقرير الطويل الذي أرسله أحمد توفيق المدني، الكاتب العام للجمعية إلى الشيخ الإبراهيمي في القاهرة.

وبالتدرج أصبح أنصار هذا الاتجاه أو فلنقل أنصار الزعامة المصالية المطلقة يتكثرون فيما بينهم ويحللون الوضع بطريقتهم ويوصلون نتيجة تحليلاتهم إلى مصالي كما يرونها، بينما هو بعيد (في فرنسا منذ مايو 1952) مضيق عليه لا يكاد يعرف من الحقيقة إلا بعضها. وقد عقد المصاليون مؤتمرا لهم في هورنو ببلجيكا 15-17 يوليو 1954، وحضره 300 مناضل (حسب رواية) وكان يمكن لهذا المؤتمر أن يحل الأزمة لو سمح لكل الحاضرين بإبداء آرائهم، وتغلبت الحنكة السياسية على العاطفة والصراع الشخصي. ومهما كان الأمر فقد انتهى المؤتمر بحل اللجنة المركزية التي اعتبرها المؤتمرون متمردة على رئيس الحزب، وانتخاب مصالي مجددا، واستنكار "روح الإصلاح" السياسي التي دبت في بعض الأعضاء ولاسيما أولئك الذين مثلتهم اللجنة المركزية. وهكذا بدل أن يضيق المؤتمر الخلاف زاده عمقا واتساعا.

والرأس الثاني هو اللجنة المركزية للحزب التي كانت بالجزائر العاصمة، وكانت تضم عناصر مثقفة ومتسيسة، ولكنها في معظمها كانت من الرعيل الثاني في الحزب. وكانت ألصق بالواقع من أنصار مصالي، وتريد أن تسير هذا الواقع أكثر مما تريد أن تتجاوزه، ونقص بالواقع هنا سياسة الإدارة الاستعمارية وإمكانات التحرك مع مواقف الأحزاب والهيئات الأخرى. وكان أساس "تمرد" اللجنة المركزية يرجع إلى ضعف ولائها لزعامة مصالي الفردية، وذلك يدخل أيضا ضمن علاقتها بالواقع.

فالرجل كما تراه اللجنة كان بعيدا عن الميدان معظم الوقت، وأصبح متحجرا إلى حد بعيد و"مريضا" بحب الزعامة. والدليل على ذلك رضاؤه بانتخابه مدى الحياة. وكانت اللجنة ترى أن ذلك سيضيع القضية الوطنية ويشتت الحزب، فما كان منها إلا أن دعت بدورها إلى مؤتمر في الجزائر العاصمة في 15 أوت 1954 ليقول رأيه في الوضع. وكانت النتيجة لا تكاد تختلف عن نتيجة المؤتمر الأول: التمسك بالموقف وهو عدم الاعتراف بزعامة مصالي واتخاذ مبدأ القيادة الجماعية ومسايرة الوضع الحاضر إلى أن يستطيع المناضلون التحرك المباشر⁽¹⁾.

وهناك ربما رأس ثالث للحزب، وهو عسكري لا سياسي. فقد كان النشيطون فيه هم بقايا مناضلي المنظمة الخاصة، وكان هؤلاء قد بقوا مهمشين منذ 1950، وكانوا يعانون ماديا ومعنويا، بعضهم دخل السجن وواجه المحاكمات والتعذيب، وبعضهم اختفى في الجبال والغابات، ولكن إلى متى؟ واستطاع آخرون منهم أن يغادروا إلى القاهرة فكانوا بالطبع أحسن حظا من زملائهم ماديا وأمنيا على الأقل. ولكن صوت الوطن كان ينادي الجميع فكانوا يتجاوبون ويتصلون مع ذلك بطرقهم الخاصة، وكان من بينهم المنسقون على المستوى الداخلي والخارجي، من أجل تحقيق الهدف الذي تدربوا من أجله وهو الثورة، وقد زادهم النضد الذي حل بالحزب ارتباكا بعض الوقت ولكنه لم يشل

(1) الاتجاه الشائع الآن هو أن المسؤول ليس مصالي وإنما بعض الأشخاص الناقلين للتقارير مثل أحمد مزغنة ومولاي مرباح.

حركاتهم، فحاولوا أولا التوسط بين الطرفين (مصالي واللجنة المركزية) لرأب الصدع وتوحيد قيادة الحزب، وعندما لم ينجحوا في ذلك رأوا اللجوء إلى آخر الدواء، وهو التحضير للثورة دون السياسيين وإعلانها بصفة مفاجئة للجميع، وعندئذ سيجد كل طرف نفسه مضطرا إلى اتخاذ موقف مناسب وينتهي بذلك التردد والخصام.

في مارس 1954 اجتمع اثنان وعشرون عضوا⁽¹⁾ في أحد المنازل بالعاصمة، وهم الذين أصبحوا يسمون (اللجنة الثورية للوحدة والعمل)، وقرروا الشروع في الثورة دون تحديد تاريخها، وشكلوا منهم لجنة خماسية، ثم أصبحت سداسية، للتحضير والتنسيق، وقد أضيف إلى هؤلاء الستة ثلاثة من زملائهم الذين كانوا في الخارج فأصبحت اللجنة تسعية. ونظموا أنفسهم بأن حددوا لكل قائد منطقة وقسموا الجزائر إلى ست مناطق، ودرسوا إمكانات السلاح وإعداد بيان وتكوين قيادة سياسية وجناحها العسكري، وكانت لهم نشرية سرية باسم (الوطني)، وكانوا يحثون الجزائريين فيها على تناسي التنازع السياسي الذي يطيل في أمد الاستعمار، ويحثون زملاءهم في الحزب على عدم تبديد الطاقة الوطنية في المهاترات والتناحر التي

(1) اجتمعوا في منزل إلياس دريش بالمدينة، إحدى ضواحي العاصمة، ورأس الاجتماع مصطفى بن بولعيد، وكادوا يفترون دون اتخاذ قرار حاسم من الثورة لولا تدخل مؤثر - كما قيل - من زميلهم سويلمي بوجمعة.

بلغت حد التضارب في الشوارع والصاقي المعلقات المضادة وتبادل الاتهامات المضرة.

وفي اجتماع سري، أواخر أكتوبر، حددت لجنة مصغرة منهم، بداية الثورة بالساعة الواحدة ليلا فاتح أول نوفمبر 1954، وهو يصادف يوم الاثنين، على أن تنطلق الثورة في مختلف أنحاء القطر في وقت واحد. وهكذا ولدت جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري جيش التحرير الوطني. وقد أعلن البيان الأول للجبهة أن الهدف من الكفاح هو الاستقلال واستعادة الدولة الجزائرية على الأسس الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.

أما الحزبان الشيوعي والبياني فقد تطورا أيضا داخل النظام الاستعماري بين حوادث مايو 1945 وفاتح نوفمبر 1954. عدل الحزب الشيوعي من موافقة منذ 1945، كما ذكرنا. ولا شك أن ذلك راجع في الأساس إلى الحرب الباردة التي انطلقت بين المعسكرين الشرقي والغربي بعد تأسيس الحلف الأطلسي الذي كان يشمل الجزائر باعتبارها "جزءا" من فرنسا، وبعد أن أصبحت أمريكا هي زعيمة العالم الحر والرأسمالي الذي كان يحتوى فرنسا احتواء كبيرا. فتحرك الحزب الشيوعي الجزائري في الواقع ليس اكتشافا للوطنية أو مراجعة للضمير، كما قيل، وإنما تنفيذا لتعليمات ستالين والمعسكر الاشتراكي عن طريق الحزب الشيوعي الفرنسي نفسه بناء على استراتيجية بعيدة المدى. ومهما كان الأمر فقد عقد الحزب عدة مؤتمرات خلال

الفترة المذكورة، ومنها مؤتمره الثالث (1946) الذي دعا إلى تكوين جبهة وطنية ديمقراطية، جعل شعارها: الخبز والحرية والأرض، وقد ترددت هذه الشعارات أثناء مؤتمراته الأخرى كالرابع سنة 1947 والخامس سنة 1949 والسادس سنة 1952.

وقد كان عنوان النداء الصادر عن المؤتمر الأخير هو (السبيل الوحيد للاستقلال الوطني) بعد أن ردد شعاره السابق وهو - الأرض والحرية والخبز - كما دعا إلى العمل على تأسيس مجلس وطني لإعداد دستور للجمهورية الجزائرية الديمقراطية. وهذه الشعارات هي التي شارك بها الحزب في (جبهة الدفاع عن الحرية) سنة 1951، كما عرفنا، وظل ذلك هو ديدانه إلى فاتح نوفمبر 1954، وكانت له جريدة بالفرنسية هي (الحرية) وجريدة أخرى بالعربية هي (الجزائر الجديدة). ولسائل أن يسأل: لو بقيت فرنسا متحالفة مع الاتحاد السوفياتي كما كان الحال خلال الحرب، أو بقيت محايدة ولم تدخل ضمن الحلف الأطلسي وزمرة ما سمي بالعالم الحر، ولو بقي الشيوعيون الفرنسيون أعضاء في الحكومة الفرنسية، هل سيتحول الحزب الشيوعي الجزائري عن موقفه الأصلي الرفض للوطنية؟

وكما تخلى الشيوعيون عن فكرة الاندماج، تخلى عنها حزب البيان أيضا ولكن ببطء شديد. فبعد تجربة (أحباب البيان والحرية) تبين لفرحات عباس أنه قد ركب حصانا صعب المراس وسلم زمامه إلى " الغوغاء " بقودونه ولا يقودهم مما أدى إلى تجربة 8 مايو المريرة، لذلك عزم على تأسيس حزب تكون

العضوية فيه لأصحاب الفكر الليبرالي في الأساس ولهم قابلية التطور مع الواقع الاستعماري. وقد كانت مبادئ (حزب البيان) هي الجمهورية الجزائرية المتحدة مع فرنسا في هيئة كهيثة (الدومينيون) أو وضع كندا بالنسبة لانكلترا.

ومما جاء في ندائه (إلى الشباب الفرنسي والمسلم) - مايو 1946 - الجمل الحساسة الآتية: لا اندماج ولا سادة جدد، ولا انفصال، بل شعب شاب، مشارك لأمة ليبرالية عظيمة ولديمقراطية وليدة تقودها الديمقراطية الفرنسية العظيمة. تلك هي الصورة الأكثر وضوحا لحركتنا التجديدية الجزائرية⁽¹⁾.

وكان فرحات عباس فيما يبدو منطقيا مع نفسه، فقد بقي متمسكا بمطلب الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وبتطبيق القانون الخاص بالجزائر والصادر عام 1947 حول الوظائف والتعليم والاسلام والعربية والحريات. ولكن السلطات الفرنسية لم تنفذ ذلك فخذلت حزب البيان وكل من اختار الاعتدال والواقعية. وهكذا يبدو أن تطور الحزب الشيوعي نحو الوطنية كان أسرع من تطور حزب البيان نحو الاستقلال. وقد كنا أشرنا إلى جريدة حزب البيان الجديدة باللغة الفرنسية وهي (الجمهورية الجزائرية)، كما أسس هذا الحزب صحيفة بالعربية سماها (الوطن).

ومن خلال العرض السابق نلاحظ فشل جميع الأحزاب

(1) عن كتاب أرون (أصول حرب الجزائر)، مرجع سابق، ص 250.

السياسية في تحقيق أهدافها عشية فاتح نوفمبر، ولعل ذلك الوضع هو الذي كانت تسعى إليه الإدارة الاستعمارية، إذ أحدثت تزويرات (نيجلان) شللا في ممارسة الأحزاب لحقها الانتخابي والتمثيلي مما أدى إلى قطيعة نفسية بين الإدارة والأحزاب ثم بين هذه والشعب. وإذا كانت أزمة جمعية العلماء قد ظلت في مستوى القيادة فقط، فإن أزمة حزب الشعب - حركة الانتصار - قد اتسع خرقها على الواقع وخرجت إلى الشارع، مما اضرب سمعة الحزب على العموم وشكك في قدرته على تحقيق الاستقلال الذي وعد به. ولم يغتنم فرحات عباس هذه الفرصة لملء الفراغ كما فعل بعد فشل المؤتمر الإسلامي عندما أسس حزب الاتحاد الشعبي، أو بعد نزول الحلفاء بالجزائر عندما حرر (البيان) ثم أسس جمعية أحباب البيان، فقد ظل عباس، كما لاحظنا، متمسكا بالشرعية القائمة وبنصوص القانون الخاص بالجزائر. ولعل درس 8 مايو هو الذي جعله لا يغامر هذه المرة. ويبدو من كل المعطيات أن الحزب الشيوعي كان الوحيد المستفيد من الوضع الجديد ولكنه مع ذلك لم يؤسس قاعدة عريضة، ولولا مبادرة اللجنة الثورية وانطلاق الثورة فجأة، لتعفن الوضع أكثر مما تعفن وانفجر السخط الشعبي في اتجاه آخر، ويجب ألا ننسى هنا تطور الحوادث المعاصرة في كل من تونس والمغرب، فقد كانت بدورها تزيد موقف الأحزاب الجزائرية حرجا لتخاذلها أمام موجة التحرر التي كانت تهب آسيا وإفريقيا.

الثورة تحبو وتنمو

في البيان الصادر عن جبهة التحرير أول نوفمبر يلاحظ المرء تعابير مشتركة لدى الوطنيين والشيوعيين وتعابير مختلفة، ولا ندري من كان المتأثر والمؤثر، ولكن يبدو لنا من خلال العلاقة بين الطرفين منذ ميلاد النجم، أن الوطنيين كانوا يستعيرون تعابير ماركسية من الشيوعيين. ولا غرابة في ذلك ما دام النجم نفسه قد ولد في بيئة شيوعية وفي ظروف خاصة مضادة للاستعمار وبعبارة عن الثقافة العربية التراثية، ولكن الغرابة أن نجد هذه التعابير صادرة من مناضلين استطاعوا أن يفجروا الثورة بعد معاناة شديدة. فكان المتوقع منهم أن يستمدوا مفرداتهم ومصطلحاتهم من تراث الشعب ومن حضارة الإسلام. ولكن المصطلحات جاءت بالنسبة للهدف هكذا: الاستقلال واستعادة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية، وهذان التعبيران غير جديدين، فقد وردا في بيانات اللجنة المركزية للحزب من قبل، كما ورد أحدهما بكثرة (الديمقراطية) في مصطلحات الحزب الشيوعي بل في عناوين الأحزاب نفسها مثل (الاتحاد الديمقراطي) لفرحات عباس، و(حركة انتصار الحريات الديمقراطية) لمصالي الحاج فكلمة "الديمقراطية" عندئذ يبدو أنها كانت شعار المرحلة، كما أصبحت كلمة الاشتراكية هي شعار مرحلة الاستقلال. أما عبارة المبادئ الإسلامية فهي رغم غموضها، ليست خاصة بهذا البيان، بل كانت في لوائح الحزب من قبل أيضا، ولعلها كانت في هذه اللوائح أوضح معنى وأكثر

صلة بالثراث العربي، مثل تصريح مصالي أمام المحكمة العسكرية سنة 1941⁽¹⁾ ومن الملاحظ كذلك أن بيان نوفمبر تكلم عن دولة ذات سيادة ولم يتكلم عن كونها جمهورية، بينما الحزب الشيوعي استعمل عبارة الجمهورية في أدبياته المتأخرة، كما استعملها حزب البيان.

وإذا كان بيان نوفمبر قد أشار إلى الإطار السياسي والاجتماعي وحتى الديني للدولة الجزائرية فإنه سكت عن إطارها الثقافي، فكلمة "استعادة" الدولة قد تعني أيضا استعادتها في تراثها المحفوظ في اللغة العربية، ولكن السكوت عن ذلك قد يوحي بأن الجانب الثقافي ستتولاه اللغة الفرنسية، أو حتى اللهجات الدارجة. ولعل جهلنا بمن وضع الخطوط العريضة للبيان وبمن صاغه، لا يساعدنا على تحديد نقاط الضعف والقوة فيه، فبعضهم يذكر أن محمد بوضياف ومراد ديدوش قد كلفا من زملائهم بصياغة البيان، ونحن نعرف أن الأول - بناء على روايات زملائه - كان أقرب في تفكيره إلى الاشتراكيين والشيوعيين، ولعل زميله ديدوش كان يشاطره نفس التفكير رغم حداثة سنه، ولقائل أن يقول إنه لو صاغ البيان رجل مثل ابن المهدي أو ابن بولعيد، أو كان عملا جماعيا لجاء في صيغة أخرى واحتوى مبادئ أقرب إلى معنى استعادة الدولة بحضارتها

(1) قال عندئذ إن حزبه يريد المساواة المطلقة (مع الفرنسيين) واحترام تقاليدنا، ولغتنا، وديننا... انظر آرون (أصول...)، مرجع سابق، ص 79.

وتراثها، منه إلى فكرة إنشاء دولة من العدم بمفاهيم جديدة.

إننا نلح على ذلك لنشير إلى أن البيان لم يفاجئ الجزائريين بإعلان الثورة فقط من جماعة مجهولة على الساحة، ولكنه فاجأهم أيضا ببعض محتوياته وتصورات ووسائله العملية. ولعل أوضح هذه الوسائل هم حمل السلاح من أجل الاستقلال، فالجميع في الواقع كانوا يفهمون ذلك وكانوا مستعدين شعبيا للمشاركة فيه على اختلاف آرائهم، ولعلهم لا حظوا القصور في توضيح بعض الأطر والأهداف فقالوا في أنفسهم إن مناقشة هذه الأمور سابقة لأوانها، فلتتحرر أولا، ثم بعد ذلك نتحدث عن شكل ومضمون الدولة. ويجب ألا ننسى أيضا أن الذين صاغوا البيان وقرروا تفجير الثورة كانوا آخذين في الاعتبار الوضع الاجتماعي والسياسي للجزائر. فقد كان فيها حوالي مليون أروبي يعتبرون أنفسهم "جزائريين" وأصحاب حق وسيادة. وكان فيهم النصارى واليهود، بل فيهم المتفرنسون الجزائريون الذين نجسوا وتنازلوا عن الأحوال الشخصية الإسلامية. وفي المجتمع الجزائري عندئذ الأغنياء والفقراء وأصحاب المصالح ومن كان ينفذ الاستعمار ومن كان يعيش منه، ثم هناك اتجاهات سياسية ودينية عديدة، من رجال الزوايا وأئمة المساجد إلى العلماء الإصلاحيين أو النخبة الشرقية كما يسميهم البعض، ومن الأندماجين والشيوعيين إلى دعاة الثورة والوطنية. كما كانت في هذا المجتمع أحزاب سياسية فرنسية ونقابات تغطي مختلف المجالات والاتجاهات. وقد كان على بيان أول نوفمبر أن يراعي

الإجابة على تساؤلات كل هؤلاء.

لقد مرت الثورة بعدة مراحل هي: الانطلاقة والهجوم والصمود، ثم التكافؤ والغلبة. وسنحاول الآن تناول كل مرحلة وإن كان من الصعب الفصل بين المراحل بخط واضح.

فمن أول نوفمبر 1954 إلى أوت 1956 (أي تاريخ انعقاد مؤتمر الصومام) يعتبر مرحلة الانطلاقة وهي صعبة على الثورة وعلى من قاموا بها، فهي مرحلة التأسيس وكانت من عدة وجوه عبارة عن مغامرة، فالذين قاموا بها كانوا مجهولين عند الشعب وحتى عند القيادات السياسية التقليدية، وكانت الأسلحة غير متوفرة إلا بعدد قليل وفي منطقة الأوراس فقط، وكان عدد المجندين لا يكاد يزيد عن ثلاثة آلاف رجل، وكانت وحدة القيادة معدومة تقريبا، والعالم الخارجي لا يعلم شيئا عن قادة الثورة ولا برنامجه، بينما العدو كان على أهبة الاستعداد إذ كانت له معلومات تدل على أن شيئا ما كان يحضر في الجزائر، حتى أن مفجري الثورة أخروا موعدها الأول عندما علموا أن العدو أحس بتحضيراتهم، وقد كانت القوات الفرنسية عندئذ تقلر بخمسين ألفا، وسرعان ما وصلت إلى ثمانين ألفا، مع ما تملكه من سلاح فعال وانتشار دقيق وعيون وأجهزة أخرى حساسة، فكيف شقت الثورة طريقها رغم ذلك؟

إن ما ساعد على تثبيت الثورة في هذه المرحلة التأسيسية الحاسمة هو ملل الشعب من فشل الحلول السياسية والانتخابات المزورة والصراعات الحزبية، والتطلع إلى تجاوز ذلك كله

لمشاركة الأشقاء في المغرب وتونس في نضالهم، كما أن الثورة فرضت على السياسيين المنقسمين على أنفسهم أن يحسموا خلافاتهم، وأعطت للإصلاحيين السياسيين فرصة للضغط على الإدارة لأنها لم تتحرك من قبل وتسبق العاصفة، وفوق ذلك كله فإن الثورة أزاحت كابوس الخوف من الهيمنة الفرنسية وأعادت للشعب ثقته بنفسه، سيما بعد هجوم شهر أوت 1955، كما أعطت من يرغب في مساعدة الجزائر فرصة للبرهنة على ذلك، مثل الجامعة العربية، والثورة المصرية، والأشقاء العرب عموما، بالإضافة إلى المساندة المتوقعة من المعسكر الاشتراكي والتنظيمات المضادة للاستعمار في العالم.

انطلقت الثورة في كل أنحاء القطر، في نفس الوقت ثم تركزت تدريجيا في منطقة الأوراس وتلتها منطقة القبائل والمناطق الجبلية عموما، ومن أسباب ذلك الانحسار الجزئي انعدام السلاح إلا ما كان يغنمه الثوار من العدو⁽¹⁾. وسبق القول أن اللجنة الثورية قسمت الجزائر إلى خمس مناطق وهي

(1) سبق لمناضلين في اللجنة الخاصة أن اشتروا بعض السلاح من ليبيا ومرروه عبر وادي سوف، وهو السلاح الذي تخلف من الحرب العالمية الثانية بين الخلفاء والمحور، ثم من وادي سوف حمل السلاح بوسائل عديدة منها وضعه في صناديق التمر، إلى الأوراس، حيث خزن في المطامير وبراميل الزيت. ومن الذين كانوا يشرفون على ذلك عبد القادر العمودي ومحمد عصامي ومحمد العربي بن المهدي ومصطفى بن بولعيد. والأخير هو الذي خزنه في الأوراس ثم وزعه عندما حان وقت استعماله.

الأوراس والشمال القسنطيني والقبائل والجزائر ووهران على الترتيب ثم أنشئت لاحقا منطقة سادسة، وهي الصحراء. ونلاحظ مرة أخرى أنه لم يكن للثورة قيادة موحدة، رغم اتخاذ اللجنة الثورية مبدأ القيادة الجماعية واللامركزية. ورغم وجود محمد بوضياف منسقا بين الداخل والخارج⁽¹⁾ فإنه لم يكن يوجد من يقوم بالتنسيق الفعلي بين قيادات الداخل. فكانت الثورة تسير في هذه المرحلة بعفوية متناهية. إضافة إلى ذلك فإن بعض قادة المناطق قد استشهدوا أو اعتقلوا في الأسابيع أو الشهور الأولى للثورة، مثل مراد ديدوش ورابح بيطاط. وسنلاحظ أن اللامركزية في تسير كل منطقة - ولاية - ستؤدي إلى تكوين عقلية محلية وأخرى جهوية وثالثة استقلالية كادت تعرض الثورة والاستقلال إلى أخطار جسيمة.

كانت ردود الفعل على انطلاق الثورة متباينة. فالفرنسيون حاولوا التخفيف من وقعها. فكان الحاكم العام (روجي ليونار) قد أعلن أنه ممسك بزمام الموقف وأنه استدعى قوات الاحتياط لمواجهة الأخطار. ونفس الأسلوب سلكه وزير الداخلية آنذاك

(1) المقصود بالخارج هنا هو الوفد المستقر في القاهرة والمتكون من الثلاثة: خيضر وآيت أحمد وابن بلة مضافا إليهم بوضياف. وجميعهم كانوا من المنظمة الخاصة. وقد التحقوا بالقاهرة في أوقات مختلفة هروبا من السجن والمتابعة بعد اكتشاف المنظمة الخاصة (1950). وكانوا هم صلة الوصل بين الثوار والجامعة العربية والحكومة المصرية.

(فرنسوا ميتران). ولكن تعاقب الأيام واستمرار الحوادث جعل الفرنسيين يراجعون حساباتهم، وذلك هو ما جعل رئيس الحكومة الفرنسية (بيير مانديس فرانس) يسرع بالتفاوض مع قادة تونس والمغرب على الاستقلال الداخلي لكي يتفرغ للثورة الجزائرية، كما أن صدمة الحكومة الفرنسية من تأثير معركة (ديان بيان فو) ما تزال تحدث لها دواراً كبيراً. وقد استبشر قادة جيش التحرير التونسي وجيش التحرير المغربي بالثورة في الجزائر لأنها تحقق حلما مشتركا طالما راود القادة الوجدانيين أمثال الأمير الخطابي وعبد العزيز الثعالبي وعبد الحميد بن باديس.

أما السياسيون فقد كانت مواقفهم متباينة. حاول المصاليون نسبة الثورة إليهم، وعندما تبينوا أنها من فعل جبهة التحرير الوطني وأن عليهم أن ينضموا إليها فرادى ويزدوبوا فيها إذا أرادوا خدمة للقضية الوطنية - أنشأوا هم منظمة موازية للجبهة تأتمر بأمر مصالي وأطلقوا عليها اسم (الحركة الوطنية الجزائرية M.N.A.) وكان إنشاء مثل هذه الضرة يعتبر من الأخطار التي تعرضت لها الثورة في مرحلة الإنطلاق. لكن المراكزيين لم يفعلوا ذلك وإنما انضموا فرادى بالتعاقب إلى جبهة التحرير. وربما يرجع ذلك إلى أن السلطات الفرنسية بادرت إلى اعتقالات واسعة في صفوف الحزب (حركة الانتصار) ولا سيما الأعضاء البارزون من اللجنة المركزية، اعتقادا منها أنهم هم المسؤولون على التخطيط للثورة، وبعد أسابيع تبين لها الأمر فأطلقت سراحهم، ومن ثمة أخذوا يتعاقبون على الانضمام إلى جبهة

التحرير، كما ذكرنا، أما السبب الثاني في عدم انضمامهم دفعة واحدة فيرجع ربما إلى تردد بعضهم في البداية مفضلين الانتظار قبل اتخاذ القرار النهائي.

وكان موقف الأحزاب الأخرى أيضا متفاوتا من الثورة في بدايتها، فقد رفضها الحزب الشيوعي واعتبرها مغامرة جديدة كتلك التي حدثت في 8 مايو سنة 1945، ثم أخذ يغير رأيه منها ويتقرب إلى منطقتها ولكنه لم يرض بانضمام أعضائه إلى جبهة التحرير فرادى بعد حل نفسه، كما اشترطت جبهة التحرير على الأحزاب، بل إن الحزب الشيوعي كون فرقة خاصة به باسم (مكافحو الحرية) كجناح عسكري وأبقى على اسم الحزب في خط مواز للجبهة. غير أن فعالية (مكافحو الحرية) كانت محدودة في المكانين (العاصمة والشلف فقط) وفي الزمان إذ لم تدم طويلا، فقد انضم أعضاء الفرقة إلى جيش التحرير طوعا أو كرها. وبقي الحزب في حد ذاته متمردا على جبهة التحرير التي اعتبرته بدورها خطرا على وحدة الكفاح مثل حركة مصالي.

وكان حزب البيان قد استغل اندلاع الثورة، وطالب الإدارة بتطبيق الإصلاحات المنصوص التي التزمت بها والتي بقيت حبرا على ورق. واعتبر الثورة حدثا طبيعيا أمام تزوير الانتخابات على يد نيجلان وتصلب المستوطنين وفشل الإدارة في إدراك نسبة الجزائريين. وكان الحزب، فيما يبدو على علم ببعض قادة الثورة منذ فاتح 1955، ويبدو كذلك أن عباس كان حرا في الاتصال بالإدارة وبالثوريين معا. وكان عباس ما يزال نائبا في المجلس

الجزائري، ولعل الإدارة التي أصبح على رأسها جاك سوستيل، كانت تدفعه إلى معرفة المزيد من المعلومات عن الثورة وقادتها. وقد ظل عباس يراوح مكانه أكثر من سنة ونصف قبل أن يلتحق بالثورة طبقا لمبادئ جبهة التحرير، وهي حل الحزب والانضمام إليها فرديا في مارس 1956⁽¹⁾. وقد التحق به عدد من أعضاء حزبه. كما وقف أيضا النواب الجزائريون الآخرون، المعروفون بالواحد والستين⁽²⁾، موقفا مشابها، إذ أعلنوا استقالتهم الجماعية وصرحوا للسلطات الفرنسية بأنهم لم يعودوا يمثلون إلا أنفسهم وأن الذي يمثل الجزائريين حقا هي جبهة التحرير.

وأما جمعية العلماء فقد كانت بحكم طبيعة نضالها ورجالها أقرب إلى الثورة من غيرها (ما عدا حزب الشعب). فقد هيات الذهنيات وأيقظت المشاعر بأناشيدها وتعليمها ومبادئها (الجزائر - الإسلام - العربية) وخطبها ومواقفها، ولم يكن من المنتظر وهي تعيش الأزمة التي أشرنا إليها (سبتمبر 1954) وفي غياب رئيسها (الإبراهيمي) أن تتخذ موقفا صريحا من جبهة التحرير التي لم تكن تعرف عن منشئها أي شيء، وإنما تعرف عن الثورة

(1) ترافق عباس وتوفيق المدني إلى القاهرة، مارس 1956، وأعلننا - اثر وصولهما - انضمامهما إلى الثورة.

(2) كان رئيس المجلس عندئذ هو السيد عبد الرحمن فارس الذي توجه إلى فرنسا ولم يعلن انضمامه إلى الجبهة، وهو الذي سيكون على رأس الهيئة التنفيذية المؤقتة التي نصت عليها اتفاقيات إيفيان والتي تولت تسيير المرحلة الانتقالية (مارس - يوليو 1962).

من هجوم 1955 إلى حكومة 1958

ومن ابرز أحداث سنة 1955 هجوم 20 أوت في مدينة سكيكدة ونواحيها. وكان هجوما في رابعة النهار عند خروج الموظفين وأطفال المدارس وازدحام الحركة في قلب المدينة. وقد مات من جراء ذلك عشرات من الجانبين. وهذا الهجوم قد أمر به قائد المنطقة الثانية، يوسف زيغود، وكان الهدف منه متعدد الجوانب: فك الحصار على المنطقة الأولى (الأوراس) لأن الجيش الفرنسي ركز ضرباته عليها، وتحسيس أهل المدن بالثورة لأن تأثيرها حتى ذلك الحين كان ما يزال محصورا في الأرياف، وأخيرا كان الهدف هو دعم الكفاح المغربي ممثلا في شخصية السلطان محمد الخامس الذي نفته سلطات الحماية خارج بلاده.

وقد حقق الهجوم هذه الأهداف جميعا حسب معظم الباحثين. وأظهرت الثورة قوتها وجرأتها على الدخول إلى العدو في عقر داره حيث يظن أنه محصن. ومنذئذ أحس المستوطنون أيضا بأنهم غير بعيدين عن يد الثورة، ولو كانوا في مدينة مشيدة يحميها الجيش والشرطة والدرك. غير أن هناك من انتقد الهجوم على سكيكدة ورأى فيه غلطة ارتكبتها قيادة المنطقة الثانية. ولنتذكر أن الثورة كانت ما تزال بدون قيادة موحدة. وكانت الأسلحة لا تصل إليها إلا بالتقتير. فقد أرسلت باخرتان محملتان بالسلاح من مصر إحداهما وصلت إلى هدفها والأخرى اكتشفها العدو. وكان على متن التي وصلت بعض المتطوعين الجزائريين

فأبدتها منذ شهرها الأول على لسان رئيسها في القاهرة، وأذنت هي لرجالها فرادى أن ينضموا للجبهة، وكان رجالها سيما الشيخان: التبسي وخير الدين على صلة بقيادة الثورة⁽¹⁾ الذين لم يطلبوا منها حل نفسها (لأنها ليست حزبا سياسيا) وإنما طلبوا منها دعم الثورة بوسائلها كالإعلام والاتصال والدعاية. وكان مفتشو التعليم فيها وصحافيوها يقومون بدور هام لصالح الثورة في الربط بين المناطق كما كان عدد من معلميها في الأرياف يؤدون مهمة مؤثرة في التوعية وحث الناس على الالتحاق بالثورة وتقديم المشورة. ومهما كان الأمر فإن جمعية العلماء فتحت صدر جريدتها (البصائر) لأخبار الثورة التي أسمتها في البداية أزمة وأصدرت افتتاحيات ساخنة وتعاليق تتضمن ما قيل في الثورة وتصريحات رجالها. أما في يناير 1956 فقد كشفت الجمعية عن تأييدها المطلق لجبهة التحرير على اثر البيان الرسمي الذي أصدره مجلسها الإداري على صفحات البصائر ووزع على وكالات الأنباء.

(1) يبدو أن الشيخ خير الدين - ولعل غيره أيضا - قد دعاه الوالي العام سوستيل، لمعرفة رأيه في الثورة، وكان مستشار الوالي عندئذ هو المشرق فأنسان مونتاي الذي كان على صلة بقيادة الثورة. وقد فهم البعض أن خير الدين كان " يتفاوض " مع سوستيل فنصحوه بالتخلي عن ذلك، وقد التحق هو أيضا بالثورة في 1956 وأصبح ممثلا في المغرب الأقصى.

الذين تدربوا في المشرق، ومنهم محمد بوخروبة (هوارى بومدين)⁽¹⁾.

لقد كان ربيع 1956 فترة حرجة للبحث عن كيفية لملمة الثورة التي أخذت تتسع وتكبر حتى كادت تقهر من يريد التحكم فيها. اقتنع معظم القائمين عليها بضرورة عقد مؤتمر يضع الثورة على سكتها الصحيحة لكي يضمن لها النجاح والثبات. ولكن أين؟ وكيف؟ ومتى؟ وعلى يد من؟ وخلال التفكير في ذلك أنشأت الثورة عدة منظمات من شأنها أن تعمقها في أوساط الجماهير، مثل اتحاد العمال والاتحاد النسائي واتحاد الطلبة. وقد حدث ذلك أثناء الإعلان عن انضمام حزب البيان وجمعية العلماء للجبهة أيضا. وبذلك أصبح الظرف مناسباً لعقد مؤتمر في داخل الوطن، يضم قادة المناطق في الداخل وأعضاء الوفد الخارجي. واستقر الرأي بعد التداول والمراسلات الصعبة على عقده في الصومام (قرب بجاية) لتحصن المكان ووجود فرص لحراسته. وهكذا انعقد مؤتمر الصومام التاريخي، أوت 1956.

(1) فبراير 1955 وصلت سفينة (اليخت) الملكة الأردنية (دينا) إلى سواحل وهران وأنزلت الأسلحة وبعض المتطوعين، ومنهم هوارى بومدين. وقبل عندئذ إن اليخت الملكي قد استعير من صاحبه لتوصيل الحمولة. وفي 16 أكتوبر 1956 احتجز الفرنسيون قرب سواحل الجزائر الغربية الباخرة (لاطوس) وكانت محملة بكمية كبيرة من الأسلحة، ومنها المدافع. وكانت السفينة تحمل العلم السوداني، ويقودها ريان يوناني.

يمثل مؤتمر الصومام المرحلة الثانية من مسيرة الثورة. وقد حضره قادة المناطق التالية: الثانية، والثالثة، والخامسة، وممثلون عن الأولى (لوفاة ابن بولعيد)⁽¹⁾، والرابعة والسادسة. أما الوفد الخارجي فلم يحضر رغم وجوده في روما انتظاراً للدخول سرا، لماذا؟ هناك الرواية الشائعة وهي أن المكان الأول للمؤتمر قد اكتشفه العدو، وأن المكان الثاني معرض للخطر أيضا ولو بقى أصحاب الداخل ينتظرون وصول أصحاب الخارج لضاعت الفرصة باكتشاف العدو للمكان أيضا، وفسدت الخطة. وهناك رواية أخرى تذهب إلى أن أصحاب الداخل قد عجلوا بعقده دون انتظار وصول زملائهم تفاديا للمواجهات والصراعات الشخصية أو تكريس اتجاه واحد فقط. فقد كانوا يتحدثون عن أولوية الداخل على الخارج في اتخاذ القرارات، ونفى الزعامة الفردية. ولعل طموح شخصيات مثل رمضان عيان وبلقاسم كريم كفيل بقطع الطريق أمام شخصية أحمد بن بلة الذي كان يعتبر المتحدث الرسمي باسم الثورة في الخارج والذي جعل منه الاعلام المصري بالذات الزعيم غير المنازع للثورة. أما محمد خيضر والحسين آيت أحمد فما نظن انهما معنيان بالمواجهة لو

(1) توفي ابن بولعيد في مارس 1956 بانفجار جهاز راديو لاسلكي بين يديه. وهناك عدة روايات عن كيفية وصول هذا الجهاز اليه، هل كان من تدبير المخابرات الفرنسية أو بتورط غيرها؟ وبعد وفاته لم تحل المنطقة مشكل قيادتها بسرعة لوجود تنازع بينها. ولذلك احتفظ باسم ابن بولعيد في المؤتمر رغم انه كان متوفى.

حضرا. وكان حضور العربي بن المهدي ويوسف زيغود عامل توازن في المؤتمر. فكان الأول هو الذي ترأس المؤتمر الذي دام أحد عشر يوما.

درس مؤتمر الصومام مختلف قضايا الثورة، واستمع إلى عروض سياسية وعسكرية عن كل منطقة. وكان له جدول أعمال مكثف. وقد تبين أن الثورة كانت تسير بقدرة قادر فقط، فكان على المؤتمر أن يضع لها هياكلها ومؤسساتها التنفيذية والتشريعية، وأن يعيد النظر في مخطط العمليات والتقسيم الجغرافي، وتعيين القادة وتحديد رتبهم وأجورهم، واسناد المسؤوليات السياسية وتحديد مهام كل جهة وتغيير اسم المنطقة إلى الولاية، وربط العلاقات بين القيادات، وضبط الإعلام والدعاية، وطرق تدبير السلاح وتوصيله، والنظر في دور المنظمات الاجتماعية والسياسية، وكيفية مخاطبة الشعب والأقليات في الجزائر، ثم توجه إلى الرأي العام العربي والأوروبي والدولي. وهكذا قرر المؤتمر أولوية الداخل على الخارج، وأقر مبدأ القيادة الجماعية، هروبا من المصالية وأي وريث لها، وأنشأ لجنة لمباشرة الأعمال وتوحيد القيادة سميت (لجنة التنسيق والتنفيذ) وهي تتألف من خمسة أشخاص وهم ابن المهدي وعبان، وكريم وابن يوسف بن خدة وسعد دحلب، كما أنشأ المجلس الوطني للثورة من أربعة وثلاثين عضوا، نصفهم أصليون ونصفهم احتياطيون، وقد روعي في تعيينات الأعضاء مختلف الاتجاهات: الثوريون الأوائل والمركزيون والعلماء والبيانويون،

والطلبة والعمال، وممثلو الخارج، ما عدا الشيوعيين والمصاليين فانهم لم يدخلوا أيا من الهيئتين السابقتين.

حققت الثورة نجاحا كبيرا بعقد مؤتمر الصومام، رغم تحفظات البعض على طريقة انعقاده وعلى بعض نتائجه. فقد أصبحت الثورة بعده منظمة ومتماسكة تستطيع أن تواجه العدو قوية واضحة الأهداف والمخططات. وانطلقت القيادات كل إلى مجال عمله، وكانت الولاية الأولى تعاني من الفراغ الذي أحدثه استشهاد ابن بوالعبد فأعيدت إليها فعاليتها، ونشطت لجنة التنسيق والتنفيذ فكانت تسهر على توزيع السلاح وعلى الإعلام والتوعية وتوجيه الكفاح داخل المدن أيضا، وكان عبان هو مسؤول الإعلام فاصدر جريدة (المجاهد) بدل نشرة (المقاومة الجزائرية)⁽¹⁾ كما استحدثت للثورة نشيد وطني⁽²⁾.

(1) صدرت (المقاومة الجزائرية) أولا، ثم جريدة (المجاهد) ثانيا في الجزائر ثم انتقلت إلى تونس في أوت 1957 أي عند انتقال لجنة التنسيق كلها إليها. وكانت (المجاهد) اسبوعية وتصدر بالعربية والفرنسية في طبعتين منفصلتين.

(2) بعد معركة الجرف نظم الشاعر محمد الشوكي نشيد (جزائري)، وكان نشيدا طويلا ومؤثرا يروي مآثر عامة ثم يركز على المعركة، وقد أصبح نشيدا شائعا بتلحينه العسكري الصارم. ثم قيل إن عبان وابن خدة اتصلا بالشاعر مفدي زكريا لينظم نشيدا يحتوي على مواصفات معينة في الثورة، فكان نشيد (قسما). وقصة تلحينه في تونس ثم في مصر معروفة. وقد استقر على لحن الفنان المصري محمد فوزي. وهو من الأناشيد القوية معنى وموسيقى.

ولكن الأحداث تطورت بسرعة إذ توفي زيغود بعد شهر من المؤتمر، واختطفت الطائرة المغربية التي كانت تقل أربعة من قادة الثورة في الخارج (ابن بلة، خيضر، آيت أحمد، بوضياف) وأما الخامس فهو مصطفى الأشرف المرافق لهم باعتباره صحفياً، يوم 22 أكتوبر 1956. وتلا ذلك تصعيد بعض الدول لموقفها المعادي لمصر والجزائر، وقد تدخلت تلك الدول عسـاً يـا ضد مصر بعد تأميمها لقناة السويس، وكان تحالف فرنسا مع بريطانيا وإسرائيل يهدف بدرجة كبيرة إلى ضرب الثورة الجزائرية بضرب مصر ظناً من الفرنسيين أنه لولا دعم مصر لانتهت الثورة في الجزائر.

يضاف إلى ذلك أن فاتح سنة 1957 قد شهد إضراباً دام ثمانية أيام في الجزائر، وقد اختبرت به لجنة التنسيق والتنفيذ قدرتها على تجنيد الشارع إلى الجانب جبهة التحرير، وبرهنت لفرنسا والرأي العام أنها هي الماسكة بزمام الموقف والمتكلمة باسم الثورة. ولكن هذا النجاح كان باهظ الثمن أيضاً فقد كان من نتائجه فتح ما يسمى بمعركة الجزائر حيث جند العدو قواته للقضاء على خلايا الجبهة في القصبة والقضاء على ما سمي بالإرهاب الحضري المعزز بالشباب والفتيات وحتى الأطفال لخدمة الثورة في أشكال أخرى غير حرب العصابات. وأدى ذلك إلى تفكيك خلايا الثورة في المدينة التي أصابت الأوروبيين بالرعب. ومن نتيجة هذا التفكيك اعتقال ابن المهدي وإعدامه واعتقال علي لاوانت وباسف سعدي وجميلة بوحيرد، وغيرهم.

ولعل من أخطر نتائج ذلك كله اضطرار لجنة التنسيق والتنفيذ نفسها إلى الخروج تماماً من الجزائر، فأصبحت تدير شؤون الثورة من الخارج، خلافاً لما أوصى به مؤتمر الصومام.

وأول اجتماع للمجلس الوطني كان بالقاهرة بعد عام من مؤتمر الصومام - من 20 إلى 27 أوت 1957، وقد جاء ذلك بالخصوص بعد سقوط حكومة جي موليه (ماي 1957)، والتي فشلت في القضاء على المقاومة الجزائرية وفي حربها في السويس. وقد حضر الاجتماع قادة من الخارج والداخل، وبالطبع كان أصحاب الخارج هذه المرة غير الأولين الذين قلنا إنهم اختطفوا في حادثة الطائرة، كما لم يحضر ابن المهدي لوفاته. وقد اتخذت في هذه الدورة التي اعتبرت الثانية (بعد الصومام) عدة قرارات منها تأكيد مبدأ القيادة الجماعية خوفاً من الزعامة الفردية التي كان يضرب لها المثل أحياناً ببورقيبة (لأن الرئيس الحبيب بورقيبة قد انحرف في نظر الثورة ورضي بالحكم المنقوص)، وقد توسع المجلس فأصبح يضم أربعة وخمسين بدلاً من أربعة وثلاثين. كما توسعت لجنة التنسيق والتنفيذ فأصبحت أربعة عشر بدلاً من خمسة. وكان خمسة من أعضائها شرفيين فقط وهم الأربعة الذين اختطفوا مضافاً إليهم رابع يبطاط الذي كان قد اعتقل في الشهور الأولى للثورة⁽¹⁾. وتفادياً للحساسية التي

(1) بعد إبعاد ابن خدة ودحلب من اللجنة، أصبحت تضم الأسماء الآتية: عيان، وكريم (من القدماء) وبوصوف وابن طويال ومحمود الشريف وفرحات عباس وعبد الحميد مهري والأمين دباغين وعمر.

كانت بين القاهرة وتونس أو بين ناصر وبرقية أصبحت معظم اجتماعات المجلس تقع في طرابلس. ولعل الجزائريين كانوا يشعرون بأنهم في طرابلس أكثر حرية في اتخاذ قراراتهم لأن ليبيا قلما تتدخل في شؤونهم، وكان ملكها ادريس الأول، " جزائريا " عند البعض نظرا لأصوله العائلية.

وكان على لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة أن تواجه عقبتين تعترضان طريق الثورة، الأولى (خط موريس) المكهرب الذي أغلق به الفرنسيون الحدود الجزائرية - التونسية قصد منع الإمدادات وتسرب الثوار من وإلى الجزائر. والثانية بترول الصحراء، والغاز، وبداية الحديث عن إمكانية فصل الصحراء عن بقية القطر وتشريك الدول المجاورة في خيراتها ومصيرها. وقد واجهت الثورة هاتين العقبتين بحزم. فرغم الخسائر الفادحة في الأرواح التي سببها عبور خط موريس، فإن الوسائل التي تقطع بها أسلاكه الشائكة والتغلب على حواجزه الكثيرة والغامضة الخطيرة قد توفرت تدريجيا. وتبين للعدو في النهاية أنه عطل الحركة ولكنه لم يوقف الثورة أو يخنقها كما كان يأمل. ومن جهة أخرى فقد فتحت الجبهة الجنوبية الجديدة المعروفة بالولاية السادسة، فتعرضت بالتخريب للمنشآت البترولية والأنابيب وقطعت قوافل التموين على تحركات العدو عبر الصحراء. كما

أوعمران). وقد أصبح يغلب عليها الطابع العسكري (خمس عقدا) منها عندما تكونت منها لجنة فرعية سداسية فيها العقدا الخمسة وسادسهم هو عيان رمضان السياسي الوحيد.

كان على اللجنة أن تخوض معركة إعلامية ودبلوماسية من أجل تثبيت جزائرية الصحراء وشمولية الكفاح لجميع القطر. وكانت تؤكد على أن الهدف هو الاستقلال الشامل، كما فعلت في اجتماع تونس في نهاية أكتوبر 1957.

ورغم معاناة الثورة في مدينة الجزائر وإجبار القيادة على عبور الحدود، فإن الثورة ظلت في قوتها في الداخل، فقادة الولايات تمارسوا على تدبير أمورهم في المؤونة والسلاح والإعلام وحتى إدارة القضاء والبلديات الشعبية، وكانت صلتهم بالشعب عميقة فلم يستطع العدو أن ينال من وحدة الكفاح وصموده. لقد حاولت إدارة روبيير لأكوست (الوزير المقيم) أن تخلق النعرات وأن تبث الدعاية المضللة عن طريق اختصاصيين في الحرب النفسية فأنشأت مراكز خاصة (تعرف شعبيا باسم اختصارها لاصاص) لمثل هذه المهمات التي لا تقل فعالية عن السلاح في المعركة⁽¹⁾.

ومن ذلك توظيف (الجنرال بلونيس)⁽²⁾ ضد الثورة، فقد

(1) هي المسماة بالشعبي (لاصاص) وترجمتها هي الفروع الادارية المتخصصة: (S.A.S) وهي من انشاءات الوالي العام سوستيل 1955.

(2) كان مستشارا بلديا، والتحق بحركة مصالي ايام الثورة، واصطدم مع قوات جيش التحرير (بقيادة عميروش) سنة 1955. وحاول سوستيل توظيف بلونيس ضد الثورة، ثم تبنى المشروع لأكوست ايضا. وسببت (بعملية اوليفيه). ورغم المذبحة التي تسببت فيها العملية لسكان المنطقة الواقعة في ملتقى الولايات الاربع: الثانية والثالثة =

كان يدعي أنه يحارب باسم مصالي من أجل الاستقلال فعاونته السلطات الفرنسية، بعد أن شدد عليه جيش التحرير الخناق، بدعم فرقته (بحوالي 500 رجل) وسلحته بأحدث الأسلحة، وتخلت له عن منطقة لعملياته ضد الثورة، وفي ظاهر الأمر أنه كان يعمل لاستقلال البلاد وكان يرفع العلم الجزائري. وقد عظم بلاؤه واتسع ضرره على الناس، إلى أن اتصلت الثورة بفرقه في الوقت المناسب فتخلت عنه والتحقت بصفوف الثورة بكل أسلحتها وعتادها. أما بلونيس نفسه فقد تخلص منه الفرنسيون أنفسهم (1958) بعد أن انتهى دوره معهم. وقد لجأت إدارة لأكوست أيضا إلى الاعتقالات العشوائية فامتلات السجون والمعتقلات وأقيمت المحتشدات المحاطة بالأسلاك الشائكة، وكان الهدف هو عزل الثورة عن قاعدتها. وظهرت أيضا منظمة "اليد الحمراء" الإرهابية التي قامت بخطف واغتيال بعض الوجوه

والرابعة والسادسة، فإن بلونيس نفسه قد استطاع الفرار وعسكر بعيدا عن المنطقة. وقد وعده الفرنسيون بتمويل بلغ سبعين مليون فرنك شهريا، وأصبح له جيش قوامه 1500 جندي-خليفة من كل المتمردين والمنحرفين. ولكن سوء معاملته للأهالي ولجنوده، ولكونه لم يسلم الأسرى للفرنسيين ونظرا لأحداث 13 مايو 1958 التي جاءت بديغول إلى السلطة، فإن ظن بلونيس قد خاب في الفرنسيين، فكتب رسائل إلى الرئيس كوني وإلى ديغول. ورفض حضور اجتماع مع من يراقبه من الفرنسيين. وفي 14 يوليو 1958 وجدت جثة بلونيس مثقبة بالرصاص بالقرب من بوسعادة مكتوبا عليها "عائن لفرنسا". انظر ألبستر هورن (حرب وحشية للسلام)، نيويورك ولندن 1977، ص 258 وهنا وهناك.

البارزة دون متابعة. ومن ضحايا هذه العمليات الشيخ العربي النسي النائب الأول لرئيس جمعية العلماء، والكاتب المعروف أحمد رضا حوحو، والشاعران الربيع بوشامة وعبد الكريم العقون، والأديب الأمين العمودي، والدكتور ابن زرجب، والمحامي علي بومنجل. كما أن الثورة نفسها قد تخلصت من بعض العناصر بنفس الأسلوب أيضا، ومن هؤلاء علي شكال الذي اغتاله أحد الفدائيين في فرنسا. ولكن الثورة نفسها فقدت أحد أبنائها (ديسمبر 1958) وهو رمضان عبان في عملية تصفية جسدية قام بها بعض زملائه في القيادة، وهي العملية التي ما تزال تنضرب الأقوال حول فاعليها الحقيقيين وأهدافهم.

عندما عجزت السلطات الفرنسية في القضاء على الثورة لجأت إلى ملاحقة رجالها في البلدان المجاورة. فكان العدوان على ساقية سيدي يوسف التونسية حيث ضربت الطائرات الفرنسية البلدة وقتلت عددا من أهلها ودمرت المنازل بدعوى أن الثوار الجزائريين يجدون فيها المأوى وأنهم يتخذون منها قاعدة للتموين والتدريب والاستشفاء. وربما حققت السلطات الفرنسية هدفا من ذلك، ولكن نتائج قصفها لساقية سيدي يوسف كانت عكسية، فقد ازداد التلاحم بين الجزائريين والتونسيين، وتخرجت الحكومة التونسية من التدخل الفرنسي فاستنجدت بالدبلوماسية الأمريكية والبريطانية. وبذلك ارتدعت حكومة فرنسا التي كانت برئاسة فيليكس قايار الضعيفة والتي كانت تبحث عن حلول للقضية الجزائرية التي كانت تسبب لها نزيفا اقتصاديا

واضطرابات اجتماعية وحرجا دوليا. ولم يبق بين هذه الحكومة وبين السقوط إلا عدة أسابيع إذ تمرد عليها قادة الجيش في 13 مايو 1958⁽¹⁾.

وقد كانت حادثة الساقية أيضا من دوافع مؤتمر طنجة الذي ضم الأحزاب والقيادات الرئيسية في البلدان المغاربية الثلاثة (جبهة التحرير الجزائرية وحزب الاستقلال المراكشي والحزب الدستوري التونسي) - أبريل 1958. ودار الحديث مجددا عن وساطة تونسية - مغربية لحل قضية الجزائر واجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في القاهرة، (فبراير) لتقييم الوضع بعد قصف الساقية، وحصلت الثورة على تأييد الدول الإفريقية المستقلة التي اجتمعت في أكرا عاصمة غانة (أبريل)، وفتحت الثورة جبهة جديدة لها في فرنسا نفسها هذه المرة (أوت) لتخريب الاقتصاد الفرنسي، سيما المصانع ومنشآت البترول والغاز ومراكز الشرطة، ورغم بعض التوتر مع تونس على إثر تعاقدها مع شركة فرنسية (جوان) لمد أنبوب لنقل الغاز الجزائري عبر تونس، فإن ذلك التوتر سرعان ما زال، وكانت تونس من أوائل الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة عندما أعلن عنها (سبتمبر 1958).

(1) عندما تكونت في الجزائر لجنة (الخلاص الوطني) التي لعب فيها الجنرال ماسو دورا رئيسيا، وانضم اليها سوستيل، وساندها غلاة الأوربيين بالجزائر.

ديغول: من سلام الشجعان إلى تقرير المصير والمفاوضات

تمرد الجيش الفرنسي في 13 مايو 1958 كما قلنا، متهما الحكومات " المدنية " المتعاقبة بالعجز على توفير الإمكانيات العسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية التي أسقطت إلى ذلك التاريخ خمس حكومات. وها هي الآن تؤدي إلى سقوط الجمهورية الرابعة نفسها. فعندما خرج الجنرال ديغول من عزلته ليأخذ بزمام السلطة على رأس الدولة الفرنسية وعد بتغيير الدستور الذي تولدت عنه الجمهورية الخامسة التي ظل هو على رأسها إلى الستينات. ووعده في نفس الوقت بالقضاء على الثورة الجزائرية بكل الوسائل، وكان مجيئه في الحقيقة إنقاذا لبلاده من الهوان والسقوط. ورأى الجيش الفرنسي أن مجيء ديغول يخدم أغراضه فعدل عن التمرد وساند النظام الجديد. وأخذ ديغول يرسل الإمدادات والدعم للجيش في الجزائر ويمكن له في السيطرة، فغير بعض عناصره التي رأى فيها خطرا على برنامجه على أساس " أن الذي جاء بك يمكن أن يتخلص منك "، فكان على ديغول أن يحيط نفسه وحكومته برجاله هو الموالين له والمنفذين لأوامره.

وقد دخل ديغول ساحة الحرب والسياسة معا بالنسبة للثورة. فإذا كان قد أرضى الجيش بتلبية مطالبه وتمكينه من وسائل القضاء على الثورة، فإنه لم يغفل أيضا الجانب السياسي، فزار الجزائر شخصيا عدة مرات، وكاد يحدث له في بعض زيارته ما حدث لسلفه جي موليه، على أيدي الأوربيين الذين رموه بما

يكره فرجع من حينه وغير برنامجه. أما ديغول فلم يكن نفس النسخة. حاول أن يقسم الشعب الجزائري وأن يقسم الثوار وأن يعزل الثورة عن أصدقائها، وأن يجند العالم إلى جانب فرنسا. فاستعمل الجبهوية والعرقية والمصالية في الجزائر فلم يفلح، وحاول أن يفاوض بعض الثوار دون علم الآخرين فلم يفلح أيضا، وتنادى الجميع بشعار (سلام الشجعان) و(الجزائر الجزائرية) فلم يجبه إلا الصدى. أما في الخارج فقد كانت الثورة تكسب أنصارا لها على مستوى الشعوب وعلى مستوى الأمم المتحدة. وقد أعلنت الحكومة الجزائرية المؤقتة في المنفى - كما ذكرنا - واعترفت بها دول عديدة، في مقدمتها الدول العربية. واعترفت بعض الدول بجبهة التحرير دون حكومتها. ولجأ ديغول إلى محاولة فصل الصحراء عن الشمال فلم يزد ذلك إلا في إطالة أمد الحرب، وهناك من يذكر أن الحرب استغرقت سنتين أخريين من أجل "تحرير" الصحراء أو تثبيت الحق في أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر كلها. وعندما عجز ديغول عسكريا وسياسيا ودبلوماسيا في القضاء على الثورة، اعترف بجبهة التحرير كممثل وحيد للثورة ودخل معها في مفاوضات سرية في البداية ثم علنية. وقد ظهر عجزه في مظاهرات ديسمبر 1960 أثناء زيارته للجزائر⁽¹⁾.

(1) حين علم غلاة الأوربيين في الجزائر بنية ديغول زيارة الجزائر نظموا اضطرابا عاما ومظاهرات ضد سياسته التي فهموا منها أنها ستؤدي إلى التخلي عن الجزائر. وحاولوا أن يجروا معهم المسلمين (الجزائريين) =

إذ بقدر ما فشل ديغول في مشروعه نجحت جبهة التحرير بتجنيد الشارع إلى جانبها، رغم الضحايا، والقضاء على أسطورة (الجزائر الفرنسية) أمام الهوس الذي أصاب غلاة الأوربيين.

ولم تكن المفاوضات قضية سهلة فقد دامت قرابة السنتين، ولكن مرحلتها الأخيرة العلنية كانت أسرع. ومنذ ترأس السيد ابن خدة مكان السيد عباس الحكومة المؤقتة (أوت 1961) أعطيت الإشارة إلى الفرنسيين وغيرهم أن الثورة لا تتسامح في المبادئ التي قامت من أجلها ومنها الاستقلال ووحدة الشعب ووحدة القطر. وإذا نظرنا إلى ماضي الرجلين فإنهما ينتميان إلى حزبين واتجاهين مختلفين جدا، فابن خدة من حزب الشعب الاستقلالي وعباس من كتلة النواب الاندماجية وحزب البيان الاتحادي، ولكن الثورة جمعت بينهما على صعيد واحد. وقد فهم الرأي العام العالمي أن التغيير الذي حدث على رأس الحكومة يعني إرسال إشارة إلى فرنسا بأن تماطلها في المفاوضات ومناوراتها في تقسيم البلاد والبحث عن القوة الثالثة، ونحو ذلك، يقابله تقسيم الجزائريين وذلك بتعيين من كانوا يوصفون "بالمتشددين" لإبعاد من كانوا يوصفون "بالمعتدلين". وقد سمعنا عندئذ من

وأرغمهم على ذلك بالقوة، ومن جهتها اوجت جبهة التحرير إلى اتباعها بالمظاهرة المضادة والمناذية بالجزائر المستقلة. وهكذا وقع التصادم الدموي الذي أدى إلى تدخل الجيش وسقطت فيه الضحايا. وقد قيل إن ديغول قطع زيارته للجزائر مقتنعا بالتفاوض مع جبهة التحرير وحدها والتخلي عن فكرة الجزائر الفرنسية.

كان يقول إن ابن خدة " شيوعي " لأنه زار الصين الشعبية، رغم أنه كان من جناح المركزيين، كما عرفنا. ولم تواجه حكومة ابن خدة الضغط من الفرنسيين فقط ولكنها واجهت الضغط من جانب قيادة أركان الجيش الوطني أيضا. فهذه القيادة كانت تخشى أن يقبل الوفد السياسي بحلول لا تنسجم مع إعلان أول نوفمبر ولا توضيحات الشعب، كالقواعد العسكرية والاتفاقات السرية والحد من السيادة واستغلال حقول الغاز إلى آجال بعيدة. وقد ساعد ذلك التشدد من جانب قيادة الأركان في الضغط على الفرنسيين أيضا. فلم يعد السياسيون هم الذين يقررون وحدهم في الميدان مستقبل البلاد.

عقد المجلس الوطني للثورة دورته الرابعة في طرابلس (أوت 1961) وأصدر بيانا حدد فيه آفاق التفاوض، وألح على وحدة الشعب والوطن، واهتم بالمحتوى الاجتماعي والديمقراطي للثورة، كما قام بالتعديل الحكومي المشار إليه. وأثناء خريف 1961 وشتاء 1962 جرت مفاوضات إيفيان (سويسرا) بين الوفدين الجزائري والفرنسي بعد أن استبعدت كل المحاولات الفرنسية لإدخال قوة ثالثة في المفاوضات. وعندما شعر الغلاة الأوروبيون وبعض عناصر الجيش الفرنسي المتمردة بخطر المفاوضات على مصير (الجزائر الفرنسية) التي يؤمنون بها، أنشأوا منظمة الجيش السري الإرهابية (OAS) وجعلوا هدفها عرقلة المفاوضات بكل الوسائل، وعندما عجزوا أعلنوا التخريب والقتل كهدف لهم، وكان على الحكومتين (الجزائرية والفرنسية)

التصدي لهذه المنظمة لأنها ليست خطرا على الجزائريين فقط بل على المصالح الفرنسية أيضا⁽¹⁾.

وقد جرت عدة اجتماعات لحكومة الجزائر في تونس والمغرب قبل انعقاد الدورة الخامسة والأخيرة للمجلس الوطني في طرابلس أيضا (فبراير 1962) للاستماع إلى تقرير عما وصلت إليه المفاوضات وإعطاء التوجيهات الضرورية. وقد توصل الوفدان إلى ما أصبح يعرف باتفاقيات إيفيان، وجرى التوقيع عليها، وكان ذلك يوم 18 مارس. ومما جاء فيها أن وقف إطلاق النار سيكون في اليوم التالي في منتصف النهار في كامل التراب الجزائري.

المرحلة الانتقالية: الاستفتاء والاستقلال

ودخلت الجزائر بعد ذلك في ما يعرف بالمرحلة الانتقالية، وهي المرحلة الممتدة من 19 مارس إلى تاريخ الإعلان عن نتائج الاستفتاء المتفق عليه، وهو الثالث من يوليو 1962. وبناء على الاتفاقيات المذكورة التي نصت على إنشاء هيئة تنفيذية مختلطة تسهر على إجراء الاستفتاء وتسير الإدارة المحلية وتكافح إرهاب المنظمة العسكرية السرية، وكانت الهيئة برئاسة عبد الرحمن

(1) من أبرز زعماء (منظمة الجيش السري) الجنرال راؤول سالان الذي نمرّد على حكومة الجنرال ديغول وعلى جيشه في الجزائر، وقد دخل في السرية، وظلّ متخفيا في الجزائر ثم في إسبانيا إلى ما بعد استقلال الجزائر بفترة.

فارس، الرئيس الأسبق للمجلس الجزائري الذي كان يباشر مهامه عندما اندلعت الثورة 1954، وكان المقر في بومرداس بعيدا بحوالي ستين كلم شرقي العاصمة. وكان محتوى الاستفتاء المتفق عليه هو (نعم) للاستقلال والتعاون مع فرنسا، أو (لا) للاستقلال دون التعاون. وكانت النتيجة هي فوز (نعم) بأغلبية ساحقة. وفي اليوم الثالث من شهر يوليو الموعد أعلن الجنرال ديغول عن نتيجة الاستفتاء، وعن اعتراف الدولة الفرنسية باستقلال الجزائر، وبذلك انتهى عهد استعماري بغيض دام 132 سنة. ويحتفل الجزائريون بعيد الاستقلال في الخامس من شهر يوليو سنويا لأنه يصادف تاريخ الاحتلال سنة 1830 وهم يعتبرون نتيجة الاستفتاء " استعادة " للسيادة الوطنية التي اغتصبت منهم في التاريخ المذكور.

ولكن الوصول إلى الاستفتاء لم يكن على بساط من حرير. فالمرحلة الانتقالية كانت صعبة للغاية. فقد كان يمكن أن يحدث خلالها ما لا تحمد عقباه. ولذلك كان كل طرف حذرا من الآخر. وكل طرف كان لا يعتبر مهمته قد انتهت. وزاد الأمر صعوبة حوادث الإرهاب التي قامت بها منظمة الجيش السري التي أصبحت تضرب ضربات اليأس، فلم ينج منها النساء والأطفال، ولا المثقفون والمعلمون، ولا المكتبات والمؤسسات التعليمية. وأعلن غلاتها أنهم سيتركون الجزائر كما وجدوها أول مرة، وهي في زعمهم كانت خالية من الحضارة والعمران. وشمل العنف الأوروبيين أيضا، فأخذوا يرحلون جماعات جماعات من الجزائر

مقتنعين أنهم ارتكبوا من الفظائع في حق الجزائريين ما لا يتناسب مع بقائهم فيها بعد الاستقلال. فكانت البواخر والطائرات تعود بهم جماعات إلى فرنسا. ولعل منهم من كان يقدر أنه سيرجع إلى الجزائر عندما تعود الأمور إلى نصابها. ولكن رب ضارة نافعة. فقد كان جزء كبير من اتفاقيات إيفيان يتعلق بضمانات خاصة بالجالية الفرنسية في الجزائر، ولكن إرهاب منظمة الجيش السري والمواقف المغالية للأوروبيين أيام مظاهرات ديسمبر 1960 (وكذلك 6 فبراير 1956 و 13 مايو 1958 و 1961 وغيرها) ومعارضتهم الدائمة خلال عهدهم الطويل لأي إصلاح يخدم الجزائريين، ومعاملاتهم للإنسان " الأهلي " متعالية وعنصرية، كل ذلك عجل بعودتهم من حيث أتوا دون أن يدروا أن رحيلهم كان خيرا وبركة على الجزائر.

وبينما كانت الهيئة التنفيذية تؤدي مهمتها في الجزائر في الظروف الصعبة المشار إليها، كان المجلس الوطني للثورة يعقد آخر دوراته في طرابلس (جوان 1962). وقد حضر الاجتماع لأول مرة أولئك القادة الذين كانوا في السجون الفرنسية لعدة سنوات مثل الأربعة الذين اختطفوا في الطائرة المغربية، والخامس الذي اعتقل في الأسابيع الأولى للثورة (بيطاط)، وغيرهم. وكان أمام المجلس في هذه الدورة نقطتان: إحداهما بدت سهلة، والثانية كانت صعبة. أما السهلة أو التي تبدو كذلك رغم أهميتها، فهي الموافقة على مشروع ميثاق يكون مرجعا للجزائر المستقلة. وكان هذا المشروع قد أعدته لجنة خاصة في

تونس، لجنة يبدو أنها كانت من نمط تفكيري خاص أيضا. ومع ذلك لم يناقش المجلس هذه الوثيقة طويلا⁽¹⁾ بل وافق عليها بسرعة. أما النقطة الصعبة في نظر أعضاء المجلس فهي انتخاب قيادة سياسية تتولى شؤون الدولة الجديدة قبل إجراء الانتخابات التشريعية في الوطن المستقل. وكان في المجلس الجذب السياسي والجذب العسكري، وفي الجذب السياسي ممثلو الداخل وممثلو الخارج، أو إذا شئت فيهم أنصار مؤتمر الصومام وأنصار الغائبين عنه، أما في الجذب العسكري فقيادة الأركان ذات الجيش القوي (في تونس ومراكش) وقادة الولايات بالداخل. وعندما توازت القوى حصل نقاش حاد وتنازع على السلطة. ثم حصل انسحاب رئاسة الحكومة (ابن خدة) التي تمثل الجذب السياسي الخارجي، وعندما وصلت إلى تونس أصدرت قرارا بعزل قيادة الأركان التي تمثل الجذب العسكري الخارجي، بينما تمسك ابن بلة ومن معه بالمكتب السياسي الذي جرى

(1) هذه الوثيقة أصبحت تعرف (ببرنامج طرابلس) وتبدو عليها الأيديولوجية الماركسية - الثورية. وقد صيغت بعيدا عن واقع الجزائر فكانت وثيقة خيالية غير قابلة للتطبيق. ولذلك لم تنسجم مع الواقع بعد رجوع (قادة الخارج إلى الداخل) ومواجهة المستجدات المتمثلة في بناء الدولة وإقامة مؤسساتها والخلافات بين الولايات وخروج الأوربيين دفعة واحدة من الجزائر، وردود فعل الفئات الشعبية المتنفذة، ومع ذلك فقد ظل (البرنامج) هو المرجع، ولو شكليا، إلى صياغة ميثاق الجزائر الذي انبثق عن مؤتمر حزب جبهة التحرير، إبريل 1964.

اختياره ولم يحسم انتخابه ليكون هو السلطة الجديدة في الجزائر. وانقسم قادة الولايات تبعا لذلك، وتنازع الموقف، وحدث سباق نحو العاصمة بعد إعلان الاستقلال، وتعددت مراكز القوى في البلاد، والتحالفات، وعاشت الجزائر ما يعرف بأزمة صيف 1962 التي كاد الزمام يفلت فيها ويحدث للجزائريين ما حدث للمسلمين في غزوة أحد.

وقد استمر الوضع غير مستقر رغم خطورته إلى شهر سبتمبر عندما تأسست أول حكومة بعد إعلان الاستقلال، برئاسة السيد ابن بلة الذي رشحه المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني. وقد كان لتأييد قيادة الأركان للمكتب السياسي، وكذلك تأييد بعض قادة الولايات، وانسحاب السيد ابن خدة ومعظم أعضاء حكومته المؤقتة من ميدان المنافسة، وانضمام فرحات عباس إلى المكتب السياسي أيضا، كل ذلك كان له تأثير في ترجيح الحل السلمي، وقد باشرت حكومة الجزائر المستقلة مهامها الرسمية على المستوى الوطني والدولي. وبينما كان القادة يتنازعون فيما بينهم على كرسي الحكم ويلوكون عبارات أيديولوجية مستوردة من هنا وهناك، كان الشعب الجزائري يحتفل، وبطريقته الخاصة، باستقلاله الغالي الذي ضحى من أجله بالآلاف الشهداء.

يوم 10 مارس 1993.

8 - زوزو، عبد الحميد - دور المهاجرين الجزائريين بفرنسا في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين، 1919-1939، الجزائر 1981،

9 - سعد الله، أبو القاسم - الحركة الوطنية الجزائرية، ج 2، 3، بيروت 1992 (طباعات عديدة)

10 - سعيد، الأمير محمد - مذكراتي عن القضايا العربية والعالم الاسلامي، الجزائر، 1968

11 - عباس، فرحات - الليل الاستعماري، ترجمة ابي بكر رحال، المغرب، 1962.

12 - العقون، عبد الرحمن - الكفاح القومي والسياسي، 3 أجزاء، الجزائر، 1982.

13 - قداش، محفوظ - الامير خالد (وثائق وشهادات)، الجزائر، 1987

14 - قداش، محفوظ - حزب الشعب الجزائري 1937-1939 (وثائق وشهادات)، الجزائر 1985

15 - قنانش، محمد - المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1954، الجزائر 1991.

16 - المدني، أحمد توفيق - حياة كفاح (مذكرات)، الجزائر، الأول 1972، الثاني 1977، الثالث 1982

17 - المدني، أحمد توفيق - كتاب الجزائر، ط 2، القاهرة، 1963

18 - مطبقاني، مازن - جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

بعض مصادر ومراجع مبحث التحرير

أ- باللغة العربية

1 - الكتب

1 - الابراهيمي، محمد البشير - عيون البصائر، دار المعارف، القاهرة، 1963

2 - ابن باديس، عبد الحميد - آثار ابن باديس، جمع وتصنيف عمار الطالبي، دار اليقظة العربية، دمشق، 1964

3 - أوزقان، عمار - الجهاد الأفضل، دار الطليعة، بيروت، 1964

4 - بو الصمصاف، عبد الكريم - جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية، 1931، 1954، دار البعث، قسنطينة، 1981

5 - بوعزيز، يحيى - ثورات الجزائر في القرنين 19 و 20، دار البعث، قسنطينة 1980.

6 - حربي، محمد - جبهة التحرير الوطني: الاسطورة والواقع، ترجمة كميل قيصر داغر، بيروت، 1983

7 - خير الدين، محمد - مذكرات، الجزائر، بدون تاريخ.

- Kaddache, Mahfoud - Histoire du nationalisme algérien 1919-1951, Alger 1980 (2 Tomes)
- Jeanson, Colette et Francis - l'Algérie hors la loi, Paris 1955.
- Julien, Ch. A. - l'Afrique du nord en marche, Paris 1952
- Mahsas, Ahmed- le mouvement révolutionnaire en Algérie, Alger 1990 Neagelen, M.E - Mission on Algérie, Paris 1962.
- Nouschi, André - la naissance du nationalisme algérien 1914-1954, Paris 1960.
- O'balance, Edgar - The Algerian Insurrection 1954-1962, London 1967.
- Parvillé, Guy - les Etudiants algériens 1880-1962, Paris 1984.
- Quandt, William- Revolution and Political Leadership, Algeria 1954-1968, Mass. 1969.
- Roy, Jules - The War in Algeria, New York 1961.
- Sarrasin, Paul - la crise algérienne, Paris 1949.
- Stora, Benjamin - Dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens (1926-1954), Paris 1985.
- Stora Benjamin - Messali hadj, Paris 1982.

ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939،
دمشق/ بيروت، 1988

2 - الدوريات

- 1 - البصائر
- 2 - المنار
- 3 - الشهاب
- 4 - المجاهد
- 5 - المقاومة الجزائرية

ب - باللغة الأجنبية

- Abbas, Ferhat - Autopsie d'une guerre, Paris, 1981
- Abbas, Ferhat - Guerre et révolution d'Algérie, Paris, 1962.
- Ageron, Ch. R - les algériens musulmans et la France, 1871-1919, Paris 1968, 2 tomes
- Aron, Robert (et Al) - les origines de la guerre d'Algérie, Paris 1962.
- Ben Khadda, Benyoucef- les Accords d'Evian, Alger 1986.
- Clark, M.- Algeria in Turmoil, London 1960.
- Collot, C, et Henry, J.R - le Mouvement national algérien, textes, 1954-1962, Paris 1978
- Fanon, Franz, - l'an 5 de la Révolution Algérienne, Paris 1959.
- Gordon, David - The Passing of French Algeria, London, 1966
- Home, Alistair - A Savage War of Peace, Algeria 1954-1962, N.Y., 1977

الفهارس العامة

فهرس الأشخاص

- | | |
|----------------------------|---------------------------------|
| أحمد المقراني : 60 | إبراهيم آغا : 8 |
| أحمد مصالي (الحاج) : 114 | إبراهيم بن أبي فارس : 54, 55 |
| 115, 117, 119, 124, 125 | إبراهيم الكريتلي : 43 |
| 126, 129, 131, 132, 135 | ابن أبي داود : 84 |
| 136, 137, 141, 142, 146 | ابن زرجب (دكتور) : 181 |
| 150, 153, 154, 155, 156 | ابن قانة : 43, 45, 48 |
| 161, 162, 167, 168, 180 | أبو بكر الصديق : 63 |
| إدريس الأول : 178 | أبو القاسم الحفناوي : 88 |
| إسماعيل حامد : 100 | إحسان الجابري : 118 |
| إسماعيل الصفائح : 103 | أحمد بن بلة : 51, 73, 73, 76 |
| اغسطين بيرك : 132 | 190, 191 |
| إيف شاطينو : 140, 148 | أحمد بودة : 119 |
| البابا : 17 | أحمد بوضربة : 24 |
| بوانية (جنرال) : 29 | أحمد بومرزاق المقراني : 61 |
| البوحميدي : 29 | أحمد بومنجل : 141 |
| بوجو (مارشال) : 11, 31, 34 | أحمد توفيق المدني : 144 |
| 35, 37, 40, 45, 61, 80 | أحمد رضا حوحو : 181 |
| بريقو (جنرال) : 45 | أحمد الطيب بن سالم : 33, 34, 39 |
| بوزيان : 48, 49, 50 | أحمد فرنسيس : 141 |
| | أحمد مزغنة : 141 |

بوزيد شعال: 136

بوعكاز: 46

بوعمامة: 62, 63, 64, 65

بلقاسم بن التهامي: 100

بلقاسم بن سديرة: 100

بلقاسم كريم: 173, 174

بلونيس: 179, 180

بومعزة: 41

بيتان (مارشال): 128, 130

بيلبييه: 58

بيير فونتانة: 89

بيير منديس فرانس: 167

تشرشل: 128

تريزل (جنرال): 30

جاك سوستيل: 169

جميلة بوحيرد: 176

جورج بيدو: 137

جول كامبون: 99

جي موليه: 177, 183

جيرو (جنرال): 128

الحاج أحمد (باي): 8, 20, 21

31, 41, 42, 44, 46, 48, 49

حاج علي عبد القادر: 114, 133

115

الحاج عمر: 52, 53

الحاج الصادق: 56

الحاج ناصر: 178

الحبيب بورقيبة: 177, 178

حسن بن بريهمات: 87

حسن بن عزوز: 33

حسن بن موسى (باي): 8, 20, 21

26

حسن آيت أحمد: 151, 173, 176

حسين الأحوال: 141

حسين باشا: 6, 7, 9, 11, 16

19, 20, 23, 77

حمدان خوجة: 97, 115, 24

حمودة باشا: 9

حميدة العمالي: 87

خالد (الأمير): 97, 104, 105

106, 107, 111, 112, 113

114, 115, 121

دارلان: 130

دمريمون: 31, 33, 45

دوبيري: 18

دوفال: 16

دومال (دوق): 40

دي بورمون: 18, 19, 22

ديجول: 128, 130, 132, 133

134, 183, 184, 188

دي لامورسير: 40

ديبشيل: 29

رابح بيطاط: 166, 177, 189

رائدون (مارشال): 11, 53

الربيع بوشامة: 181

رمضان عبان: 173, 174, 175

181

روحي ليونار: 150, 166

رودوسي: 90

روبير لاكوست: 11, 179, 180

روبيرت مورفي: 131

روزفيلت: 128

ريفس: 72

سان جيرمان: 46

ستالين: 128

سعد دحلب: 174

سليم الثالث: 9

سليمان (سلطان): 9

سليمان الباروني: 102

سعيد بوليفة: 100

سي الأعلى: 58

سي الجودي: 53

سي حمزة: 58

سي سليمان: 58

سليدي السعدي: 23, 33, 41

شارل نيون: 136

شارل جونار: 99

شارل روا: 101

شارل العاشر: 17, 22

الشاذلي خير الله: 113

الشريف بن حيلس: 100

الشريف سعدان: 141

شعيب بن عبد الله: 87

شكيب أرسلان (أمير): 118

صالح بن مهنا: 98

صالح الشريف: 103

طاهر الجزائري: 88

الطيب بن المختار: 87

الطيب العقبي: 108, 109, 122

124, 125, 126, 127

الطيب مرسللي: 100

عبد الحليم بن سماية: 88, 98

عبد الحميد بن باديس: 99, 103

105, 108, 109, 110, 121

122, 227, 331, 138, 143

167

عبد الرحمن فارس: 187

عبد العزيز الثعالبي: 167

عبد القادر بوساحة: 57, 63

عبد القادر (الأمير): 21, 27, 28

29, 30 - 34, 36, 37, 40 -

46, 48, 49, 51, 54, 55, 56

57, 65, 79, 87, 102, 104

عبد القادر المجاوي: 87, 98

عبد الكريم العقون: 181

عبد المالك (أمير): 102, 106

العربي التبسي: 144, 152, 170

181

العربي بن المهدي: 162, 174

176, 177

عزيز الحداد: 60, 61

علي (أمير): 103

علي باش حانية: 103

علي بومنجل: 181

علي بن عيسى: 43

علي شكال: 181

علي لايوانت: 176

عمار أوزقان: 145

عمر بوضرية: 90, 100

عمر راسم: 90, 98

عمر بن قدور: 88, 90, 98

فاطمة نسومر: 51, 52, 53

فاليه (مارشال): 33, 45

فرحات بن سعيد: 33, 43, 46

فرحات عباس: 107, 127, 128

130, 131, 132, 133, 139

140, 142, 146, 151, 158

159, 160, 161, 168, 169

191, 195

فرانسوا ميران: 167

الفضيل الورتلاني: 152

فيليكس قايار: 181

قدور ساطور: 141

كاروبير: 51

كلوزيل (مارشال): 22, 31, 44

45

ليون بلوم: 121, 124, 188

لويس فيليب: 18, 22, 34

لنين: 104

مارسيل نيجلان: 148, 150, 160

168

ماكميلان: 131

محمد أبوراس: 7

محمد بن أبي شنب: 88, 98

محمد الأمجد (بويغلة): 51, 52

محمد بن الأمير: 88

محمد الأمين دباغين: 141

محمد الأمين العمودي: 181

محمد باش حانية: 103

محمد البشير الإبراهيمي: 23, 99

108, 109, 127, 131, 137

143, 144, 150, 151, 152

169

محمد بوخروبة (هوارى بومديب):

172

محمد بوضياف: 162, 166, 176

محمد الخامس: 151, 171

محمد الخضر حسين: 103

محمد خير الدين: 133, 144

152, 170

محمد خيضر: 141, 151, 173

175

محمد بن رحال: 98

محمد الشاذلي: 87

محمد الصالح بن جلول: 107

121, 126, 127, 128, 130

131, 146

محمد بن عبد السلام المقارني: 33

محمد بن عبد الكريم الخطابي:

106, 114, 167, 51

محمد بن عبد الوهاب: 122

محمد بن العربي: 98

محمد العربي المشرفي: 88

محمد بن علال: 29

محمد علي باشا: 7, 9, 17, 37

محمد بن عرفة: 151

محمد بن علي السنوسي: 54, 64

محمد بن العنابي: 7, 9

محمد بن عيسى البركاني: 29, 41

محمد قنانش: 119

محمد المقراني (الحاج): 59, 60

61

محمد بن يوسف أطفيش: 102

محمود الثاني (سلطان): 7, 9, 21

31

محمود سالم باي: 118

محمود كحول: 89, 124

محي الدين بن الأمير: 59

محي الدين بن مصطفى: 27, 29

محي الدين بن مبارك: 29

مراد ديدوش: 162, 166

مصطفى الأشرف: 176

مصطفى بن بولعيد: 162, 173

175

مصطفى بومزراق: 8, 20, 21

مصطفى بن النهامي: 29, 87

مصطفى الكمال: 88

مصطفى بن محي الدين: 29

مقدي زكرياء: 119

المكي بن باديس: 87

المتصف الباي: 129

فهرس الأماكن

- أولاد جلال: 49
إيطاليا: 118, 53, 15
إيفيان: 189, 187, 186
باتنة: 49
باريس: 114, 113, 102, 17, 16, 116, 117, 119, 123, 124
125, 135, 137, 140
بجاية: 136, 79, 52, 51, 26
172
برج الإمبراطور: 54
برج حمزة: 31
برج بن عزوز
بريطانيا: 176, 131, 17, 15
بسكرة: 55, 49, 46, 35, 33
109
بلجيكا: 154, 115
بلزمة: 10
البلقان: 37
البلية: 37
بني شقران: 101
- أفلو: 127
أبو: 51
آيت اسماعيل: 53, 52
الاتحاد السوفياتي: 158
إزمير: 77
إسبانيا: 118, 37, 15
إسرائيل: 176, 38
اسطنبول: 103, 79, 24, 9
اسطاويلي: 42, 19, 8
الإسكندرية: 79, 77, 20, 19, 8
الأغواط: 54, 35, 33
أكرا: 182
الألزاس: 62
ألمانيا: 129, 118, 62
أمبواز: 87
أمريكا: 157, 131, 79, 15
أنغوليا: 5
أنجلترا: 159
الأرداس: 51, 49, 48, 46, 45, 56, 65, 101, 164, 165
171, 166

- المهدي السوداني: 63
موريس فيوليت: 118, 116
موسى الدرقاوي: 50, 49, 42, 41
المولود بن عراش: 34
المولود بن الموهوب: 98, 88
ميثيل: 122
نابليون: ط, 16
- هتلر: 128
هيربيون: 50
وودرو ويلسون: 104
ياسف سعدي: 176
ابن يوسف بن خدة: 174, 141, 185, 190, 186, 191
يوسف زيغود: 176, 174, 171

عين ماضي: 37

غانة: 64

غدامس: 64

الغزوات: 40

فيردان: 101

فيشي: 129, 128

فلسطين: 118

قالمة: 136, 44, 10

القاهرة: 53, 152, 151, 150

182, 178, 177, 170, 155

القرم: 42

قسنطينة: 21, 20, 10, 8, 7, 6

44, 43, 42, 34, 33, 32, 31

61, 60, 55, 49, 48, 47, 45

103, 89, 87, 84, 67, 66

143, 137, 109

قصر الشلالة: 132

القليعة: 22

قمار: 11

القيطنة: 27

سورية: 118, 106

سويسرا: 186, 118, 103

سوف: 54, 33

سيدي إبراهيم: 39

سيدي فرج: 19, 8

الشام: 103, 88, 87, 79, 62

111, 106

شرشال: 30

الشلف: 168, 51, 42, 10

الصوم: 101

الصين: 186

طرابلس: 187, 186, 178, 55

189

طولقة: 84, 49

طولون: 18

عزازقة: 51

العمرى: 65

عناية: 79, 56, 44, 43, 26, 10

عوينات بويكر: 58

عين بسام: 65

عين التركي: 65

جنيف: 102

الحجاز: 79, 54

الحراش: 119

الحضنة: 60, 49

خراطة: 136

خنتقة سيدي ناجي: 49

دمشق: 103, 88

ديان بيان فو: 167

راشقون: 30

الراين: 101

روما: 173

الزعاطشة: 51, 50, 49, 48, 41

زواوة: 54, 53, 52, 51, 48, 47

60

الزيان: 54, 45, 43, 33

سافية سيدي يوسف: 182, 181

سان مرغريت: 39

سيتة: 37

السرسو: 35

مطيف: 135, 133, 109, 33

141

سعيدة: 32

سكيكدة: 171

بني يسفن: 102

بوسعادة: 49

بوفاريك: 23

بوغار: 32

بومرداس: 188

البويرة: 33

بيروت: 107

البيض: 62, 57

تازة: 32

تافدمت: 35

تشاد: 64

تقرت: 54

تماسين: 84

تلمسان: 54, 44, 35, 31, 29

143, 114, 84, 79

تس: 30

تونس: 43, 37, 33, 31, 10, 9

44, 49, 52, 56, 59, 62, 63

79, 103, 113, 118, 129

150, 151, 160, 165, 167

178, 179, 182, 187, 190

التيطري: 30, 20, 5

جبل طارق: 37

جرجرة: 54

الجريد: 56

فهرس الكتب والجراند

أخبار الحرب : 101

إرشاد المتعلمين : 87

الإصلاح : 127, 109

إفريقيا اللاتينية : 110

الإقدام : 106

الإقدام الشمال الإفريقي : 114

الأمة : 149, 119, 117

البرلمان الجزائري : 119

البصائر : 170, 143, 127

تحفة الزائر : 88

الجزائر الجديدة : 158

الجزائر الجمهورية : 159, 141

الحرية : 158, 144

السمي المحمود في نظام الجنود : 7

الشعب : 119

الشهاب : 127, 109

صدي الصحراء : 109

فرنسا الإسلامية : 101

كتاب المائة : 124 لومانيه : 112

المبشر : 89, 88

المجاهد : 175

مجلة المغرب : 102

المساواة : 141, 133

المغرب : 89

المغرب العربي : 142

المقاومة الجزائرية : 175

المنار : 142

المنتخب : 89

المنتقد : 109

المهاجر : 103

المونيتور الجيراني : 89

هل متعيش الجزائر؟ : 116

الوطن : 159

الوطني : 156

كاليدونيا : 39

كايان : 39

كندا : 159

كورسيكا : 39

كوريا : 150

الكونغو - برازفيل : 137

اللورين : 62

لوزان : 102

ليبيا : 37, 41, 44, 55, 64, 102

178, 150

ليفورنيا : 19

منبجة : 41, 21, 10

مجانة : 35, 33

مراكش : 190

المرسى الكبير : 21

المدينة : 35, 29, 26, 23, 22, 20

79, 41

مستغانم : 79, 30

مسعد : 49

مصر : 7, 8, 17, 41, 118, 150

176, 171

معسكر : 10, 27, 28, 29, 31

32, 35, 44

المغرب : 27, 36, 37, 40, 41

42, 79, 87, 102, 106, 118

60, 151, 165, 167, 187

مكة المكرمة : 64, 54

مليانة : 35, 29

منعة : 46

المنبجة : 137

موسكو : 128, 112

ميزاب : 65, 54

نابولي : 19

نارة : 51

نقطة : 52

النيجر : 64

الهامل : 84

الهقار : 101, 64

هولندا : 15

وادي إيسلي : 36

وادي ريغ : 55

وادي سيو : 36

وادي سوف : 56

وادي ميزاب : 55

ورقلة : 62, 57, 56, 55, 54, 42

الولايات المتحدة : 137

الونشريس : 10

وهران : 27, 26, 21, 10, 8, 5

29, 30, 31, 32, 43, 45, 66

79

فهرس المؤتمرات والمنظمات واللجان...

الاتحاد بين المستعمرات : 112	الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية :
الاتحاد الديمقراطي للبيان : ...	158, 150, 149
146, 140	الجبهة الشعبية : 119, 118
اتحاد الطلبة : 172	جمعية أصدقاء الأمة : 117
اتحاد العمال : 172	جمعية العلماء : 109, 110, 111
الاتحاد الفرنسي : 147	120, 122, 125, 126, 127
الاتحاد النسائي : 172	142, 133, 147, 151, 160
اتفاق الكرامة : 30	169, 170, 172, 181
أحباب البيان والحرية : 133, 134	حركة الانتصار : 141, 142, 146
160, 158	148, 161, 167
الإخوان المسلمون : 152	الحركة الوطنية الجزائرية : 167
بيان الشعب الجزائري : 132	الحركة الوهابية : 6
الجامعة الإسلامية : 88, 63, 98	الحكومة المؤقتة : 182, 184
108	حزب الاتحاد الشعبي : 160
الجامعة العربية : 134, 137, 157	حزب الاستقلال : 182
165	الحزب الاشتراكي الفرنسي : 116
جبهة التحرير الوطني : 157, 161	حزب البيان : 142, 148, 157
167, 168, 169, 170, 176	158, 159, 162, 168, 172
182, 184, 188, 191	185

الحزب الدستوري : 182	المؤتمر الإسلامي الجزائري : 109
حزب الشعب الجزائري : 119	160, 131
120, 127, 129, 133, 134	مؤتمر الجزائر : 155
139, 141, 142, 151, 153	مؤتمر الخلافة/ القاهرة : 106
160, 169, 185	مؤتمر الصلح/ فرساي : 104
الحزب الشيوعي الجزائري : 120	مؤتمر الصومام : 164, 172, 173
133, 144, 145, 157, 158	174, 175, 177, 190
160, 161, 162, 168	طنجة : 182
الحزب الشيوعي الفرنسي : 122	مؤتمر فيينا : 16
113, 115, 116, 117, 120	مؤتمر القوميات : 102
136, 144, 157	مؤتمر مسلمي أوروبا : 118
كتلة النواب : 107, 120, 121	مؤتمر معاداة الاستعمار : 115
122, 126, 127, 146	مؤتمر هورنو : 154
الكومنويلث : 147	المجلس الأعلى للشرع الإسلامي :
لجنة التنسيق والتنفيذ : 174, 175	75
176, 177, 178, 182	المجلس الجزائري : 148, 188
لجنة الحضرة : 24	المجلس الوطني للثورة : ... : 174
لجنة فرنسا الحرة : 128, 132, 135	177, 186, 187, 189
اللجنة الإفريقية : 25	مجلس الوفود المالية : 107, 132
اللجنة الثورية للوحدة : ... : 156	المساعدة الحمراء : 112
160, 165, 166	مشروع فيوليت : 116, 121, 135
اللجنة المركزية : 154, 156, 161	مشروع بلوم فيوليت : 127, 134
167	معاهدة التافة : 29, 32, 45
المؤتمر الإسلامي : 122, 123	معاهدة ديمشيل : 29, 30
125	مكافحو الحرية : 168
	مكتب المغرب العربي : 151, 152

فهرس الموضوعات

5	مدخل
13	مبحث المقاومة
15	من الحملة إلى الاحتلال
21	المقاومة الشعبية وبداية التنظيم الإداري
26	مقاومة الأمير عبد القادر
42	الباي الحاج أحمد واحتلال قسنطينة
47	انتفاضات عديدة
66	الحكم العسكري والتغيير الإداري
73	النظام القضائي
77	ملكية الأرض والاستيطان
82	التعليم وظهور الصحافة
91	بعض مصادر ومراجع مبحث المقاومة
95	مبحث التحرير
97	تمهيد

113, 114, 116, 117, 118	المنظمة الخاصة: 153, 155
123, 124, 141, 161	منظمة الجيش السري: 150, 186
150	187, 188, 190
الهيئة الأمم المتحدة: 150	منظمة الكومنتيرن: 112, 115
الهيئة التنفيذية: 187, 189	الميثاق الأطلسي: 131
اليد الحمراء: 180	ميثاق الأمم المتحدة: 131, 139
	النجم (نجم شمال إفريقيا): 97



دار الغرب الإسلامي

بيروت - لبنان
لهاجها : الحبيب اللقي

شارع الصوري (المعماري) - الحمراء ، بناية الأسود

تلفون : 009611-350331 / خلوي : 009613-638535 Cellulaire:

فاكس : 009611-742587 / م.ب. 113-5787 بيروت ، لبنان

DAR AL-GHARB AL-ISLAMI B.P.:113-5787 Beyrouth. LIBAN

الرقم : 2007/1/1000/474

التنفيذ : مطبعة الصراط - بيروت - لبنان

الطباعة : مطبعة الصراط - بيروت - لبنان

- 103 مرحلة تأسيس الأحزاب
- 111 تداعيات الاحتفال المئوي
- 127 التصعيد نحو 8 مايو 1945
- 140 الدوامه الوطنية في إطار الشرعية
- 161 الثورة تحبو وتنمو
- 171 من هجوم 1955 إلى حكومة 1958
- 183 ديغول : من سلام الشجعان إلى تقرير المصير والمفاوضات
- 187 المرحلة الانتقالية : الاستفتاء والاستقلال
- 192 بعض مصادر ومراجع مبحث التحرير
- 197 الفهارس العامة

